www.amazigh.press
amadalpresse

المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ أوكدورت - الإيداع القانوني 2001/0008 - الترقيم الدولي: 1114/1476 العدد: 282-283 يوليوز-غشت 2024/2974 JUILLET- AOÛT – ⵖⵓⵛⵜ – ⵅⵓⵅⵓⵣ الثمن: 5 دراهم /1.5 Euro

الأمازيغية.. ربع قرن من حكم الملك محمد السادس

ᑲᒪᖏᓐᔅ ᓄᑕᑐᓂ | ᔦᔪᔦᐸ ᓗ ᓄᐃᔦ ᓄᑕᑐᓂ

ᓄᑕᑲᓪ ᓴᐃᓂᔦᓪ ᓗ +ᔭᔪᔦ | ᓄᑕᑲᓪ ᔦᓂᓐᔅᑲᓂ

ᓄᑕᑲᓪ ᓯᒪᔨᒃ

+50%

4G+

ᓄᐊᕐᑐᓂ:

30

ᓄᓗ

ᐃᐱᑐᓂ:

ᓄᑕᑲᓪ ᓯᒪᔨᒃ

3

أمينة ابن الشيخ

صرخة لابد منها

بحلول يوم 30 يوليوز 2024، سيكون المغرب وصل إلى ربع قرن من حكم جلالة الملك، نعم ربع قرن من إنجازات متعددة ومتنوعة في شتى المجالات، منها ما هو اجتماعي، سياسي، اقتصادي، لغوي، ثقافي فني وهوياتي تاريخي...

منذ تولي جلالة الملك عرش أسلافه الميامين، انطلقت العديد من المبادرات وشكل خطاب العرش لسنة 2001، الشرارة الأولى التي بعثت بإشراقات مضيئة في مسار الأمازيغية، الخطاب، الذي كسر عقدة الأمازيغية لدى الكثير من المواطنين، الذين كانوا يستحون من الكشف عن أصولهم وهويتهم ولغتهم، ليليه بعده خطاب 17 أكتوبر 2001 المعروف بخطاب أجدير، نسبة إلى المنطقة التي ألقى بها جلالة الملك خطابه بحضور ثلة من مناضلي الحركة الأمازيغية، وكان هذا الخطاب المؤسس للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، اللبنة الأولى لبداية مأسسة اللغة الأمازيغية بالمغرب، مأسسة تستدعي بلا شك أدوات استعمال اللغة، ومن بين الأدوات الأساسية والضرورية للاشتغال على اللغة وبها، حروف كتابتها، فكان جلالة الملك مرة أخرى في موعد مع الحدث، فصادق في 3 فبراير 2003 باعتماد حرف "تيفيناغ "حرفا رسميا لكتابة اللغة الأمازيغية، بعد رأي أعده المجلس الاداري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بطلب من الديوان الملكي.

لتستمر المبادرات الملكية من خلال تدخل جلالته، لدعم مشروع إطلاق القناة الأمازيغية بتخصيص دعم مالي لإخراجها إلى الوجود، بعد أزيد من سنتين من أخذ ورد بين الحركة الأمازيغية والقائمين على الشأن الإعلامي المغربي آنذاك.

وفي خضم ثورات الشعوب والتي انخرطنا فيها في إطار حركة عشرين فبراير، تلقف جلالة الملك الرسالة فأكد في خطاب 09 مارس 2011 على التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة، الغنية بتنوع روافدها، وفي صلبها الأمازيغية، وهكذا توجت هذه العشرية الأولى من حكم جلالة الملك بالتنصيص في دستور فاتح يوليوز 2011 على رسمية اللغة الأمازيغية لغة رسمية لكل المغاربة بدون استثناء، باعتبارها رصيدا مشتركا لهم.

فانطلقت عشرية ثانية، اتسمت كسابقتها بانخراط جلالة الملك في استكمال مشروعه الملكي، فيما له علاقة بالأمازيغية، بمناسبة افتتاح الولاية التشريعية للبرلمان بتاريخ 12 أكتوبر 2012، بخطاب مذكرا فيه جلالته الجهاز التشريعي والتنفيذي على حد سواء، بأنه "... ينبغي اعتماد القوانين التنظيمية المتعلقة بتفعيل المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وكذا تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، بعيدا عن الأحكام الجاهزة والحسابات الضيقة". وأمام تعنت السلطات التشريعية والتنفيذية واستمرار صم الآذان عن هذا الخطاب، ارتأى جلالته وبحكمته إعطاء أوامره السامية لإنشاء لجنة ملكية مهمتها، الاشتغال على إخراج القوانين التنظيمية المتعلقة بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وهكذا كان، حيث عقدت اللجنة أول اجتماع لها يوم الأربعاء 11 نونبر 2015.

بعد مضي أكثر من 8 سنوات على ترسيم اللغة الأمازيغية في دستور المملكة، (من فاتح يوليوز 2011 إلى شهر شتنبر 2019 و2020) أصدر القانونين، قانون تنظيمي 16/26 المتعلق بمراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، والقانون التنظيمي 16/04 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

وهكذا توجت هذه العشرية الثانية من حكم جلالة الملك بتفضل جلالته يوم 03 ماي 2023، بإقرار رأس السنة الأمازيغية، عطلة وطنية رسمية مؤدى عنها، على غرار فاتح محرم من السنة الهجرية والسنة الميلادية، استجابة لمطالب شعبية قوية.

هو إذن ربع قرن من حكم جلالة الملك تميز بدينامية تفاعل المؤسسة الملكية مع مطالب الفعاليات الأمازيغية، نعم، تفاعل ملكي سامي تاريخي، قطع مع سياسة الاستلاب والاقصاء، وانفتح على سياسة البناء، بناء شخصية مغربية جذورها متجذرة في افريقيا وفروعها ممتدة شامخة لا تهاب الرياح ولا الأعاصير.

إن سياسة ملك البلاد تجاه الأمازيغية فتحت الباب للافتخار بالذات المغربية والاعتزاز بالتاريخ المجيد لوطننا، فكانت (أي السياسة الملكية تجاه الأمازيغية) محفزا ومشجعا، لمن ينبض في عروقه الحس الوطني، بأن ينخرط في هذه السياسة، وهذا كان حال فقيدة الأمازيغية الدكتورة ليلى مزيان بن جلون، التي تلقفت الرسائل الملكية واستوعبت مراميها وانخرطت، بعزيمة قل نظيرها، في نكران تام للذات، في المشروع الملكي الخاص بالأمازيغية، فكانت رحمها الله داعمة لمطالب الحركة الأمازيغية من خلال العديد من الأعمال والإجراءات والأنشطة الثقافية والفنية والبيئية، فيكفي أنها، رحمها الله، أول من أسس لتعليم اللغة الأمازيغية في مدارس "مدرسة. كوم" ببوقانا بني نصار مسقط رأسها بمدينة الناظور منذ سنة 2002، هذه المدارس، التي أشرفت عليها وأدارتها كرئيسة لمؤسسة البنك المغربي للتجارة الخارجية، والتي فتحت أبوابها أمام أطفال وطفلات عالم القرية والجبل بالمغرب وبأفريقيا، لتسهيل استفادتهم من التربية والتكوين بمعايير علمية متطورة وبلغاتهم الأم (الأمازيغية والدارجة) مع الانفتاح على لغات العالم كالفرنسية والاسباني والانجليزية والصينية ولغة التكنولوجيا والرقمنة.

اعترافا لما أسدته الدكتورة ليلى مزيان بنجلون، للإنسانية في العالم، من أعمال اجتماعية وثقافية، تعليمية، بيئية واقتصادية، وشحها جلالة الملك محمد السادس، بوسام العرش من درجة الحمالة الكبرى بمناسبة ذكرى عيد العرش بتاريخ 30 يوليوز 2016.

رحمها الخالق الباري وأسكن روحها في سلام

وقديما قال الحكيم الأمازيغي:

ⵜⵎⵓⵍⵜ ⵅⵓ ⴰⵓ ⵜⵓⴽⴽⵓⵓ ⵙⴳⵜⵓⵏ

Tisnt ur da tskkar actal

الملح لا ينبت الديدان أي:

الأشياء بمعادنها والناس بأصولهم.

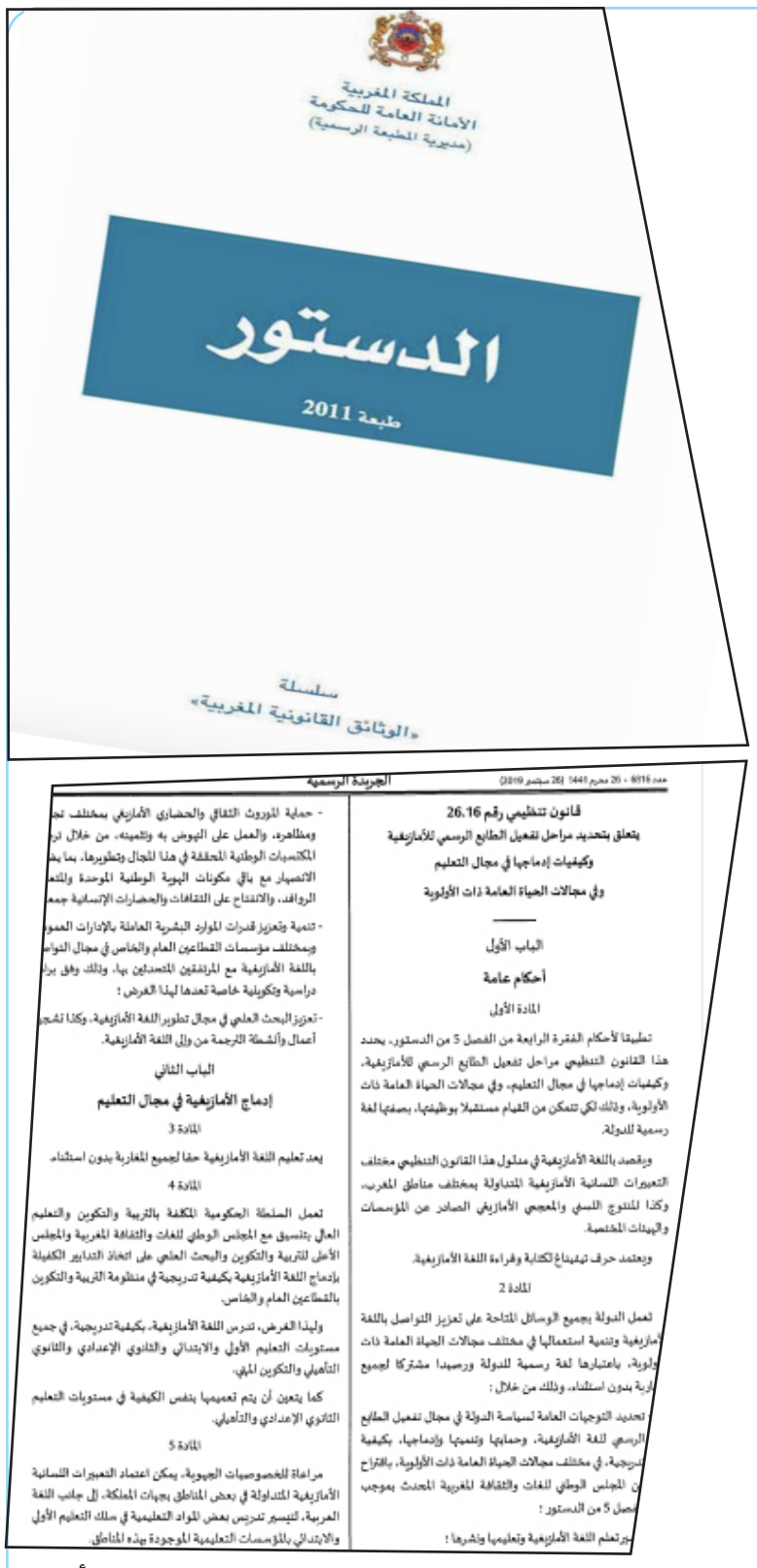

الجريدة الرسمية
قانون تنظيمي رقم 26.16
يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية
وكيفيات إدماجها في مجال التعليم
وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية
الباب الأول
أحكام عامة
المادة الأولى
المادة 2
الباب الثاني
إدماج الأمازيغية في مجال التعليم
المادة 3
المادة 4
المادة 5

هيئة التحرير:
رشيد راخا (راحة)
رشيدة إمرزيك
منتصر أحولي (إثري)
خيرالدين الجامعي
نادية بودرة
الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك
القسم التقني:
خيرالدين الجامعي

السكرتارية:
رشيدة اجنايني
ملف الصحافة:
- الإيداع القانوني: 2001/0008
- الترقيم الدولي: 1476-1114
- رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة أ.م.ش 046-06
الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 المحيط - الرباط
هاتف/فاكس: 83 72 72 37 05

البريد الإلكتروني:
amadalamazigh@yahoo.fr
الموقع الإلكتروني:
www.amazigh.press
السحب:
مجموعة ماروك سوار
التوزيع:
سابريس

الجريدة تصدر عن شركة:
EDITIONS AMAZIGH
Editeur:
Rachid RAHA
- R.C.: 53673
- Patente: 26310542
- I.F.: 3303407
- CNSS: 659.76.13
Compte Bancaire:
BANK OF AFRICA
011.810.00.00.45.210.00.20703.89

سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة
أكثر من 22 سنة في خدمة الأمازيغية

المديرة المسؤولة:
أمينة الحاج حماد
أكدورت ابن الشيخ

مرّ ربع قرن على الخطاب الملكي التاريخي لـ17 أكتوبر 2021، والذي أكد فيه جلالته بأن "الأمازيغية مُكوّن أساسي للثقافة الوطنية، وتراث ثقافي زاخر، شاهد على حضورها في كلّ معالم التاريخ والحضارة المغربية؛ فإننا نولي النهوض بها عناية خاصة في إنجاز مشروعنا المجتمعي الديمقراطي الحداثي، القائم على تأكيد الاعتبار للشخصية الوطنية، ورموزها اللغوية والثقافية والحضارية." مضيفا أن "النهوض بالأمازيغية مسؤولية وطنية، لأنه لا يمكن لأي ثقافة وطنية التنكر لجذورها التاريخية".

ومنذ هذا الخطاب التاريخي الذي أعطى زخما جديدا للقضية الأمازيغية بالمغرب، شهد ربع قرن من تولي جلالته العرش، مبادرات ملكية جريئة لصالح الأمازيغية، نستعرضها في ملف هذا العدد، من خلال استقاء مجموعات من الأراء والتصريحات لفعاليات أكاديمية وإعلامية وجمعوية..

ربع قرن في خدمة الأمازيغية

إعداد: هيئة التحرير

يتضح من خلال القيام بوقفة تأملية لما تحقق طيلة 25 سنة لصالح ملف الأمازيغية، بالتركيز على الرؤية الملكية الحكيمة التي راكمت على مدى ربع قرن، نموذجا حقوقيا خاصة فيما يتعلق بالحقوق الثقافية وورش التعددية اللغوية والثقافية، لمواكبة تحولات وتوجهات المملكة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وخلال هذه الفترة تم تأسيس مؤسسات دستورية، وتطوير الترسانة القانونية والتنظيمية...، من أجل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

ربع قرن من الإرادة الملكية لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية باعتبارها أبرز روافد الهوية المغربية

أكد الملك محمد السادس في خطاب العرش سنة 2001، على أهمية الملكية الدستورية الديمقراطية والهوية الوطنية، والتي اعتبرها من مقومات المملكة المغربية، إذ قال في خطابه السامي: "فإننا نعتبر عيد العرش المجيد، الذي يجسد وحدة شعبنا، وصلة ماضينا بحاضرنا، والذي يحثنا على التفكير في غد أفضل لأمتنا خير مناسبة لمكاشفتك، شعبي العزيز، بمسألة حيوية تهمنا جميعا، ألا وهي قضية الهوية الوطنية، المتميزة بالتنوع والتعددية، مثلما هي متميزة بالالتحام والوحدة والتفرد عبر التاريخ أما التعددية فلأنها بنيت على روافد متنوعة، أمازيغية وعربية وصحراوية إفريقية وأندلسية، ساهمت كلها وبانفتاح وتفاعل مع ثقافات وحضارات متنوعة في صقل هويتنا وإغنائها".

ثم تلاه الخطاب السامي التاريخي بأجدير، بتاريخ 17 أكتوبر 2001، الذي قعد لأسس الانفتاح والتشبث بالهوية الوطنية المغربية المتميزة، حيث ارتبطت كل مضامين الخطاب بتاريخ وهوية الوطن، والتأكيد على اعتبار الأمازيغية إرث تاريخي وحضاري ورافد أساسي للهوية المغربية؛ وجاء في الخطاب "لأنه لا يمكن لأي ثقافة وطنية التنكر لجذورها التاريخية، كما أنّ عليها، انطلاقا من تلك الجذور، أن تنفتح وترفض الانغلاق، من أجل تحقيق التطور الذي هو شرط بقاء وازدهار أيّ حضارة".

طبعت الأصالة والتشبث بالهوية الخطب الملكية عامة، وتميزت باعتبار الأمازيغية أساس الهوية الوطنية، التي تربط المغرب بحضارات العالم القديم باعتبارها أقدم حضارات إفريقيا، ويستمد منها كل مغربي عراقة تاريخه، وأفرد الملك محمد السادس مؤسسة ملكية، تعنى بشؤون الأمازيغية ودراستها وتأطيرها، محدثة بظهير شريف، لتستمر عنايته الشريفة بملف الأمازيغية.

إحداث المعهد الملكي للثقافة الامازيغية والاعتراف بحرف تيفيناغ

صدر الظهير الشريف القاضي بإحداث المعهد الملكي للثقافة الامازيغية في الجريدة الرسمية

رقم 4948 الصادرة يوم الخميس 1 نونبر 2001، بعد أن أضفى عليها الملك محمد السادس طابعه الشريف، من خلال خطاب أجدير 17 أكتوبر 2001، والذي حدد مهامه بعبارة "وفي هذا السياق، فإن قيام المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بالمهام المنوطة به في الحفاظ على الأمازيغية والنهوض بها وتعزيز مكانتها في المجال التربوي والاجتماعي والثقافي والإعلامي الوطني من شأنه أن يعطيها دفعة جديدة كتراث وطني يعد مبعث اعتزاز لكل المغاربة".

كلفت المؤسسة الملكية المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بالإسهام في إعداد برامج للتكوين الأساسي والمستمر لفائدة الأطر التربوية المكلفة بتدريس الأمازيغية والموظفين والمستخدمين الذين تقتضي مهنتهم استعمالها وبوجه عام كل من يرغب في تعلمها، ومساعدة الجامعات إن اقتضى الحال على تنظيم المراكز التي تعنى بالبحث والتطوير اللغوي والثقافي الأمازيغي وعلى تكوين المكونين، والبحث عن المناهج الكفيلة بتعزيز وتشجيع مكانة الأمازيغية في مجالي التواصل والإعلام، بالإضافة إلى إقامة علاقات تعاون مع الهيئات والمؤسسات الوطنية والأجنبية المهتمة بالشأن الثقافي والعلمي والساعية إلى تحقيق أهداف مماثلة، وذلك منذ الاعتراف الرسمي بحرف "تيفيناغ" سنة 2003.

حسم المرسوم الملكي الصادر بتاريخ فبراير 2003، والذي صادق على اعتماد حرف تيفيناغ واعتبره حرفا رسميا وحيدا لكتابة الأمازيغية بالمغرب، بعدما كانت أطرافا في النقاش تستحضر امكانية الكتابة بالحرف اللاتيني، والأطراف الأخرى تستحضر الصعوبات التي سيواجهها هذا الحرف في بداية تفعيله، وقع سجال ومناقشات أخذت في بعض الأحيان منحى أربك الملاحظين (المراقبين) الذين لديهم اهتمام بالأمازيغية. هذه المخاوف عرقلت، صراحة، العمل من أجل النهوض بالأمازيغية مدة معينة، لكن الدراسة التي قام بها المعهد بشأن المقارنة بين أنظمة حروف العربية واللاتينية وتيفيناغ، بيّنت أن هذا الأخير هو الأنسب لكتابة الأمازيغية لأسباب تقنية وموضوعية صرفة، الأمر الذي توافق والقرار الملكي.

تخصيص قناة ضمن الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة للأمازيغية

من بين أبرز الإنجازات التي كانت لصالح ملف الأمازيغية، انشاء قناة الثامنة ضمن قنوات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، حيث أعطى الملك محمد السادس أوامره السامية لضخ ميزانية مهمة لإخراج القناة الأمازيغية، التي كان بثها التجريبي يوم 06 يناير 2010، والبث الفعلي يوم 1 مارس من نفس السنة، وإحداث القناة كان عن طريق استجابة الملك محمد السادس لمطالب المناضلين في هذا الشأن.

تمكنت القناة الأمازيغية من الاستمرار في بث البرامج الأمازيغية، بروافدها الثلاث، وتمكنت من عرض المزيد من الأفلام والمسلسلات، وراكمت رصيدا مهما مكنها من إضافة ساعات البث، كما عرف ملف الأمازيغية حدثا مفصليا سنة 2011، تمثل في دسترة اللغة الأمازيغية.

ترسيم اللغة الامازيغية في دستور 2011

توج مسار تحقيق مطالب ملف الأمازيغية بحدث تاريخي، تمثل في ترسيم اللغة الأمازيغية في دستور المملكة المغربية لسنة 2011، ويفيد التأكيد على الاعتراف الرسمي بالمكون الأمازيغي، واعتباره أساس للهوية الوطنية ومكسبا حقيقيا لكل المغاربة بدون استثناء، كما جاء في الفصل الخامس من الدستور المغربي.

وذلك إلى جانب النص على إحداث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية، لحماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية باعتبارها تراثا أصيلا وإبداعا معاصرا، ويضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات، ويحدد قانون تنظيمي صلاحياته وتركيبته وكيفيات سيره.

على عهد ملك مهتم بالشأن الأمازيغي تم إصدار القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

واكبت العناية الملكية خطوات تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، حيث صدر ظهير شريف تحت رقم 1-19-121 بتاريخ 12 شتنبر 2019، يقضي بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 26-16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.

وتضمن القانون التنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، بصفتها لغة رسمية للدولة؛ "يقصد باللغة الأمازيغية في مدلول هذا القانون التنظيمي مختلف التعبيرات اللسانية الأمازيغية المتداولة بمختلف مناطق المغرب، وكذا المنتوج اللسني والمعجمي الأمازيغي الصادر عن المؤسسات والهيئات المختصة، ويعتمد حرف تيفيناغ لكتابة وقراءة اللغة الأمازيغية" في المادة الأولى من القانون التنظيمي.

ونص الظهير على ضرورة إحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية الذي ستكون له صلاحيات تقديم الدعم التقني لمختلف المؤسسات والهيئات والسلطات العمومية المعنية بتنفيذ أحكام هذا القانون التنظيمي، وذلك وفق الكيفيات المحددة بموجب اتفاقيات بين المجلس والجهة المعنية، مع إحداث لجنة وزارية دائمة لدى رئيس الحكومة يعهد إليها بمهام تتبع وتقييم تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، يحدد تأليف هذه اللجنة وكيفيات سيرها بنص تنظيمي.

إحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية

وفي طريق تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية صدر ظهير شريف رقم 1-20-34 بتاريخ 30 مارس 2020، يقضي بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 04-16 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين، وحدد الظهير صلاحيات المجلس وتركيبته وكيفية سيره، باعتباره مؤسسة دستورية وطنية مستقلة ذات مرجعية في مجال السياسة اللغوية والثقافية، متمتعة بالاستقلال الإداري والمالي، مقرها بالرباط، ويمكن أن يعقد اجتماعاته في أي جهة أخرى.

يوضح الظهير صلاحيات المجلس الوطني المتمثلة في اقتراح التوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال السياسة اللغوية والثقافية، والسهر على انسجامها وتكاملها، ولاسيما ما يتعلق منها بحماية وتنمية اللغتين الرسميتين العربية والأمازيغية وكذا الحسانية واللهجات ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية، وبتنمية الثقافة الوطنية والنهوض بها في مختلف تجلياتها، وحفظ وصون التراث الثقافي المغربي وتثمينه، وتيسير تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم، والمساهمة في تتبع تنفيذ هذه التوجهات، بتنسيق مع السلطات والهيئات المعنية.

وفي إطار تطبيق المؤسسات الدستورية لمضامين القانون التنظيمي القاضي بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، تم اعتماد حرف اللغة الأمازيغية "تيفيناغ"، وتم نشر التقرير السنوي عبر البوابة الرسمية للأمانة العامة للحكومة.

تطبيق الحكومة للتوجيهات السامية لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

منذ تنصيب حكومة السيد عزيز أخنوش سنة 2021، وهي تعمل على تنزيل الأوراش الكبرى وتواكب توجيهات الملكية، ومن ضمنها ملف الأمازيغية الذي كان من بين التزاماتها الحكومية، حيث قامت وزاراتها بعدة إجراءات عملية لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وعقدت اتفاقيات شراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية من أجل تفعيل أمثل.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى إصدار رئيس الحكومة السابق، الدكتور سعد الدين العثماني، بتاريخ يوم الثلاثاء 10 دجنبر 2019، منشورا في إطار تفعيل مقتضيات القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، حيث طالب منشور رئيس الحكومة السابق من جميع الوزارات موافاته بالمخططات القطاعية مصحوبة بجدولة زمنية تأخذ بعين الاعتبار التواريخ والآجال المنصوص عليها في المادتان 31 و32 من هذا القانون التنظيمي.

لكن هذه الإجراءات لم تكن بالجرأة التي نهجتها الحكومة الحالية، ومن بين أبرز الإجراءات التي قامت بها حكومة السيد عزيز أخنوش، نجد تنظيم عدة دورات تكوينية لصالح الموارد البشرية، منها دورة لفائدة أطر وزارة الفلاحة تحت شعار "تعزيز الأمازيغية في الإدارة المغربية"، في إطار الشراكة بين الوزارة والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الرامية إلى التنزيل الفعلي للطابع الرسمي للغة الأمازيغية بالإدارات العمومية وتسهيل الخدمات بالنسبة للمرتفقين بهذه اللغة.

كما بادر القرض الفلاحي باعتماد اللغة الأمازيغية في تكوين أزيد من 1000 فلاح صغير وأسرة قروية، خلال نونبر 2021، عن طريق برنامجه للتربية المالية برسم 2021، ببعض المناطق الأمازيغية منها الريش، ميدلت، سوس-ماسة، وحقق برنامج التربية المالية الذي أطلقه القرض الفلاحي للمغرب منذ سنة 2016، كما واكب مركز الدراسات والأبحاث التابع للقرض الفلاحي للمغرب خلال 2021 ثلاثة مشاريع كبرى للشراكة في مجال التربية المالية الأساسية.

أعدت الحكومة برنامج لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في برنامج عملها، وتنفيذ الإرادة الملكية في هذا الصدد، حيث أطلقت مشروع استعمال اللغة الأمازيغية في الإدارات العمومية، من مدينة الخميسات، وتشرفت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، بتنفيذ المشروع بشراكة مع رئاسة الحكومة والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ويرمي لتحقيق سبعة أهداف رئيسية، كما تم توقيع أربع اتفاقيات لتنزيلها بين وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الادارة، وبين وزارات العدل، والصحة والحماية الاجتماعية، والثقافة والشباب والتواصل، والتربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

تهدف الحكومة من خلال برامجها إلى صيانة الأمازيغية وتعزيز استعمالها في الإدارات العمومية، وتيسير ولوج المرتفقين الناطقين باللغة الأمازيغية إلى الخدمات العمومية، ما جعل المشروع يهدف إلى توفير أعوان ناطقين باللغة الأمازيغية، بهدف استقبال ومساعدة المرتفقين وإرشادهم ومساعدتهم للاستفادة من مختلف الخدمات العمومية، سواء في الإدارات أو المؤسسات الصحية، وتوفير أعوان مكلفين بالتواصل الهاتفي باللغة الأمازيغية، تم توزيعهم على عدد من مراكز الاتصال التابعة لبعض القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، والتي تشهد إقبالا كبيرا من طرف المرتفقين الناطقين بالأمازيغية.

كما قامت وزارة العدل، بتوظف مساعدين اجتماعيين في المحاكم، في إطار ضمان حق الناطقين بالأمازيغية في الولوج إلى العدالة، وفي هذا الشأن أكد وهبي بأن وزارة العدل نصت في مشروع قانون المسطرة المدنية على أنه يتعين على القاضي أن يُوفر لأي مواطن يواجه مشكلة في اللغة مترجما، حتى يوصل تصريحاته إلى القاضي باللغة التي يتكلم بها، كما تدرس وزارة العدل، فتح لائحة المترجمين المقبولين باللغة الأمازيغية.

فيما يخص وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، فقد قامت باتخاذ الإجراءات التي نصت عليها الحكومة لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، لتسهيل الولوج إلى الخدمات الصحية من قبل الناطقين باللغة الأمازيغية، وأكد الوزير خالد آيت الطالب أن الوزارة انخرطت في إدماج اللغة الأمازيغية وتقوية حضورها في المؤسسات والمراكز الصحية، حيث وظفت الزوارة أعوان لمواكبة التواصل مع الناطقين بالأمازيغية في المؤسسات الصحية، وأعوان ناطيق بالأمازيغية مكلف بالاستقبال الهاتفي بمركز الاتصال التابع لها.

وكانت وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، على وعي أن مجال التعليم هو أساس تعزيز استعمال اللغة الأمازيغية، حيث أكد الوزير شكيب بنموسى أن الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتعليم أوصت بتطوير وضع اللغة الأمازيغية في المدرسة، وهو الموقف الذي تبناه القانون الإطار لمنظومة التربية والتكوين، إلى جانب خارطة الطريق 2022-2026، التي أعدتها الوزارة، بغرض تعزيز تدريس اللغات ضمن هيكلة سليمة للهندسة اللغوية، وتكللت مجهودات الوزارة بإحداث منصة رقمية لتعليم اللغة الأمازيغية سنة 2024 والتي سيتم اطلاقها في الشهور القليلة المقبلة.

واعتبرت وزارة الشباب والثقافة والتواصل، الأمازيغية قضية أجيال لا يمكن أن تخضع لأي حسابات سياسية لأنها قضية الجميع، وهذه القناعة جعلت وزارة الشباب والثقافة والتواصل تتخذ عدة إجراءات لتعزز مكانة اللغة الأمازيغية داخل المجتمع المغربي، كتنظيم مهرجانات ذات طابع أمازيغي، ودعم الأعمال الأمازيغية، الثقافية والفنية والأدبية، وتخصيص جوائز تشجيعية في إطار جائزة المغرب للكتاب، إضافة إلى العمل على تسجيل التراث الأمازيغية المادي واللامادي في قائمة التراث العالمي لليونسكو.

تطبيق البرلمان للتوجيهات السامية بخصوص ملف الأمازيغية

تنزيلا للإرادة الملكية اعتمدت الغرفة الأولى للبرلمان وبعد أزيد من 11 سنة من دسترة اللغة الأمازيغية الترجمة الفورية من وإلى اللغة الأمازيغية، بروافدها الثلاث؛ تريفيت، وتمازيغت، وتشلحيت، ولأول مرة في تاريخ البرلمان المغربي، وذلك بتاريخ 11 أبريل سنة 2022.

وانطلقت تجربة الترجمة الفورية بمجلس المستشارين، خلال الدورة الثانية من السنة التشريعية 2022-2023، لأشغال جلسات الأسئلة الشفهية للمجلس إلى اللغة الأمازيغية، تفعيلا لأحكام القانون التنظيمي المتعلق باللغة الأمازيغية، وذلك بالتنسيق مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ومع الوزارة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي واصلاح الإدارة تحت إشراف رئيس الحكومة.

كما سبق وأن صادق البرلمان المغربي سنة 2019 على مشروع القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، إلى جانب مشاريع قوانين أخرى ذات صلة بالحقوق الثقافية، تطبيقا للتوجيهات الملكية ومقتضيات الدستور المغربي الذي ينص فصله الخامس على تعزيز اللغة الأمازيغية باعتبارها لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية.

ترسيم السنة الامازيغية

خصت رعاية الملك محمد السادس ملف الأمازيغية، وبدت الرعاية أكثر وضوح بعد إصدار الديوان الملكي بلاغ، جاء فيه؛ "تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بإقرار رأس السنة الأمازيغية، عطلة وطنية رسمية مؤدى عنها، على غرار فاتح محرم من السنة الهجرية ورأس السنة الميلادية".

وفي هذا الإطار، أصدر توجيهاته السامية إلى السيد رئيس الحكومة قصد اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل هذا القرار التاريخي، الذي يؤكد العناية والرعاية السامية التي يوليها الملك محمد السادس لملف الأمازيغية، وأبرزت هذه الخطوة إرادة الحكومة في تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية بعد إعلان رئيس الحكومة اعتماد رأس السنة الأمازيغية بتاريخ 14 يناير من كل سنة، تنفيذا للقرار الملكي السامي في هذا الشأن، وتطبيقا لمقتضيات الدستور التي تسمو بالأمازيغية باعتبارها لغة رسمية للبلاد، ومكونا رئيسيا للثقافة وللهوية المغربية الأصيلة والغنية بتعدد روافدها.

* إعداد نادية بودرة

أساتذة وفعاليات حقوقية وجمعوية تدلي بدلوها في تفاعل المؤسسة الملكية مع ملف الأمازيغية

أجمع عدد من الباحثين والأكاديميين والفاعلين المدنيين على أن مرحلة حكم الملك محمد السادس تعتبر "استثناء في تدبير ملف الأمازيغية في تاريخ المغرب الراهن، وجسدت التفاعل الإيجابي للمؤسسة الملكية مع مطالب الحركة الأمازيغية، مؤكدين على أن "من بين الأوراش الكبرى التي باشرها جلالة الملك محمد السادس منذ توليه الحكم هو ورش الأمازيغية. وهو الأمر الذي يعكس إرادة ملكية حقيقية معلنة ومؤكدة بإجراءات غير مسبوقة للرقي بالأمازيغية وإعطائها المكانة التي تستحقها".

وأجمعوا على أنها "أوراش ملكية كبرى إن ذلت على شيء إنما تذل على العناية المولوية والتفاعل الإيجابي لشخص جلالة الملك محمد السادس مع ملف الأمازيغية بالمغرب الذي ناضلت عليه كل أطياف القضية الأمازيغية بالمغرب منذ عقود خلت". مشدّدين على أن "تدبير هذه العناية يجب أن تكون هناك إرادة سياسية حقيقية من طرف الجهات المعنية كي يصل هذا الترسيم والاعتراف الملكي بالأمازيغية إلى الهدف الذي سيحقق طفرة نوعية في مجال التدبير الثقافي واللغوي بالمغرب".

إعداد منتصر إثري

د.محمد أوبيهي: أستاذ التاريخ المعاصر بكلية الآداب بالرباط

"شكلت مرحلة حكم الملك محمد السادس استثناء في تدبير ملف الأمازيغية في تاريخ المغرب الراهن، وجسدت التفاعل الإيجابي للمؤسسة الملكية مع مطالب الحركة الأمازيغية، فالإرادة الملكية السامية في تدبير هذا الملف نابعة من أهمية دسترة اللغة الأمازيغية والاعتراف بها كلغة رسمية بالمملكة لاعتبارات تاريخية وثقافية، ولكونها رافدا من روافد الحضارة المغربية، لقد تحققت طيلة ربع قرن على تولي الملك محمد السادس الحكم نصره الله، إنجازات مهمة على مستوى تدبير ملف الأمازيغية منذ خطاب أجدير، الذي يعتبر منطلقا مرجعيا نحو تدبير المسألة الأمازيغية بالمغرب عبر إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وإدماج الأمازيغية في الإعلام العمومي بإنشاء قناة أمازيغية وإدماج اللغة الأمازيغية في التعليم العمومي، لقد أدركت المؤسسة الملكية انعكاسات المتغيرات الجيوسياسية التي عرفها العالم بفعل تصاعد التوتر في العلاقات الدولية وانعكاسات ما يسمى بالربيع العربي على البلدان المغاربية، ونجحت المؤسسة الملكية في جعل الاعتراف بالأمازيغية والروافد الثقافية المغربية في صلب اهتماماتها الرسمية، لأنها مكنت من خلق وحدة وطنية أساسها التعدد الثقافي، الذي ميز المغرب عبر التاريخ."

عبد الواحد بومصر: موظف بوزارة التربية الوطنية.المفتشية العامة

بعد مرور ربع قرن على تولي صاحب الجلالة الملك محمد السادس الحكم مرورا بخطاب أجدير في 17 اكتوبر 2001 تليها محطة اعتماد اللغة الامازيغية رسمية في دستور المملكة المغربية سنة 2011 و إقرار السنة الأمازيغية عطلة وطنية رسمية مؤدى عنها في 03 مايو 2023 كلها

محطات تاريخية راسخة في أذهان المغاربة والتي تبين بالملموس التفاعل الإيجابي للمؤسسة الملكية مع ملف اللغة الأمازيغية وذلك تجاوبا وتفاعلا مع مطالب الحركة الأمازيغية بالمغرب بمختلف أطيافها .

من المعلوم أن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية جاء بناء على الخطاب التاريخي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمنطقة أجدير سنة 2001، بالأطلس المتوسط، وتم إحداثه وفق الفصل التاسع عشر من دستور 1996، أي وفق الوظيفة الجديدة التي أصبح يكتسيها هذا الفصل بعد رحيل الملك الحسن الثاني، حيث تم استخدامه لحل إشكالات مجتمعية كبرى منتمية إلى إشكالية التعددية بهدف إرساء دعائم الحداثة.

وأعطى الظهير المحدث للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية صفة مؤسسة علمية أكاديمية تسهر على تقديم المشورة للملك من أجل صيانة اللغة والثقافة الأمازيغيتين والنهوض بهما عبر برامج للبحث العلمي، ودمجهما في المجالات الحيوية كالتربية والتعليم والإعلام والثقافة، من خلال الانخراط في شراكات مع مؤسسات عمومية وقطاعات حكومية أخرى.

فيما يتعلق باعتماد اللغة الأمازيغية لغة رسمية في دستور المملكة سنة 2011 يتجلى ذلك في الفصل الخامس من دستور هذا الدستور حيث أورد" تظل العربية اللغة الرسمية للدولة. وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها. تعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء ".

من بين الأوراش الملكية أيضا إقرار رأس السنة الأمازيغية عطلة وطنية رسمية مؤدى عنها، على غرار فاتح محرم من السنة الهجرية ورأس السنة الميلادية، كما أصدر جلالته توجيهاته باتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل هذا القرار الذي يندرج في إطار التكريس الدستوري للأمازيغية كلغة رسمية للبلاد إلى جانب اللغة العربية.

كلها أوراش ملكية كبرى إن ذلت على شيء إنما تذل على العناية المولوية والتفاعل الإيجابي لشخص جلالة الملك محمد السادس مع ملف الأمازيغية بالمغرب الذي ناضلت عليه كل أطياف القضية الأمازيغية بالمغرب منذ عقود خلت. لكن لتدبير هذه العناية يجب أن تكون هناك "إرادة سياسية حقيقية من طرف الجهات المعنية كي يصل هذا الترسيم والاعتراف الملكي بالأمازيغية إلى الهدف الذي سيحقق طفرة نوعية في مجال التدبير الثقافي واللغوي بالمغرب.

د. محمد شقير: أكاديمي وباحث في علم الاجتماع السياسي

بلا شك أن الأصول الأمازيغية للملك وكذا نضالات الحركة الأمازيغية التي امتدت طيلة سنوات السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي إلى اتخاذ الملك منذ توليه الحكم عدة مبادرات لإرساء الأمازيغية كمكون أساسي وقاعدي للهوية الوطنية حيث كان خطاب أجدير التدشين الأولي والرسمي لهذا المشروع تلاه بعد ذلك التنصيص ضمن اول دستور في عهد الملك محمد السادس للأمازيغية كأحد روافد الهوية الوطنية.

ليتم بعد ذلك تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الذي شكل المادة الرمادية للبحث وتكريس الإطار اللغوي والتاريخ للأمازيغية ليتم بعد ذلك ترسيم اللغة الأمازيغية كلغة رسمية بالإضافة إلى إجراء اللغة الأمازيغية من خلال وضع الكتابة بتيفيناغ وتدريس اللغة الأمازيغية ضمن المقرر المدرسي والعمل على تكوين مدرسين في هذا الإطار في حين تم فرض اللغة الأمازيغية في كل عناوين ومراسلات المؤسسات العمومية ليتم تتويج ذلك مؤخرا بالاحتفال الرسمي برأس السنة الامازيغية في يناير من كل سنة".

دة. ابتسام عزاوي: برلمانية سابقة، باحثة وفاعلة سياسية

من بين الأوراش الكبرى التي باشرها جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده منذ توليه الحكم هو ورش الأمازيغية. وهو الأمر الذي يعكس إرادة ملكية حقيقية معلنة ومؤكدة بإجراءات غير مسبوقة للرقي بالأمازيغية وإعطائها المكانة التي تستحقها.

للتجربة المغربية خصوصية في التعاطي مع هذا الملف. فبشكل واضح شهد ربع القرن الأخير تقدما بارزا ومهما تجلى في العديد من المحطات التاريخية البارزة كخطاب أجدير، إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، دسترة الأمازيغية إذ ينص الفصل الخامس من دستور 2011 على أن الأمازيغية لغة رسمية للدولة باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة من دون استثناء، كذلك تم تعزيز الترسانة التشريعية في هذا الصدد بصدور كل من القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وكذا القانون التنظيمي رقم 04.16 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، كما تضمن القانون، الإطار رقم 51.17، إجراءات مهمة في مجال تعزيز وضع الأمازيغية في مجال التعليم كمجال استراتيجي، إلخ. وصولا إلى حدث إقرار يوم رأس السنة الأمازيغية عطلة وطنية ورسمية، على غرار بداية العامين الميلادي والهجري.

أعتقد أن من أهم المراحل المقبلة الآن التي يجب الانكباب عليها هي الحرص على تتبع تنفيذ المخطط الحكومي في هذا الصدد. إذ سطرت العديد من الأهداف كإنشاء صندوق خاص بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وضخه بميزانية تصل لمليار درهم بحلول سنة 2025. يهدف هذا الصندوق إلى "إدماج الأمازيغية في مجالات التعليم والتشريع والمعلومات والاتصال والإبداع الثقافي والفني، فضلا عن استعمالها في الإدارات وفي مجموع المرافق العمومية".

كما أن جميع الفاعلين في المجتمع مدعوون إلى مواصلة الانخراط في هذا الورش وإبداع أفكار وآليات جديدة تستثمر التكنولوجيات الحديثة والتطور الرقمي لتسريع عملية التنزيل الفعلي للأمازيغية في كافة مناحي الحياة العامة.

رشيد بوهدوز: المنسق الوطني لـ"أكّراو من أجل الأمازيغية"

"إن من ملامح العهد الجديد وأبرز ما ميزه هو تأسيسه من جديد للهوية المغربية، فالمغرب منذ تولي جلالة الملك محمد السادس العرش حرص أن تكون تامغرابيت محور توجهاته وبرامجه وتحركاته، وهي التأسيس للهوية المغربية المستقلة. وصاحب ذلك تثمين التاريخ والهوية والحضارة المغربية والتي كان يتم تبخيسها سابقا ونسب مظاهرها للخارج.

ولا يمكن الحديث عن الهوية المغربية بدون الحديث عن الأمازيغية لأنها الحضن والقاعدة وجذور التميز المغربي، فقد اولى جلالته هاته القضية عناية متميزة وكانت حاضرة في جميع خطبه المحورية وتجاوزت المؤسسة الملكية كل الاحزاب في التعاطي مع القضية بشكل متقدم.

إلا أن الإرادة الملكية في هذا المجال ورغم تنزيلها دستوريا وبالتوجيهات السامية، إلا أننا نرصد جيوب مقاومة لهذا التوجه من طرف تنظيمات واحزاب وجماعات مازالت ترى الأمازيغية من نظرة دونية أو عدائية، ورغم أنها تعرقل جزئيا مسلسل التصالح مع الهوية الوطنية المغربية إلا أنها، تنحصر ويتناقص تأثيرها وسط الاجماع الوطني والسياسي على القضية الأمازيغية.

ورغم ذلك فنحن بحاجة لمزيد من العمل نحو تسريع تنزيل الارادة الملكية بهذا الخصوص على جميع المستويات، وتقييم شامل لعمل المؤسسات والأحزاب بمعالجتهم لهذا الملف، كما انه يجب اعادة النظر في عمل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الذي لا يرقى لما هو منوط به".

الأمازيغية... مبادرات ملكية شجاعة و تفاعل حزبي بطيء

عمر إسرى*

جاء جلالة الملك محمد السادس إلى الحكم بمشروع مجتمعي متكامل، بإصلاحات حقيقية تأسست على طي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة من تاريخ المملكة. إنصاف الأمازيغية كان في صلب هذه الإصلاحات، بل من محاورها الرئيسية، فقبل إطلاق هيئة الإنصاف و المصالحة و المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وقبل تعديل مدونة الأسرة وغيرها من الإصلاحات، جاء خطاب أجدير سنة 2001، ما شكل إشارة إلى أهمية الأمازيغية و ترسيخ التنوع المقوي للوحدة، داخل هذا المشروع المجتمعي الملكي الجديد.

هذه الإشارة الملكية الشجاعة، جاءت في وقت كانت فيه النخب الحزبية و الثقافية غير مستعدة لهذا السقف، كما لم تكن مستعدة لسقف ما جاء به دستور 2011 الذي جعل الأمازيغية لغة رسمية للبلاد، و الدليل هو أن الأغلبية الساحقة من الأحزاب لم تضمن مذكراتها المتعلقة بتعديل الدستور مطلب جعل الأمازيغية لغة رسمية، نفس الشيء تكرر سنة 2023، عندما تم إقرار رأس السنة الأمازيغية عطلة رسمية مؤدى عنها. لقد كانت هناك دوما نخب ظلت حبيسة ترسبات حقبة الناصرية و البعثية من جهة و السلفية والإخوانية من جهة أخرى، و أخرى أغلقت على نفسها الباب داخل صندوق النموذج اليعقوبي الفرنسي.

لذلك فهذه الإستباقية و الشجاعة و الريادة الملكية في اتجاه بناء هوية موحدة من داخل التنوع، يوازيها تفاعل ضعيف من جانب النخب، لأن في كل مرة تكون هناك مبادرة ملكية لصالح الأمازيغية تجد النخب الحزبية و غيرها غير مهيأة لمواكبتها، فدستور 2011 رغم أنه أقر الطابع الرسمي للأمازيغية وجد أمامه حكومة محافظة و نكوصية يرأسها حزب كان دوما ضد الأمازيغية، ولن ننسى هنا كيف وصف أمينه العام حروف تيفيناغ ب"الشينوية"، ولم يتوانى يوما بالنظر إلى الأمازيغية كنقيض للعربية، وبالتالي ضاعت 10 سنوات دون تحقيق مكاسب كبرى لصالحها، على ضوء القانون التنظيمي الخاص بها.

لتأتي بعدها حكومة جديدة وجدت إجراءات تفعيل الملف متأخرة جدا، فلاحظنا التلعثم و الضبابية التي طبعت القرارات الجديدة.

إن المبادرات الملكية لصالح الأمازيغية، منذ إعتلاء جلالة الملك عرش أسلافه الميامين، كانت دوما في مستوى التطلعات، لكن جزء من النخب الحزبية مازالت قاصرة على استيعاب روح هذه المبادرات الشجاعة و ترجمتها على أرض الواقع كما يجب، مع استمرار وجود بعض من جيوب المقاومة التي تؤمن بالرأي الواحد و اللغة الواحدة، وهذا يظهر من لقاء نظمه قبل أسابيع مجلس المستشارين حول "التنوع اللغوي" دون أن نجد في البرنامج المسطر ذكرا للأمازيغية كمكون رئيسي للهوية المغربية.

ونحن نتحدث عن ضعف وبطء تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية والتأخر في ترجمة روح المبادرات الملكية السامية، فالموضوعية تقتضي منا الحديث أيضا على تراجع زخم الحركة الأمازيغية وتشرذمها، والمطلوب منا اليوم إعمال منطق النسبية في التقييم حتى لا نسقط في فخ العدمية، فهناك جزء ممتلئ من الكأس يجب أن نشيد به، و جزء فارغ يجب أن نتدافع ديمقراطيا من أجل ملئه في إطار الإيمان بالتنوع من داخل الوحدة.

إن تفعيل المبادرات والقرارات الملكية الحكيمة و الشجاعة لصالح الأمازيغية، يقتضي تجند الجميع مؤسسات و أحزابا و جمعيات من أجل إبراز أهمية تحقيق العدالة اللغوية ببلادنا، و الدفع قدما بهذا الملف من داخل منطق تقوية الوحدة و تعزيز حس الإنتماء إلى حضارة مغربية ضاربة جذورها في أعماق التاريخ.

*رئيس منظمة جيل تمغربيت

نحن بحاجة لتفعيل المكتسبات المحققة

عبد العزيز بودرة

بداية، أود التأكيد على اهتمام حزب التقدم والاشتراكية بالأمازيغية، لغة وثقافة، وكمكون رئيسي للهوية الوطنية، في وقت مبكر جدا، طبعا، وفق منظوره ومواقفه التقدمية من أجل النهوض بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في بلادنا.

وعلى هذا الأساس، ناضل، ولا يزال، حزبنا من أجل النهوض بالأمازيغية، ولم يُخضع يوما مسألة التعامل مع الحقوق اللغوية بشكل عام، ومطالب الحركة الأمازيغية بشكل خاص، لمنطق الأغلبية والمعارضة، بل ساندها ودعمها من مختلف المواقع.

أما بالنسبة لوضعية الأمازيغية خلال الخمسة وعشرين سنة الماضية، فنعتقد، بأن الأمازيغية وعلى عكس ما عانته من تهميش خلال فترات سابقة، حققت خطوات كبرى، بداية بخطاب أجدير التاريخي، مرورا بدسترة اللغة الأمازيغية سنة 2011، كلغة وطنية رسمية، وصولا إلى ترسيم الاحتفال برأس السنة الأمازيغية كعطلة رسمية مؤدى عنها خلال السنة الماضية. بيد أن تنزيل الأمازيغية عرف تعثرات وما يزال، وبالنظر لبرنامج الحكومة الحالية والنتائج المحققة على أرض الواقع، لا نعتقد بأن الأمازيغية ستشذ عن القاعدة، وبالتالي ستعاني أيضا من غياب رؤية سياسية واضحة للحكومة للشأن العام عموما وللشأن اللغوي والثقافي بشكل خاص، وهو ما نلمسه من خلال حصيلة الحكومة بعد مرور نصف ولايتها، إذ أن الصندوق الذي تم إحداثه بمبلغ مليار درهم قصد تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، لم تتهم هيكلة لجانه المركزية والجهوية، ولم تصرف منه إلا مبالغ ضئيلة.

علاوة على ذلك، تعتبر المدرسة دعامة أساسية في النهوض بالأمازيغية، ولكن وتيرة تكوين أساتذة هذه المادة ضعيفة، ولا يمكنها تحقيق تعميمها في أفق شهر شتنبر 2024، وفقا لما حدده القانون التنظيمي الصادر سنة 2019، أو في أفق سنة 2030، وفقا لما حددته الوزارة الوصية. وبالموازاة مع ذلك، تعتبر اللغة الأمازيغية وتعبيراتها مكونا أساسيا للتراث اللامادي الذي تزخر به بلادنا، ولكن الحكومة الحالية لم تتخذ أي إجراءات حقيقية تروم هيكلة الحقل الثقافي حول مقترح مركزي قوي يجعل من الثقافة مرفقا عاما مهما، بنفس أهمية الصحة والتعليم كما أكد على ذلك النموذج التنموي الجديد.

ختاما، يمكن القول أن الاعتراف بالأمازيغية، كمكون للهوية الوطنية، وبالأمازيغية كلغة رسمية، وإصدار التشريعات ذات الصلة بإدماج اللغة الأمازيغية في كافة مناحي الحياة الوطنية خلال بداية هذا القرن، هي مكاسب تستدعي الارتكاز عليها، والمرور إلى التطبيق والتفعيل العملي، لجعلها رافعة للتنمية ببلادنا.

* عبد العزيز بودرة، عضو اللجة المركزية لحزب التقدم والاشتراكية

نادية السوسي : إعلامية أمازيغية

بعد مرور أزيد من عشرين سنة على خطاب أجدير التاريخي مرورا بترسيم الأمازيغية كلغة رسمية للمملكة إلى جانب اللغة العربية في دستور 2011 وصولا إلى إقرار جلالة الملك لرأس السنة الأمازيغية عيدا وطنيا مؤدى عنه في 3 ماي 2023، خطوات رسخت جدية المؤسسة الملكية في تعاملها مع ملف الأمازيغية واستجابتها لمطالب الحركة الأمازيغية، غير أن التساؤل الذي يطرح نفسه بالرغم من كل ما تحقق، مازالت الأمازيغية لم ترق لمستوى التطلعات.

أرى من وجهة نظري أن العائق الأساسي في النهوض بالثقافة الأمازيغية التي تعتبر رافدا من روافد الهوية المغربية، يتجلى في تنزيل كل ما تم إقراره على أرض الواقع، من خلال قوانين تنظيمية قادرة على تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وهذا في حد ذاته مشكل كبير، بحيث بالرغم من مرور أزيد من عشرين سنة على خطاب أجدير التاريخي وترسيم الأمازيغية في دستور المملكة فملف الأمازيغية يسير ببطء شديد، وأرى أن المشكل يكمن أساسا في التطبيق وهذا إن دل على شيء فهو عدم التعامل بجدية مع هذا الملف الأساسي.

نرى مجموعة من العثرات في مجموعة من المجالات الحيوية في تعاملها مع هذا الملف خاصة في التعليم، فإذا تفحصنا الإحصائيات التي تقدمها الوزارة الوصية، نرى تقدما ملموسا غير أن الواقع لا يمت للإحصائيات بصلة، فمن منظوري الخاص، بدون رقي بالتعليم و تعميم تدريس الأمازيغية في جميع المستويات و إدراجها كمادة أساسية يمتحن فيها التلميذ و فرض تدريسها في المؤسسات التعليمية الخاصة وإدراجها كمادة أساسية يتم الامتحان فيها و كذلك تدريس تاريخنا و تاريخ الأمازيغ للناشئة عوض الثقافات الدخيلة، كل ذلك كفيل بالنهوض بهذا الملف الحساس والمهم من جهة، ومن جهة أخرى، فيجب التحسيس وترسيخ الانتماء و التشبث بالهوية لدى الجيل الناشئ، وهذا من منظوري الخاص يبدأ من داخل الأسرة، فقد حان الأوان لنفتخر بانتمائنا وبالتعدد الذي لا طالما تميز به بلادنا عن باقي الدول وهذا لن يزيدنا إلا قوة و تفاخر، فالشعوب التي لا تفتخر و لا تتشبث بهويتها و انتمائها مصيرها الاندثار و الموت.

مصطفى أوموش : مفتش تربوي

كانت المؤسسة الملكية دائما هي المدافع السياسي للأمازيغ ولمطالب الحركة الأمازيغية، من خلال الخطب الملكية التي كانت دائما بحكمة واقتدار وقوة استشرافية، مضمونها يؤكد على ضرورة إعطاء الأمازيغية المكانة التي تليق بها، فمنذ خطاب 1994 وصولا إلى خطاب أجدير التاريخي الذي اعتبرناه في الحركة الأمازيغية ثورة من أجل رد الاعتبار للأمازيغية وللحقوق الثقافية واللغوية، بصفة عامة، كانت المؤسسة الملكية دائما تأخذ المبادرة، في الوقت الذي نجد فيه الأحزاب السياسية ضد القضية الأمازيغية، بصريح العبارة، وكانت ضد ما هو أمازيغي، في السابق بسبب تنامي القومية العربية وتبنيها من طرف مجموعة من الأحزاب المغربية، خصوصا أحزاب الكتلة، بالتالي لم تكن ذلك الإطار السياسي أو الإطارات السياسية التي تدافع عن المطالب الأمازيغية.

في الوقت الذي نجد فيه المؤسسة الملكية هي من تأخذ المبادرات، مثل خطاب أجدير الذي أربك مواقف مجموعة من الأحزاب السياسية، فوجدوا أنفسهم متأخرين جدا مقارنة مع المؤسسة الملكية المتقدمة في الشأن المتعلق بالحقوق اللغوية والثقافية، ثم خطاب 09 مارس الذي أعطى خارطة طريق جديدة من خلال دستور فاتح يوليوز الذي اعترف بالأمازيغية في صلب الهوية المغربية. حينها قدمت مجموعة من الأحزاب مذكراتها المطلبية واقترحت من خلالها ترسيم الأمازيغية لغة وطنية فقط، وهناك من كان ضد ترسيم الأمازيغية، وحارب إلى جانب مجموعة من الجهات، مطلب ترسيم الأمازيغية كلغة رسمية للبلاد.

خلاصة القول، مواقف المؤسسة الملكية تتميز بالحكمة والمبادرة بخصوص ملف الأمازيغية وتطرح خارطة الطريق من أجل إعطاء الأمازيغية المكانة اللائقة بها، لكن الإشكال هو إشكال التنفيذ من خلال تعاقب مجموعة من الحكومات التي لم تقم بواجبها من أجل تفعيل الخطب الملكية على أرض الواقع وإعطاء الأمازيغية مكانتها وأجرأة القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكذا الفصل الخامس من الدستور.

د. إسماعيل الصديقي – دكتوراه في القانون العام

التفاعل الملكي مع مطالب الحركة الأمازيغية أحدث تحولا في مفهوم الهوية الوطنية

منذ استقلال المغرب، تبنت المؤسسات العمومية والنخب الحاكمة إيديولوجية هوياتية تستند على العروبة والاسلام، وهو الطرح الذي سيتم تكريسه رسميا على متن كل الدساتير المتعاقبة من سنة 1662 الى 1996، ما أفضى إلى تأسيس فضاء عمومي أسهم في ميلاد الحركة الأمازيغية رافعة مبدأي التعدد والتنوع، لغاية الدفاع عن المطالب المتصلة بالأمازيغية في مختلف جوانبها وأبعادها.

خلال مسار الحركة الأمازيغية النضالي والترافعي، قامت العديد من المبادرات التي تروم مطالبة الدولة برد الاعتبار للأمازيغية ثقافيا، اقتصاديا، وسياسيا، أهمها ميثاق أكادير حول اللغة والثقافة الأمازيغيتين سنة 1991، مرورا بمجلس التنسيق الوطني سنة 1994، والبيان الأمازيغي سنة 2000، هذا الأخير الذي شكل تحولا على مستوى طبيعة المطالب، حيث سيتم التركيز على متن وثيقة البيان على مطلب دسترة وترسيم الأمازيغية.

لم تتأخر المؤسسة الملكية في التفاعل الايجابي مع هذه المبادرة، حيث أعلن جلالة الملك في خطاب الذكرى الثانية لعيد العرش بتاريخ 30 يوليوز 2001 عن إحداث "معهد ملكي للثقافة الأمازيغية، وضع على عاتقه، علاوة على النهوض بالثقافة الأمازيغية، الاضطلاع بجانب القطاعات الوزارية المعنية بمهام صياغة وإعداد ومتابعة عملية إدماج الأمازيغية في نظام التعليم". وهو ذات الخطاب السامي الذي أحدث قطيعة على مستوى تصور الدولة لمفهوم الهوية الوطنية، لما أكد على "مسألة حيوية تهمنا جميعا، ألا وهي قضية الهوية الوطنية، المتميزة بالتنوع والتعددية، مثلما هي متميزة بالالتحام والوحدة والتفرد عبر التاريخ. أما التعددية فلأنها بنيت على روافد متنوعة، أمازيغية وعربية وصحراوية إفريقية وأندلسية، ساهمت كلها وبانفتاح وتفاعل مع ثقافات وحضارات متنوعة في صقل هويتنا وإغنائها".

د. إسماعيل الصديقي

ولم تتأخر المؤسسة الملكية في أجرأة مضامين هذا الخطاب، فبعد أقل من 3 أشهر، وجه الملك خطابا بتاريخ 17 أكتوبر 2001 اشتهر بخطاب أجدير، وذلك بمناسبة وضع الطابع الشريف على الظهير المحدث والمنظم للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وهو أول خطاب في مسار الخطب الملكية تخصص مضامينه كلها لموضوع الأمازيغية، وهي المناسبة التي أكد فيها جلالة الملك على أن "الأمازيغية مكون أساسي للثقافة الوطنية، وعلى إيلائه النهوض بها عناية خاصة في إنجاز مشروعنا المجتمعي الديمقراطي الحداثي، القائم على تأكيد الاعتبار للشخصية الوطنية ورموزها اللغوية والثقافية والحضارية"، وأكد ذلك الخطاب على أن "النهوض بالأمازيغية مسؤولية وطنية، لأنه لا يمكن لأي ثقافة وطنية التنكر لجذورها التاريخية. كما أنّ عليها، انطلاقا من تلك الجذور، أن تنفتح وترفض الانغلاق، من أجل تحقيق التطور الذي هو شرط بقاء وازدهار أيّ حضارة".

ومع وصول نسيم الربيع الديمقراطي الى المغرب سنة 2011، أعلن الملك بتاريخ 09 مارس 2011 عن تعديل دستوري شامل يستند على سبع مرتكزات أساسية، أولها التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة، الغنية بتنوع روافدها، وفي صلبها الأمازيغية، كرصيد لجميع المغاربة، كتتويج لمسار طويل من النضال الترافع الذي خاضته مختلف مكونات الحركة الأمازيغية ومعها بعض القوى الديمقراطية ببلانا. ما مكن من تبويء الأمازيغية مكانتها الرسمية داخل الوثيقة الدستورية بمقتضى الفصل الخامس منها.

ولم يتوقف تفاعل المؤسسة الملكية مع مطالب الحركة الأمازيغية بمجرد اعتمادها دستوريا، حيث أصدر الديوان الملكي بلاغا بتاريخ 03 مايو 2023 يعلن فيه "تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بإقرار رأس السنة الأمازيغية، عطلة وطنية رسمية مؤدى عنها، على غرار فاتح محرم من السنة الهجرية ورأس السنة الميلادية. وفي هذا الإطار، أصدر جلالته، أعزه الله، توجيهاته السامية إلى السيد رئيس الحكومة قصد اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل هذا القرار الملكي السامي"، الذي شكل تحولا هاما في مسار إنصاف الأمازيغية في أبعادها التاريخية، الحضارية والثقافية، ورجة على مستوى تكريس الوعي لدى الأوساط المجتمعية بحمولة هذا التقويم الممتد جذوره الى عمق تاريخ شمال افريقيا.

في المحصلة، لا مراء أن تفاعل المؤسسة الملكية مع مطالب الحركة الأمازيغية في مستوياتها المرتبطة بالاعتراف الدستوري، وبتفعيل وأجرأة الفصل الخامس كان تفاعلا ايجابيا ومنتجا وسريعا، الأمر الذي لم تساير التدابير التنظيمية والتشريعية –الحكومية والبرلمانية. التي ظلت قبل وبعد دستور 2011 متسمة بالبطء والتملص، لا سواء على مستوى تدبير الزمن السياسي في أجرأة النص الدستوري والقانون التنظيمي رقم 16-26، ولا على مستوى التدابير الحكومية التنظيمية التي لم تستطع إلى حد اليوم انتشال الأمازيغية من حالتها المترهلة، وانصافها في مجالات الحياة العامة كالتعليم والإدارة والتشريع والقضاء.

في تقريره الرسمي المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقر بأن تدريس الأمازيغية يسير بوتيرة بطيئة والحيز الزمني في الإعلام "ضيق"

أكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن "هناك تحديات مرتبطة بتعميم تدريس اللغة الأمازيغية، والتأخر في استخدامها في الإدارات العمومية والمجال الإعلامي العمومي والخاص".

وأثار المجلس في التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2023، المعنون بـ "إرساء دعائم نظام وطني لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية"، انتباه مختلف الفاعلين المعنيين إلى الوثيرة البطيئة لتعميم تدريس اللغة الأمازيغية، حيث لا تتجاوز نسبة مؤسسات التعليم الابتدائي المستقلة والفرعية التي تدرس بها اللغة الأمازيغية 17%، وكذلك التفاوت الذي تعرفه هذه العملية، حيث يبلغ عدد المؤسسات الفرعية التي تدرس اللغة الأمازيغية 8% في الوقت الذي بلغت فيه 319 في المؤسسات المستقلة".

ويرى المجلس في ذات التقرير أن "وتيرة تعميم تدريس اللغة الأمازيغية تعود إلى قلة الموارد البشرية، حيث لم يتجاوز عدد الأساتذة الجدد خلال الموسم الدراسي الحالي 400 أستاذا ما يرفع عدد مدرسي اللغة الأمازيغية إلى 1712 أستاذا فقط على الصعيد الوطني".

وفي المجال الإعلامي، يسجل المجلس "ضيق الحيز الزمني المخصص للبرامج باللغة الأمازيغية في القنوات الإعلامية الرسمية والإذاعات الخاصة، رغم أن المقتضيات القانونية تنص على ضرورة تخصيص 30 في المائة من الحيز الزمني للبث لبرامج تذاع باللغة الأمازيغية". ويثير المجلس "انتباه مختلف المتدخلين في المجال الإعلامي في بلادنا أن وجود قناة وإذاعة ناطقة بالأمازيغية لا يعني تجاهل المقتضيات الدستورية والقانونية التي تنظم المجال الإعلامي الوطني".

واعتبر المجلس منع تسجيل الأسماء الأمازيغية من لدن مصلحة الحالة المدنية "انتهاكا دستوريا للحق في الهوية والثقافة الأمازيغية".

وفي المقابل سجل المجلس أهمية إطلاق عملية الترجمة الفورية لأشغال جلسة الأسئلة الشفوية بمجلس المستشارين إلى اللغة الأمازيغية بتعبيراتها الثلاثة يوم 18 أبريل 2023 وهي الخطوة التي كان قد أوصى بها المجلس وتأتي في إطار إعمال الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وتفعيل المادتين التاسعة والعاشرة من القانون التنظيمي رقم 16-26 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية والمتعلقتين بإدماج الأمازيغية في مجال التشريع والتنظيم والعمل البرلماني".

وبخصوص تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، عرفت سنة 2023 خطوة مهمة، بعد إقرار جلالة الملك محمد السادس ترسيم رأس السنة الأمازيغية (إيض يناير) عيدا وطنيا ويوم عطلة رسمية مؤدى عنها وتمت الموافقة على اعتماد يوم 14 يناير من كل سنة رأسًا للسنة الأمازيغية، ويشيد المجلس بهذا القرار الذي يشكل خطوة أخرى في مسار إضفاء الطابع الرسمي على الهوية والثقافة الأمازيغيتين والاعتراف بتراثها الثقافي كما ينص على ذلك دستور المملكة.

ورصد المجلس عددا من الإجراءات والمبادرات المؤسساتية التي تم إنجازها خلال سنة 2023 من أجل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، حيث تم الرفع من الموارد المالية المخصصة لتعزيز استعمال اللغة الأمازيغية وتفعيل طابعها الرسمي إلى مليار درهم في أفق سنة 2025.

ويعتبر المجلس أن مجالات التعليم والصحة والعدل والثقافة والإعلام يجب أن تحظى بالأولوية أثناء تخصيص هذه الموارد المالية، لما لها من أهمية في تسريع التفعيل الرسمي وتمكين المواطنين والمواطنات المغاربة الناطقين بالأمازيغية من التمتع بحقوقهم.

وسجل المجلس أنه تم بتاريخ 10 يناير 2023 توقيع ثلاث اتفاقيات للنهوض باللغة والثقافة الأمازيغية بين وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة ووزارة الشباب والثقافة والتواصل من أجل دعم التظاهرات ذات الصلة باللغة والثقافة الأمازيغية، ومع وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة لتطوير تطبيق معلوماتي لتعلم الأمازيغية عن بعد، ومع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية من أجل تعزيز التعاون وخدمات الإرشاد باللغة الأمازيغية.

كما تابع المجلس إعداد وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة لبرنامج عمل يهم إدماج اللغة الأمازيغية في الإدارات العمومية. وقد تضمن هذا البرنامج مجموعة من التدابير والإجراءات التي من شأنها تعزيز الاستعمال وتيسير ولوج المرتفقين الناطقين باللغة الأمازيغية إلى الخدمات العمومية عبر تزويد مختلف الإدارات بأعوان الاستقبال لتوجههم وإرشادهم وإدراج اللغة الأمازيغية في علامات ولوحات التشويرو في المواقع الإلكترونية لمختلف المؤسسات العمومية .

* منتصر إثري

تمازيغت في العهد الجديد

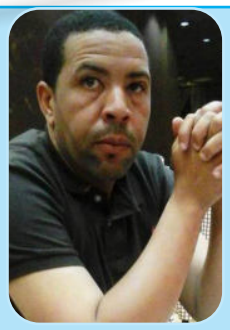

الحسن بنضاوش

مرت على تولي الملك محمد السادس العرش خمسة وعشرين سنة، والمعروفة في ادبيات أهل السياسة بالعهد الجديد، بإرادة ملكية لقيادة المغرب ضمن الدول المتقدمة، والديمقراطية.

ومن القضايا التي كانت تنتظر هذا العهد، وترجوا منه خيراً، قضية الأمازيغية هوية وثقافة وحضارة، بعد فترة قاهرة وصعبة في ظل هيمنة إيدولوجية قومية لا تعترف بالاصل والانتماء الهوياتي لهذه الأرض السعيدة.

ولا أحد يخفي تفاعل القصر الملكي مع الأمازيغية منذ الأيام الأولى من تولي الملك محمد السادس عرش أسلافه، عبر مبادرات قوية وفاعلة أهمها خطاب أجدير، واحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وفتح ورش الأمازيغية بالمدرسة العمومية ، وصولا إلى الدسترة في سنة 2011 م .

وعموما يمكن اعتبار العهد الجديد بالنسبة للأمازيغية عهد تبني المؤسسة الملكية للأمازيغية وانخراط في تفعيلها وإعادة الاعتبار لها كمكون أساسي ومهم من مبادئ الوطنية المغربية.

إلا أن الغريب في الأمر، أن مبادرات المؤسسة الملكية لا يتم تفعيلها بشكل جيد ومسؤول من طرف مدبري الشأن العام وطنيا وجهويا ومحليا واقليميا مما يؤثر سلبا على مستقبل الأمازيغية بالمغرب ويضيع عليها فرص ذهبية في ظل عهد جديد يقوده ملك شاب يطمح إلى العالمية والديمقراطية.

وأمام هذا البطء، وضعف التفاعل، بل وتفاوت كبير بين سرعة المبادرات الملكية في ورش الأمازيغية والإستجابة لها وتنزيلها الحقيقي والسليم من طرف الفاعل السياسي والترابي، يطرح سؤال المسؤولية في ما آلات إليه الأمازيغية في المغرب وهي تعيش تناقضات كبيرة قد تؤذي بها إلى الانقراض وتجعلها ضمن لائحة لغات الماضي.

إننا أمام مسؤولية تاريخية ووطنية تستجيب التفاعل مع المؤسسة الملكية بشكل فوري وإيجابي من أجل إتمام ورش تفعيل الأمازيغية والحفاظ عليها، مع وجود إرادة قوية ووطنية لدى المؤسسة الملكية تعبر عنه في خطوات قوية وفاعلة لفائدة ورش الأمازيغية بالمغرب وعموم شمال إفريقيا.

BANK OF AFRICA
بنك أفريقيا BMCE GROUP

كتنساي تخلصي لفاكتورات؟

كاين الحل

مع بنك أفريقيا ديما

080 100 8100
BANKOFAFRICA.MA

بنك أفريقيا - شركة مساهمة رأسمالها 240 656 125 2 درهم - مؤسسة إئتمان -
قرار إعتماد رقم 94-2348 بتاريخ 23 غشت 1994 - 140 محج الحسن الثاني - 039 20 الدار البيضاء -
المغرب - س.ت. : 27129 الدار البيضاء - رقم التعريف الجباني : 01085112

DR. LEILA MEZIAN BENJELLOUN
UNE GRANDE FIGURE DE L'AMAZIGHITÉ NOUS A QUITTÉ

Voici une biographie de feue Dr. Leila Mezian Benjelloun, grande défenseuse de l'amazighité, présidente de la Fondation BMCE pour l'Education et l'Environnement, de la Fondation Maréchal MEZIAN et présidente de la Fondation Dr. Leila MEZIAN.

Dr. Leila MEZIAN BENJELLOUN, fille du Maréchal rifain Mohamed AMEZIANE, née à Valence en Espagne et mariée au magnat des finances et homme d'affaires Othman BENJELLOUN, le PDG de Groupe Finance. Com et de BANK OF AFRICA/BMCE Group, a laissé deux enfants (Dounia, Productrice de films divers et de documentaires sur la culture amazighe, et Kamal, Anthropologue et environnementaliste), avait créé un musée privé, le 27 mai 2006, à Beni Anzar dans la province de Nador, à la mémoire de son père, feu Maréchal Mohamed AMEZIANE, qui avait eu le mérite de former les Forces Armées Royales du Maroc, juste après l'indépendance du notre royaume.

Dr. Leila MEZIAN BENJELLOUN est diplômée de la Faculté de Médecine de Madrid, elle a poursuivi ses études à la Faculté de Médecine de Barcelone pour compléter sa spécialité en Ophtalmologie. Après avoir été assistante du Professeur Joaquim Barraquer à Barcelone, elle exerça à l'Hôpital –Manhattan Eye and Ear Hospital– de New York sous l'encadrement de chirurgiens en Ophtalmologie de renom comme le Dr. Castro Viejo et le Dr. Byron Smith. Elle avait exercé la médecine pendant plus de 25 ans dans les hôpitaux publics marocains de même que dans sa propre clinique chirurgicale, tout en participant à de nombreuses conférences et symposiums internationaux.

Présidente de l'Organisation Alaouite pour la Protection des Aveugles (OAPAM) à Casablanca ainsi que du Croissant Rouge Marocain, elle a été, également, Vice–Présidente de l'Association des Médecins du Maroc et Présidente de la Fondation BENJELLOUN MEZIAN spécialisée dans la restauration des Monuments Nationaux.

Depuis 1992, elle alloue tous ses efforts à sa nouvelle passion qui est le chantier de l'Education. Devenue présidente de la Fondation BMCE Bank en 1995, dont les deux principales missions sont la promotion de l'éducation intégrée au développement durable et la contribution à la préservation de l'environnement, elle dirige une équipe dédiée à la scolarisation des enfants en milieu rural à travers les écoles communautaires «Medersat..com», qui a permis la création de plus d'une centaine d'écoles communautaires rurales incluant le préscolaire, à travers le Royaume du Maroc et en Afrique, et plus concrètement au Sénégal, au Congo Brazzaville et au Mali…

Le 30 juillet 2016, le Dr LEILA MEZIAN recevait des mains de Sa Majesté le Roi Mohammed VI le Wissam Alaouite, haute distinction récompensant ainsi son indéfectible engagement et dévouement pour l'Education au Maroc et à l'étranger. En 2013, elle a été sélectionnée pour le premier prix « 2013 Wise Award » parmi 500 candidats de la World Innovation Summit for Education de la Qatar Foundation. En mai 2016, à côté de son mari, elle a reçu la distinction de « Rockefeller Bridging Leadership Award » à New York et le 12 novembre 2019 le Prix de « Personnalités Visionnaires » de la part de Middle–East Institute, à Washington.

En octobre 2012, elle avait reçu le grand prix de la Culture Amazighe de l'IRCAM [1] et fût la promotrice de la création de deux bibliothèques spécialisées aux études d'Afrique du Nord et de l'amazighité, l'une à Beni Enzar, en collaboration avec la Fondation David Motgomery Hart, et l'autre, la « bibliothèque amazighe » au sein de la Fondation Euro–Arabe de la ville de Grenade où elle avait lancé la « Catedra Internacional de Estudios Amazighs » [2].

Dr. Leila fût aussi la promotrice de la grande exposition amazighe intitulée 'La Granada Zirí del siglo XI y el universo Bereber' au Palais de Carlos V de l'Alhambra à la ville de Grenade, que la Reine d'Espagne Letizia Ortiz avait inauguré le 5 décembre 2019 [3].

Elle a reçu plusieurs hommages et trophées pour son parcours philanthropique et sa défense acharnée en faveur de la scolarisation des enfants du monde rurale au Maroc et en Afrique. Deux des derniers hommages, avant de nous quitter, fût son vibrant hommage à la ville de Nador lors du Festival International de Cinéma à Nador par le centre de mémoire commune pour la démocratie et la paix, le 15 novembre 2021.

L'autre de la part de la Fondation Trois Cultures de l'Andalousie qui lui a décerné un des prix des Awards de la Méditerranée, à Séville le 29 mars 2023, pour récompenser son travail à promouvoir l'identité méditerranéenne, et à promouvoir un développement durable et intégré sur toutes ses rives, tout en favorisant la paix, le dialogue interculturel et interreligieux dans le Bassin méditerranéen.

A cette occasion, elle avait prononcé une allocution où elle a déclaré que : « c'est un immense honneur pour moi d'être ainsi distinguée par ce prestigieux prix des Fondation Trois Cultures de la Méditerranée. Cette distinction représente un grand hommage à ma personne et à tous mes collaborateurs. Permettez que je dédie ce Prix à quelques personnalités de renom qui ont apporté leur témoignage et appui à mon égard ainsi qu'à toutes celles et ceux qui, depuis plusieurs années, m'ont permis de donner davantage de sens à notre vie. Oui, donner davantage de sens à notre vie qui a été comblée par ailleurs, parce qu'on a la chance d'être né à la confluence de plusieurs cultures : la culture Amazighe, Arabe et Ibérique…Depuis plus de trente ans, nous agissons pour l'avenir des jeunes générations dans le but de réduire les brèches éducatives grâce à notre programme d'éducation numérique et notre approche multilingue. De tous les divers investissements réalisés par nos Fondations, c'est notre investissement dans l'éducation dont nous sommes le plus fiers. Le retour sur cet investissement se voit chaque jour dans le visage des enfants, et particulièrement des filles, qui fréquentent nos écoles, dans leur développement personnel et dans leur joyeuse innocence. L'action multidimensionnelle que nous avons menée sous différentes égides – Fondation BMCE BANK ou Fondation de famille MEZIAN BENJELLOUN – a reflété cette diversité et cette richesse qui forgent notre identité. Et ces actions ont visé la préservation du patrimoine artisanal marocain et du patrimoine immatériel, lié notamment aux langues maternelles et à l'Amazigh en particulier ; la réhabilitation de monuments multiséculaires comme à Fès– la Médersa Bouanania où à Marrakech – les Tombeaux Saadiens – ou encore la Kasbah Ait Hammou dans l'Atlas; la création d'espace muséal à Casablanca, à Nador, d'espaces d'exposition comme à Grenade » ; et la promotion de l'éducation primaire en milieu rural, au Maroc et ailleurs en Afrique, en faveur de populations marginalisées et au bénéfice ultime de la jeune fille, de la femme en général et de son autonomisation. » [4].

A la suite de son inattendu décès, survenu aujourd'hui, nous joignons, en cette douloureuse circonstance à toute sa famille pour leur présenter nos sincères condoléances. Qu'elle repose en paix et qu'Allah l'ait en Sa Sainte Miséricorde. « Nous sommes à Dieu et à Lui nous retournons ».

Par: Rachid RAHA

Notes :

[1]–https://www.amadalamazigh.press.ma/archivesPDF/147.pdf

[2]–https://amadalamazigh.press.ma/fr/la–fondation–dr–leila–mezian–et–linstitut–euro–arabe–inaugurent–a–grenade–la–bibliotheque–amazigh/

[3]– https://amadalamazigh.press.ma/fr/la–reine–despagne–letizia–inaugure–en–presence–du–dr–leila–mezian–benjelloun–lexposition–la–granada–ziri–del–siglo–xi–y–el–universo–bereber/

[4]–https://amadalamazigh.press.ma/fr/la–fondation–andalouse–de–trois–cultures–a–decerne–le–prix–mediterraneen–de–la–femme–au–docteur–leila–mezian–benjelloun/

Avis de condoléances

Suite au décès de Dr. Leila MEZIAN BENJELLOUN, présidente de la Fondation BMCE BANK de l'Education et de l'Environnement, survenu le 13 juillet 2024/2974,

Rachid RAHA, au nom de l'Assemblée Mondiale Amazighe et de l'équipe du journal « Le Monde Amazighe » présente ses sincères condoléances à M. Le Président Othman BENJELLOUN, à sa fille Dounia et aux autres membres de la famille MEZIAN et BENJELLOUN.

Qu'elle repose en paix et qu'Allah l'ait en Sa Sainte Miséricorde

«Nous sommes à Dieu et à Lui nous retournons »

ⵙⵎⵔⵔⵓⵔ ⵏ ⵜⴰⵔⵉⴼⴰⵍⵜ ⵏ ⵜⵔⴰⵎⵓⵜⴰ ⵙ ⵖⵓⵔⵎⵓⵏ ⵖⵣⵓⵙⵙ ⵓⵔⴰⵎⵖⴰⵏ ⵏ ⵜⵖⵜⵏⵓⵉⵜ ⵜⴰⵔⴰⵣⵢⵜ ⵚ ⵖⵓⵍⵍⵓⵍ ⵏ ⵙⵔⵙⵓ

ⵙⵣⵔⵔⵙⵔ ⵔⴰⵓⵓ ⵕⴰⵛⵙⵓⵍ ⵒⵓⵏⵙ ⵏⵏⵓⵔⵉⵔⴰⵙ, ⴰⵏⵓⵓⵙⵚⵣ ⵏ ⵖⵓⵍⵍⵙⵔ ⵏ ⵙⵔⵖⵓⵙ, ⵍ ⵔⴰⵓⵓⴰ ⵢⵙⵜⴰ ⵔⵣⵣⵖⵓ, ⵜⴰⵔⴰⵍⵓⴰⵓⵜ ⵏ ⵖⵓⵔⵖⵜⵜⵙ ⴰⵔⵖⵒⵒⵖ ⵍ ⵖⵔⵖⵣ ⵏ ⵜⵔⵓⵓⵖⵚⵓⵜ, ⴰⵢⵏⴰⵓ 10 ⵉⵖⵏⵉⵖ 2024 ⵚ ⵕⵕⵓⴰⵒ ⵜⴰⵔⵉⴼⴰⵍⵜ ⵏ ⵜⵔⴰⵎⵓⵜⴰ ⵙ ⵖⵓⵔⵎⵓⵏ ⵏ ⵖⵚⵓⵙⵓ ⴰⵔⴰⵍⵍⵖⵍ ⵏ ⵜⵖⵜⵏⵓⵉⵜ ⵜⴰⵔⴰⵣⵢⵜ ⵚ ⵜⵍⵖⵓⵙⵍⵙⵉ ⵏ ⵖⵓⵍⵍⵙⵔ ⵏ ⵙⵔⵖⵓⵙ. ⵓ ⵜⵔⵓⵍⴰ, ⵜⵓⵔⵉⵙⵍ ⵔⴰⵓⵓⴰ ⵜⴰⵔⴰⵣⵢⵜ ⵚ ⵜⵔⴰⵎⵓⵜⴰ ⵜⴰⵔⴰⵣⵢⵜ ⵚ ⵜⵔⵓⵓⵖⵚⵓⵜ ⵏ ⵖⵓⵍⵍⵙⵔ ⵏ ⵙⵔⵖⵓⵙ

www.amadalpresse Amadalpresse

ACTUALITÉS

+ɛƐ<O+

5

ⵉⵎⴰⵣⵉⵖ 282-283 - ⵣⵓⵏⵣⵓⵣ-ⵢⵓⴳⵜ 2974

NUMERO 282-283 -JUILLET-AOÛT 2024

ⵙⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵉⵎⵣⵡⵉⵔⵉⵏ... ⵙⵉⵏⵛⵡⵉ ⴰ ⵔⵛⴰⴳⵡ

ⵓⵔⵣⵣⵓ ⵏⵏⵓ, ⵔⵎⵎⵉⵔ ⵉⵏⵓ ⵜⵓⵛⵓⵜⵜ ⵢⵎⵣⵔⵉ, ⵙ ⵉⵏⵛⵓⵜⵜ ⵏⵏⵓ ⵜⵜⵉⵏⵓ ⵙⵉⵏⵛⵡⵉ ⴰ ⵔⵛⴰⴳⵡ. ⵏⵏⵉⵏⵓ ⵜⵜⵓⵍⵍⵓ ⵉⵏⵓ ⵜⵓⵛⵓⵜⵜ ⵏⵏⵓ ⵜⵜⵉⵏⵓ ⵙⵉⵏⵛⵡⵉ

ⵅⴰⵙⵍ ⵛⵓⵏⵛⴰⵍ ⵅⴰⵎⵏⵓⴹ: ⵜⴰⵙⵍⵙⵙⴰⵜ ⵜⴰⵏⵙⵛⴰⵏⵜ ⵏ ⵜⵡⵓⵙⵙⵏⵏ

ⵅⴰⵙⵍ ⵛⵓⵏⵛⴰⵍ ⵅⴰⵎⵏⵓⴹ, ⵙⵎⵓⵎ ⵔ ⵓⵙⵔⵜⴰⵙ ⵏ 1959 (ⴰⵙⴰⵔⵓⵏ ⵏ ⵜⵎⴰⵎⵜ ⵏ ⵜⵍⵍⴰⵜ 1957) ⵔ ⵓⵙⵓⵏ ⵏ ⵍⴰⵍⴰⵖ, ⵜⵙⵢⴰⵜ ⵏ ⵜⵅⴰⵙⵜ, ⵜⴰⵙⴰⵔ ⵏ ⵜⵅⵏⵜ, ⴹⴰⵙ ⵛⵍⵍⴰ ⵜⵙⵍⵢⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵙⵏⵜ ⵜⵙⵏⵜ ⵏ ⵜⵙⵏⵜ ⵏ ⵜⵙⵏⵜ ⵏ

ⵏⴰⵣⵔⵓ ⴰⵛⵎⵣⵍ ⵙⵉ ⵉⵏⵉⵙⵏ -1938-2024

ⵜⵜⵉⵜ ⵜⴰⴳⴳⵓ ⵏⴰⵣⵔⵓ ⴰⵛⵎⵣⵍ ⵙⵉ ⵉⵏⵉⵙⵏ, ⴰⴳⴳ ⵉⵛⵎⵣⵍ ⵙⵉ ⵉⵏⵉⵙⵏ, ⴰⴳⴳ ⵏ ⵗⵓⵔⵉⵣ 13 ⵣⵓⵏⵣⵓⵣ 2024, ⵔⵥ ⵜⴰⵜⵜⵉⵜ ⵏ ⵜⴰⴳⴳ ⵙⵉ ⵉⵏⵉⵙⵏ, ⴰⵉⵜⵎⴰⵏ ⴰⵛⵜⵣ ⵜⵓⵙⵙⵉⵜ ⵙⵉ ⵜⴰⴳⴳ ⵏⴰⵣⵔⵓ ⵙⵉ ⵉⵏⵉⵙⵏ, ⵔⵔⵉⵣ ⵏ ⵜⴰⴳⴳ ⵙⵉ ⵉⵏⵉⵙⵏ, ⵜⵉⵙⵓⵜⵔ ⵏⵉⵙⵙⵉⵜ ⵏⵉⵙⵙⵉⵜ ⵏⵉⵙⵙⵉⵜ

LE CONSEIL NATIONAL DES DROITS DE L'HOMME (CNDH) MET EN ÉVIDENCE LES BLOCAGES DES DROITS LINGUISTIQUES DES AMAZIGHS

Le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) a sorti son rapport de l'année 2023 où il a souligné les défaillances de respect des droits de l'homme et où il a relevé les blocages en ce qui concerne la généralisation de l'enseignement de la langue amazighe.

Le Conseil national des droits de l'homme a confirmé qu'« il existe des défis liés à la généralisation de l'enseignement de la langue amazighe et au retard dans son utilisation dans les administrations publiques et dans le domaine des médias publics et privés».

Dans le rapport annuel sur la situation des droits de l'homme au Maroc pour l'année 2023, intitulé « Poser les bases d'un système national de protection des droits économiques et sociaux », le Conseil a attiré l'attention des différents acteurs concernés sur la lenteur des progrès pour la généralisation de l'enseignement de la langue amazighe, car le pourcentage d'établissements d'enseignement primaire indépendants et subsidiaires dans lesquels elle est enseignée ne dépasse pas 17%, et il y a aussi la disparité vécue par ce processus, comme le nombre d'établissements subsidiaires qui enseignent la langue amazighe est de 8%, alors qu'elle atteint 319 dans les établissements indépendants.

Le Conseil estime dans le même rapport que « le rythme de vulgarisation de l'enseignement de la langue amazighe est dû au manque de ressources humaines, car le nombre de nouveaux enseignants au cours de la saison académique en cours n'a pas dépassé 400, ce qui porte le nombre d'enseignants et professeurs de langues amazighe à seulement 1 712 professeurs au niveau national.

Dans le domaine des médias, le Conseil note « l'espace limité alloué aux programmes en langue amazighe sur les chaînes des médias officiels et les radios privées, malgré le fait que les exigences légales stipulent la nécessité d'allouer 30 pour cent de l'espace horaire a la diffusion des programmes en langue amazighe. Le Conseil "attire l'attention des différents acteurs du domaine médiatique dans notre pays sur le fait que l'existence d'une chaîne et d'une radio en langue amazighe ne signifie pas l'ignorance des exigences constitutionnelles et juridiques qui régissent le domaine médiatique national".

Le Conseil a considéré qu'empêcher l'enregistrement des noms amazighs par l'Autorité de l'état civil constitue une violation constitutionnelle du droit à l'identité culturelle amazighe.

D'autre part, le Conseil a noté l'importance de lancer le processus de traduction simultanée des travaux des séances des questions orales à la Chambre des Conseillers vers la langue amazighe dans ses trois expressions à partir du 18 avril 2023, ce que Le CNDH avait recommandé et s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre du caractère officiel de la langue amazighe et de l'activation des articles neuf et dix de la loi organique n° 26-16 relative à la détermination des étapes d'activation du caractère officiel de la langue amazighe, ainsi que les modalités de son intégration dans l'enseignement et dans les domaines prioritaires de la vie publique, qui sont liés à l'intégration de la langue amazighe dans le domaine de la législation, de l'organisation et du travail parlementaire.

Concernant l'activation du caractère officiel de la langue amazighe, l'année 2023 a connu une étape importante, après que Sa Majesté le Roi Mohammed VI a approuvé la reconnaissance du Nouvel An amazigh (1er janvier) comme fête nationale et jour férié officiel, en adoptant le 14 janvier de chaque année comme Nouvel An amazigh. Le Conseil s'en félicite de cette décision qui constitue une nouvelle étape dans le processus de formalisation de l'identité et de la culture amazighe et de la reconnaissance de son patrimoine culturel, comme le stipule la Constitution du Royaume.

Le Conseil a suivi un certain nombre de procédures et d'initiatives institutionnelles qui ont été réalisées au cours de l'année 2023 afin d'activer le caractère officiel de la langue amazighe, alors que les ressources financières allouées à la promotion de l'usage de la langue amazighe et à l'activation de son caractère officiel ont été augmentées à un milliard de dirhams d'ici 2025.

Le Conseil considère que les domaines de l'éducation, de la santé, de la justice, de la culture et des médias doivent être prioritaires lors de l'allocation de ces ressources financières, en raison de leur importance pour accélérer l'activation officielle et permettre aux citoyens marocains de langue amazighe de jouir de leurs droits.

Le Conseil a constaté qu'en date du 10 janvier 2023, trois conventions de promotion de la langue et de la culture amazighes ont été signées entre le ministère de la Transition numérique et de la Réforme administrative et le ministère de la Jeunesse, de la Culture et de la Communication afin de soutenir les manifestations liées à la langue et à la culture amazighes ; et avec le ministère de l'Éducation nationale, de l'enseignement primaire et des sports pour développer une application pour l'enseignement à distance de l'amazigh. Et avec le ministère de la santé et de la protection sociale afin de renforcer la coopération et les services d'orientation en langue amazighe.

Le Conseil a enregistré le retard persistant dans la sortie du Conseil national des langues et de la culture marocaines, malgré plus de douze ans écoulés depuis son approbation dans la Constitution de 2011 et la promulgation d'une loi le concernant en mars 2020, et malgré son importance dans la gestion de la diversité culturelle et du multilinguisme qui abonde au Maroc. Ce conseil est chargé de présenter des propositions concernant les orientations stratégiques de l'État liées aux politiques linguistiques et culturelles, en plus d'être une institution qui fournit des avis consultatifs au roi, au gouvernement et au Parlement dans le domaine de la culture et de l'identité marocaines.

En matière de droits culturels, le Conseil National des Droits de l'Homme recommande ce qui suit :

– renforcer les compétences linguistiques des employés de l'État et de l'administration qui fournissent des services publics dans la langue amazighe, ainsi que des juges et des protecteurs, en mettant à disposition des traducteurs pour les tribunaux, tout en assurant leur formation ;

– Accorder la plus haute priorité à l'intégration de l'amazigh dans les cours élémentaires de l'enseignement public et dans les domaines prioritaires de la vie publique, tels que les administrations et les équipements publics.

–Renforcer la présence de la langue amazighe dans les institutions médiatiques publiques et privées ;

– Préserver le patrimoine religieux et immatériel amazigh au Maroc de manière globale, dans le cadre d'une approche participative à laquelle participent les secteurs gouvernementaux, les institutions nationales, les organisations de la société civile et les individus ;

– Mise en œuvre du Conseil national des langues et des cultures marocaines et le doter de moyens financiers et humains pour lui permettre d'accomplir ses missions dans les meilleures conditions.

Lien du rapport complet (droits culturels pages 123–129:

https://amadalamazigh.press.ma/wp-content/uploads/2024/07/cndh_-_rapport_annuel_2023-ar.pdf

Pourquoi les Franco-Amazighs ont voté en faveur de "Nouveau Front Populaire" ?

Les ONGs et militant–e–s Amazighes (Berbères) qui ont suivi de très près les élections législatives françaises, à la suite de la dissolution du parlement par le président Emmanuel Macron et les conséquences des résultats obtenus par l'extrême droite aux élections européennes de 9 juin dernier.

Pour ces élections du 30 juin et 7 juillet passés, les ONGs et associations de défense des droits des Amazighs (Berbères) avaient lancé un appel aux citoyennes et citoyens Franco–Amazighs (Franco–Berbères), d'origine marocaine, algérienne et tunisienne…, de se mobiliser activement afin de faire barrage aux partisans de l'extrême droite, et du Rassemblement National, dont la campagne électorale se basait essentiellement sur la haine et le rejet des émigrés et des musulmans.

Dans leur appel, signé par l'Association TIWIZI–59 (Lille) L'Assemblée Mondiale Amazighe, l'Association FRANCO–KABYLE ADRAR d'Aubervilliers, l'Association NUMIDYA de Montreuil, l'Association AMUD AMAZIGH d'Avignon, l'Organisation IMOUHAGH International, l'Association AGRAW de Lille et l'Association KABYLE TAFAT de Lyon, ils rappelaient que les soldats marocains, algériens et tunisiens, ont été recrutés et engagés par les autorités coloniales durant les années 1914–1918 et 1939–1945, et elles se sont mobilisés et sacrifiés, pour secourir la France, pendant la Première et la Deuxième Guerres mondiales contre le grand danger du nazisme, par le sang et les armes.

Maintenant, les descendants, des tirailleurs et soldats nord–africains des deux guerres et de l'immigration Amazighe (berbère) originaire des montagnes algériennes de Kabylie et des Aurès, de l'oasis de Mzab, des chaînes montagneuses marocaines d'Atlas,

du Rif, et de la vallée du Souss et du sud tunisien,… sont de nouveau appelés, à leur tour, à contribuer, de nouveau, à sauver la France en ce troisième millénaire et en cette année 2024/2974 de ce grand danger populiste et xénophobe qui menace les valeurs de liberté, de laïcité, d'égalité, de tolérance, de solidarité, bref des "valeurs démocratiques", du fait que les citoyens Franco–Amazighs (Berbères), hommes et femmes libres, épris de liberté, de paix, de justice sociale et du respect d'autrui, condamnent énergiquement toutes formes de radicalisme politique et religieux (islamisme politique, racisme, xénophobie, et repli identitaire..). C'est pour cela que les ONGs et militants associatifs Amazighs ont appelé les citoyennes et citoyens Franco–Amazighs à se mobiliser activement, à investir largement les réseaux sociaux, à inviter leurs proches et leurs voisins, à voter massivement le 30 juin et le 7 juillet 2024/2974, pour les candidats démocrates du «Nouveau Front populaire » uni de la Gauche, qui a, heureusement gagné les élections du deuxième tour en s'érigeant comme la première force politique de France.

www.amazigh.press

www.amazigh.press Amadalpresse

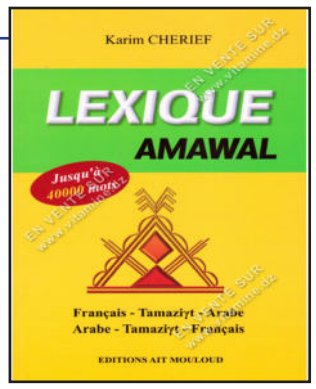

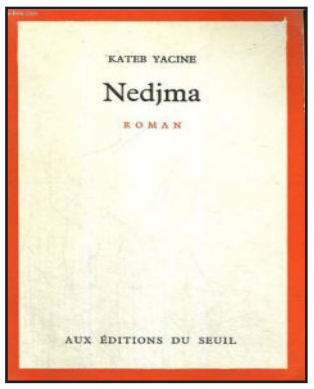

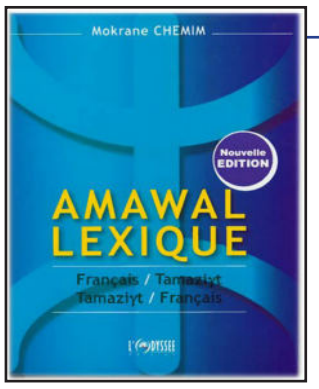

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH - DEPOT LEGAL: 2001/0008 - ISNN: 1114 - 1476 - N° 282-283/ JUILLET-AOÛT 2024 - ⵓⵗⵓⵣⵢⵓ-ⵖⵓⵛⵜ 2974 - PRIX: 5 DH

L'ALGÉRIE ET LA VISION ROYALE DE LA "RÉGION ATLANTIQUE"

Le Groupe Le Matin a organisé un très important séminaire africain, en dédiant la 7ème édition de son « Morocco Today Forum » à la question de « l'Afrique Atlantique, pour une région continentale, intégrée et prospère », le 5 juillet passé à la ville saharienne de Dakhla, avec la participation de plus de cinq cents personnes.

Des experts éminents et des personnalités politiques de différents pays africains, et notamment du Sahel, ont profondément salué et apprécié l'initiative royale de Sa Majesté Mohamed VI de l'initiative de la « Région Atlantique », vu que l'intégration économique des pays de la « Région Méditerranéenne » de l'Afrique, en l'occurrence l'Union du Maghreb Arabe (UMA), est manifestement bloquée par les Généraux algériens [1].

En écoutant attentivement les différentes interventions ainsi que les débats soulevés par les responsables diplomatiques, politiciens et institutionnels africains, du Maroc, du Sénégal et des pays de Sahel comme le Mali, le Burkina Fasso, le Niger et le Tchad, je me suis rendu compte que le pays qui s'oppose farouchement à cette louable et prometteuse initiative royale de la « Région Atlantique » est, malheureusement et tristement, notre voisine l'Algérie, alors qu'elle devait prioritairement la bénéficié avant tout autre pays africain. Pourquoi ?

Selon tous les experts politiques et analystes de la géostratégie, les différents présidents algériens de feu Houari Boumediene jusqu'à l'actuel Abdelmajid Tebboune (à l'exception du feu Mohamed Boudiaf, lâchement assassiné) ont soutenu, inconditionnellement et aveuglement, le Front Polisario, depuis cinq décennies, non pas pour cette insistante et fallacieuse idée de défense du peuple sahraouie à son droit à l'autodétermination (qui de passage, ils l'interdisent catégoriquement au peuple kabyle et aux Touaregs de l'Azawad), sinon plutôt pour leur obsessionnel objectif de se frayer un passage vers la côte Atlantique. Il est clair que ce soutien à la cause séparatiste du Front Polisario coûte très chère aux finances publiques de l'Algérie et la freine sérieusement dans son développement socio-économique et dans le but d'assurer le bien-être social de ses populations, à tel point que les citoyens sont obligés, pour se procurer de produits de première nécessité, de faire de longues et interminables queux ! Ainsi et selon le site Algeriepart.com, le régime algérien gaspille, annuellement, plus d'un milliard de dollars en faveur des mercenaires sahraouis de Polisario [2] !

Mais voilà que ça fait presque cinquante ans que les dirigeants algériens essaient de se procurer une ouverture sur l'océan Atlantique et ils ne se sont pas jamais arrivés à leur fin ! Alors qu'il leurs suffit, simplement, de reconnaître l'intégrité territoriale des provinces sahariennes du Maroc, et de s'aligner sur les positions de l'ancienne puissance coloniale qu'est l'Espagne qui considère le plan d'autonomie, proposé aux Nations Unies en avril 2007 [3], comme "la base la plus sérieuse, réaliste et crédible" pour la résolution de ce différend, une fois pour toute. En conséquence, le Royaume du Maroc serait prêt à financer les infrastructures nécessaires qui faciliteront la logistique et le transfert des produits algériens et de ses ressources naturelles vers ses ports atlantiques, dont le port de Dakhla ! Par contre, si l'Algérie s'entête à attendre l'indépendance de Sahara occidental, elle devrait attendre encore une autre cinquantaine d'années ou plus !

Supposant que les généraux algériens et leurs marionnettes présidentielles ne veulent pas récupérer la raison, ni le pragmatisme de la Realpolitik et ni le bon sens.

De ce fait, analysant, froidement, leur chimère scénario, celui que le Front Polisario arriverait à concrétiser leur rêve d'indépendance, à créer leur propre Etat indépendant, même si ce scénario n'est pas du tout plausible. Mon ami et collègue journaliste allemand Uwe Topper le signale opportunément [4] : « Mais aucun des deux camps n'était seul. Rabat pouvait compter depuis les années 1960 sur des millions de dollars, des roquettes antichars et même des chasseurs en provenance des États-Unis, destinés à se défendre contre l'Algérie, dans l'orbite soviétique, qui recevait un volume encore plus important de matériel de Moscou. Le Front Polisario était un pion dans ce jeu ; s'il avait gagné, la vaste mais presque inhabitée république sahraouie serait devenue un protectorat de l'Algérie et son littoral l'endroit idéal pour établir cette base navale libre de glace que la marine soviétique recherchait comme le saint graal des mers du monde. C'est du moins ce que craignait Washington. Donner à Rabat tout le soutien nécessaire pour éviter que cela ne se produise était un élément essentiel de sa politique étrangère » (et il continue à l'être depuis la reconnaissance irréversible de la promulgation de décret de décembre 2020 de l'ancien président Donald Trump portant sur la décision des États-Unis d'Amérique de reconnaître la pleine souveraineté du Royaume du Maroc sur l'ensemble de la région du Sahara marocain).

En effet, ce que les dirigeants et généraux algériens ignorent, naïvement ou par négligence, c'est que si les indépendantistes sahraouis arriveraient à leurs finalités, ils n'accepteront jamais un nouveau protectorat de la part des autorités d'Alger. Par conséquent, la première chose qu'ils feraient c'est de déclarer, sur le champ et ouvertement, la guerre aux Algériens, avec les mêmes armes que l'Algérie leurs fournissait, afin d'affirmer leur autonomie et soi-disant souveraineté, à l'exemple ce qu'ils ont déjà fait eux-mêmes contre leurs frères Marocains. Une fois que les Algériens ont obtenu leur indépendance, avec l'armement que leurs frères Marocains (et certains membres de ma famille) leurs faisaient parvenir à Nador, Berkane et Oujda [5], ils ont déclaré la guerre aux Marocains, en déclenchant la Guerre des Sables de 1963 [6] !

Lors d'une récente interview [7] de l'ancien ambassadeur français en Algérie, M. Xavier Driencourt, a révélé que feu Le Roi Hassan II, dans une conversation avec le président Charles De Gaulle, avait admis que bien que le Maroc et l'Algérie aient tous deux étés colonisés par la France et que les Algériens soient considérés comme des frères, le soutien à l'Algérie a finalement créé des tensions. « Nous sommes musulmans, nous avons été tous les deux colonisés par la France, ce sont nos frères, nous les avons aidés, mais je suis bien conscient que cela va maintenant poser problème pour nous ». Une fois que les militaires algériens ont pris le pouvoir, ils ont causé des problèmes avec le pays qui les avait le plus soutenus !

Revenant à notre hypothétique scénario au cas où les mercenaires sahraouis, toujours à la merci des officiers algériens, arrivent à se doter d'un état indépendant, d'une certaine RASD, le premier pays à venir pour les soutenir contre l'armée algérienne ne pourrait être que de la Russie de Vladimir Poutine, qui est en train de renforcer notablement sa présence en Afrique, à travers ces « sanguinaires mercenaires de Wagner », comme elle l'a fait au Mali, et en train de faire au Niger… !

En définitive, les dirigeants et les généraux algériens, qui dédient leurs entières énergies et dépensent d'immenses moyens financiers afin de bloquer cette originale initiative royale de la « Région Atlantique », en essayant de faire pression, inutilement, sur la Mauritanie et sur les autres pays comme le Sénégal (tout en essayant de boycotter le gazoduc du Nigeria-Europe qui passe par les pays africains de la côte Atlantique), ne leur reste qu'un seul choix, d'adhérer à cette Région Atlantique, d'ouvrir ses frontières avec le Maroc et de s'aligner sur la position réaliste des Etats-Unis et de la majorité des pays de l'Union Européenne, de la Ligue Arabe, de l'Organisation de la Coopération Islamique et de l'Union Africaine en ce qui concerne le résolution du différend du Sahara Marocain, et qui pourrait se révéler une source sûr de prospérité socio-économique pour ses plus de 40 millions de citoyens. En plus, comme l'affirme une youtubeuse égyptienne, d'une manière formidable, si l'Algérie et le Maroc, ayant une population qui dépasse les 80 millions de personnes, s'allient pour former un seul pays et un seul État, ce dernier s'érigera, de facto, comme la première puissance économique, industrielle, maritime, militaire et touristique de tout le continent africain [8] !

Par Rachid RAHA,
Président de l'Assemblée Mondiale Amazighe
(www.amamazigh.org)

Notes :

[1]-https://amamazigh.org/2024/06/les-amazighs-demandent-au-president-tunisien-kais-saied-de-changer-la-denomination-de-lunion-du-maghreb-arabe-uma/
[2]-https://algeriepart.com/exclusif-ce-que-reellement-coute-la-republique-sahraouie-au-tresor-public-algerien/
[3]-www.europarl.europa.eu/meetdocs/2009_2014/documents/dmag/dv/dmag20101130_06-/dmag20101130_06-fr.pdf
[4]- https://blogs.elconfidencial.com/mundo/de-algeciras-a-estambul/2022-04-23/guerra-rusia-ucrania-conexion-sahara-occidental-marruecos_3412112/
[5]-https://www.amadalamazigh.press.ma/archivesPDF/280.pdf
[6]- https://www.jeuneafrique.com/124805/politique/d-but-de-la-guerre-des-sables-2/
[7]- https://www.youtube.com/watch?v=HsoD8b4uifc
[8]- https://www.youtube.com/watch?v=givhciDqEGU

د. اليماني قسوح أستاذ محاضر مؤهل بشعبة الدراسات الأمازيغية بالكلية متعددة التخصصات بالناظور، جامعة محمد الأول بوجدة:

وجهة نظر حول واقع وآفاق إدماج اللغة الأمازيغية وثقافتها بمنظومة التعليم بالمغرب وخاصة بالجامعة المغربية في ظل 25 سنة من حكم الملك محمد السادس

إن واقع اللغة الأمازيغية في السياسة التعليمية بمغرب الاستقلال، عرف تطورا من الإقصاء والتهميش والتجاهل، إلى الإحتواء والإستئناس، إلى الإدماج، بعد الإعتراف الرسمي والدستوري، في مؤسسات التعليم الابتدائي، بنسبة لم تتعدى 20 ٪. مما يشي بمكوث اللغة الأمازيغية مرتبة الدونية في سلم الترتيب في السياسة التعليمية، وفي السوق اللغوي المغربية، رغم القرارات والإجراءات المتخذة، والأرقام والإحصائيات الرسمية المقدمة، التي يطبعها الإرتجال والتراجع واللاواقع في كثير منها. ففي الوقت الذي فتح فيه ورش تدريس اللغة الأمازيغية وإدراجها في المنظومة التربوية والمدرسة المغربية، منذ الموسم الدراسي2002/ 2003، انطلقت سجالات ونقاشات ومحاورات حول واقع تعليم الأمازيغية ومدى نجاعته، وطبيعة الضمانات الممنوحة لإنجاح هذا الورش الذي كان ينظر إليه باعتباره ورشا تأسيسيا مصيريا في سيرورة إعادة الإعتبار للغة والثقافة الأمازيغية، وتكاد تجمع تقارير تقييم عملية واقع التدريس إلى وصف الوضعية بالهشة، وأن تدريس الأمازيغية غير ممأسس وغير جدي، فضلا عن الوقوف عند جوانب القصور والتباطؤ وضعف التجويد وخلفياتها الإقصائية المنهجة. من هنا يتضح الغموض الذي تعيشه عملية إدراج اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية المغربية، حيث سيادة منطق الإرتجالية واللامسؤولية واللامبالاة، ومؤخرا نتابع محاولات الإلتفاف على المطلب المشروع من قبل الحكومة الحالية، ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، عبرالعودة إلى تكوين للأساتذة مزدوجي التكوين لينخرطوا في تدريس الأمازيغية، بدل الرفع من عدد المناصب الخاصة بالأساتذة المتخصصين في الأمازيغية. وذلك في إطار مواصلة تنزيل ورش التعميم التدريجي لتدريس اللغة الأمازيغية بسلك التعليم الإبتدائي. فعلى الرغم من التراكمات القانونية والمؤسساتية الإيجابية التي حققتها الأمازيغية، لم تلتزم الدولة بأغلب تعهداتها؛ حيث لم يتم تنزيل القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، وكذا القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية إلا سنة 2019 أي؛ بعد مرور ثماني سنوات على دستور 2011، مما يؤكد عدم وجود نية خالصة للرقي بالأمازيغية، خصوصا إذا عدنا إلى مسلسل تدريس اللغة الأمازيغية الذي بدأ منذ 2003، على أساس تعميمها في أفق 2008 في الإعدادي والثانوي، وفي مرحلة ثانية في الجامعة 2011، مثلما تنص على ذلك اتفاقية الشراكة المبرمة بين وزارة التربية الوطنية والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. الشيء الذي لم يتم لحدود الآن إذ ما يزال تدريس الأمازيغية مرتبط بمبدأ "الإستئناس" وبحسب هوى المسؤولين الجهويين والمحليين. ويبدو أن هناك تراجعات في نسب تغطية الأمازيغية في التعليم الإبتدائي، التي وصلت نسبة 20 ٪ سنة 2009، قبل أن تتراجع النسبة إلى ما دون 11 ٪ سنة 2012.

يبدو أن ملف تدريس اللغة الامازيغية يراوح وضعيته الهشة والدونية، رغم الإلتفاف الذي يعرفه مؤخرا من قبل الحكومة الحالية التي يترأسها السيد عزيز أخنوش، الذي قدم مخططا حكوميا سماه مندمجا لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، تنفيذا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 26-16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، يظهرمن خلال التدابير المتخذة في مجال التعليم، وتحديد أجال زمني في خمس(5) سنوات للتدريس التدريجي في مستويات التعليم الأولي والإبتدائي والثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي والتكوين المهني بالقطاعين العام والخاص، وتعميمه بنفس الكيفية في مستويات التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي داخل أجال عشر(10) سنوات. مجرد إلتفاف حول المطلب، وتلفه تناقضات، بل تنقصه الإرادة والإمكانات.

وبالنسبة لوضعية الأمازيغية في مؤسسات التعليم العالي أي في الجامعات، التي يعول عليها في تكوين الموارد البشرية المتخصصة، يتحدث القانون التنظيمي عن إمكانية إحداث مسالك تكوينية ووحدات للبحث المتخصص في اللغة والثقافة الامازيغيتين. بل إن التجربة الفتية لتجربة تدريس الأمازيغية بالجامعة، وما راكمته من نتائج، تم الإلتفاف حولها وإفراغ محتواها وجزء من غاياتها التي تروم تحقيقها، بخلق الإجازة في التربية في مؤسسة المدرسة العليا للتربية والتكوين.

انطلقت تجربة تدريس الامازيغية بالجامعة، منذ الموسم الجامعي 2007 2008-، حيث تأسس مسلكي اللغة الأمازيغية بكل من كليتي الآداب والعلوم الإنسانية بجامعتي محمد الأول بوجدة، وابن زهر بأكادير، مع فتح ماستر اللغة الأمازيغية سنة قبل ذلك في أكادير، وماستر اللغة العربية والأمازيغية في كلية الآداب بتطوان في السنة نفسها.

بعد ذلك، وفي سنة 2008/2009، تم فتح مسلك للدراسات الأمازيغية بكلية الآداب بفاس، مع فتح ماستر اللغة الأمازيغية في كل من كليتي الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط وفاس، وهما مسلكين للبحث اللساني في معظمهما؛ ويعتبر ماستر التراث والتنمية بكلية الآداب بوجدة المفتوح سنة 2004/2005، من بين أولى الماسترات على المستوى الوطني التي اهتمت في جانب كبير منها بالبحث في التراث الثقافي المحلي الأمازيغي خاصة. وفي الموسم الجامعي 2017-2018، تم فتح مسلك الدراسات الامازيغية بكلية المتعددة التخصصات بسلوان، ومؤخرا تم فتح مسلك وشعبة الدراسات الأمازيغية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، ولم يتم إلى حدود الآن، فتح أي مسلك أو شعبة في مكناس وتطوان والراشيدية وبني ملال، على الرغم من وجود مطالب ومشاريع في الموضوع.

يبدو أن وضعية الهشاشة التي تعيشها الأمازيغية في السياسة التعليمية بالمغرب، هي عملية تحايل على قرار تدريس اللغة الأمازيغية من خلال العرقلة العملية من قبل مجموعة من "اللوبيات"، في إطار صراع على المصالح والمكاسب التي تتيحها لهم الوضعية الحالية، بما يرتبط بالوضعية الاجتماعية وصراع النخب الحاكمة والمتحكمة في الثروة والاقتصاد والسلطة كما أبرز ذلك "جيلبير غرانغيوم" في مقاربته لرهانات السياسات اللغوية في المنطقة المغاربية.

ولعل القارئ لمخطط الحكومة الحالية المندمج لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، في بابه الثاني المخصص لتدابير إدماج الأمازيغية في مجال التعليم، يقف عند معطيات واردة فيه على مستوى مؤشر قياس التدبير، تبين بالملموس محدودية التوقع والأثر المنتظر من التدبير المراد القيام به، داخل أجال يتراوح بين الخمس والعشر سنوات، لتعميم الأمازيغية، أي خارج زمن الولاية الحكومية التي لم يبقى في عمرها سوى سنتين ونصف، والوضع ما يزال على ما هو عليه، رغم القرارات والمذكرات والميزانية المتخذة والمعلنة.

كان الرهان كبيرا على عملية فتح مسالك الدراسات الأمازيغية في الجامعات المغربية، في مستويات الإجازة والماستر، هو توفير تكوين معرفي وعلمي رصين في مجالات البحث اللغوية والثقافية الأمازيغية، باعتبارها مجالات خصبة وواعدة للبحث العلمي. وذلك في سياق الدينامية التي أحدثها الاعتراف الرسمي بالأمازيغية، خاصة بعد خطاب أجدير وتأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية كمؤسسة رسمية لتأطير وتوجيه البحث العلمي في أفق توفير الشروط الكفيلة بالنهوض المعرفي والثقافي باللغة والثقافة الأمازيغيتين على جميع المستويات.

فقد تم تسطير مجموعة من الأهداف التي يندرج في سياقها هذا المسلك باعتباره "إجابة على الطلب الاجتماعي في مادة اللغة والثقافة الأمازيغيتين، ودعم وتشجيع تعليمهما في الجامعة، وإعداد الطالب للاندماج في سوق الشغل"، باعتبارها موجهة أساسا لتكوين أساتذة مؤهلين لتدريس اللغة الأمازيغية في التعليم الابتدائي المغربي، من خلال برنامج يعتمد ثلاثة أقطاب؛ الأول حول اللغة والمنهجية وتقنيات التعبير والتواصل، والثاني يتضمن مدخل إلى اللغة الأمازيغية واللسانيات الأمازيغية والأدب الأمازيغي، والثالث يتضمن السوسيولوجيا وعلم النفس التربوي والديداكتيك وتدبير المشاريع.

رغم هذا الطموح الكبير ورغم المجهودات الجبارة التي بذلها الطاقم التربوي في مختلف مسالك الدراسات الأمازيغية، فإن النتائج رغم أهميتها في المجال التكويني والتربوي، لم تكن بحجم الانتظارات على مستوى المخرجات.

فالجامعة المغربية مقبلة على تحد غير مسبوق في هذا المجال من التكوين، لأن إدراج اللغات الوطنية في المؤسسات العمومية من تعليم وقضاء وإعلام، يقتضي تكوين الأجيال الصاعدة وتوفير الأطر اللازمة للقيام بهذه المهمة، ولعل المدرسة والجامعة والمدارس العليا هي الكفيلة بتحقيق هذه الغاية ومواكبتها.

أعتقد أن الإصرار على خلق تمايز وتراتبية بين اللغات الوطنية لن يكون من مصلحة تحقيق السلم والأمن اللغوي، لأن التمييز لا يحقق العدالة اللغوية ولا يبني أسس الإنصاف في المجال اللغوي والثقافي، وهي مداخل ضرورية لتجنب وضعية التوتر اللغوي التي يعرفها المجتمع المغربي نتيجة تعدد وتباين المطالب اللغوية والثقافية.

كل ذلك يتجسد في شكل تناقضات في الممارسة العملية لعملية تدبير الإشكالية اللغوية؛ ففتح مسالك وشعب الدراسات الأمازيغية في الجامعات المغربية يقابلها التقشف والتقتير على مستوى تخصيص الموارد البشرية الضرورية لضمان التأطير التربوي والبيداغوجي، وكذا الموارد المالية الكفيلة بتمويل عمليات البحث العلمي في الحقل اللغوي والثقافي الأمازيغي. بل إن بعض المناصب المالية المحدثة في هذا المجال، تعرف عملية إخراجها إلى حيز الوجود، تدخلات بعض الجهات غير المختصة، لفرض أجندتها غير العلمية ضدا على القانون المؤطر للعملية، مما يؤثر سلبا على جودة المنصب الذي يصبح "الفائز به" تبعي متحمكم فيه، خدوم لأجندة وحسابات غير أكاديمية، قد تنسف وتعرقل وتفرمل دينامية البحث والتكوين البيداغوجي والعلمي بالمؤسسة الجامعية، مثلما نسجل تأخر غير مفهوم لمواقف وسلوكت بعض القائمين على تدبير المؤسسة الجامعية تجاه الامازيغية وخطها تيفيناغ، وأنشطتها البيداغوجية التي يتوارى عن حضورها لاسباب أيديولوجية مقنعة.

مثلما نسجل غياب اللغة الأمازيغية في البوابات الرسمية المخصصة لمراكز البحث العلمي، على مستوى الدكتوراه، وأيضا على مستوى المنصات المخصصة لتعبئة مشاريع المسالك واقتراح المواضيع حول الأمازيغية بالأمازيغية. بيد أن ما يقع يعرقل تقدم البحث العلمي والبيداغوجي حول الامازيغية لغة وثقافة.

مثلما أن تخريج حاملي شواهد الإجازة والماستر في تخصص اللغة الأمازيغية وآدابها وفي اللسانيات الأمازيغية، يقابله عدم توفير مخرجات مناسبة لهؤلاء الخريجين، فالوزارة قررت تدريس المادة دون أن تفكر في مخرجاتها المهنية، وهي الشيء الوحيد القادر على ربط التكوينات الجامعية بالمحيط السوسيو اقتصادي للجامعة، وهو من

ذ.اليماني قسوح

الرهانات الأساسية التي من المفترض أن تشتغل عليها المؤسسة الجامعية المغربية لتحقيق التطور المنشود في مجال ربط وخلق التوازن بين التكوين والشغل.

يبدو أن تدريس اللغة الأمازيغية في المغرب؛ وآفاقها، في المنظومة التربوية المغربية من الأولي إلى الجامعي مرورا بالتعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي، ما يزال يكتنفه الغموض ومحاولات الالتفاف على أحقية المطلب ومشروعيته؛ وذلك نتيجة التردد والمماطلة وعدم الحسم في الخيارات والقرارات الرسمية فيما يتعلق بإدراج هذه اللغة في المسار التعليمي. حيث تتخذ قرارات ولا تنفذ، ثم تتخذ قرارات مخالفة لتوجه قرارات سابقة، وتمطيط الآجال الزمني، خارج مدة ولاية الفاعل الحكومي، للتملص من مسؤولية المحاسبة على عدم تحقيق مبدإ التعميم. لذلك فالمستقبل مفتوح على احتمالين من وجهة نظري؛ إما الاستمرار في عقلية التسيير المتسمة بالتماطل والتأجيل ولإلتفاف والدوران، وبالتالي ستشهد العملية تراجعات وانتكاسات، أو تغير طبيعة المقاربة في اتجاه الاعتراف الواقعي بالمكون الثقافي واللغوي الأمازيغي وتمكينه من الولوج للمنظومة التربوية بمنطق المساواة وتكافؤ الفرص، وتفعيل الالتزامات بما في ذلك تعميم أفقي وعمودي لتدريس اللغة الأمازيغية وثقافتها، على قاعدة مشاريع وقرارات ملزمة لا تترك للمسؤول هامشا للتلكؤ والالتفاف؛ وفي هذه الحالة سنكون أمام المنحى الإيجابي لعملية التدريس.

من جانب آخر وفي ظل الغموض الذي يسود المشهد العام، هناك مؤشرات وعلامات تدل على ممكنات الاتجاه نحو مستقبل إيجابي لعملية إدراج اللغة الأمازيغية وثقافتها، في المنظومة التعليمية المغربية بجميع مستوياتها، في أفق تسطير وتفعيل تدبير لغوي عادل ومنصف ومتطابق مع الرؤية والتصور الدستوري في معالجته للوضع اللغوي المغربي.

من بين المؤشرات المرصودة نسجل أساسا الإرادة الملكية المتجلية في الخطابات الرسمية منذ خطاب العرش لسنة 2001 وصولا إلى خطاب الإعلان عن التغيير الدستوري يوم 09 مارس 2011، الذي بوأ الأمازيغية صدارة الهوية المغربية.

ثم المرجعية الدستورية التي انبثقت عن هذا المسار والتي توجت باعتراف دستور 2011 بالبعد الأمازيغي للهوية المغربية باعتباره مكونا أساسا، ثم إقرار ذات الدستور للغة الأمازيغية لغة رسمية للدولة المغربية إلى جانب اللغة العربية، رغم القراءات التي تقول بوجود نوع من التراتبية اللغوية تجعل العربية أسمى

جواد الزوبع أستاذ شعبة اللغة الأمازيغية بالكلية متعددة التخصصات-الناظور:

تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في مجال التعليم لم يرقى إلى مستوى الإرادة الملكية

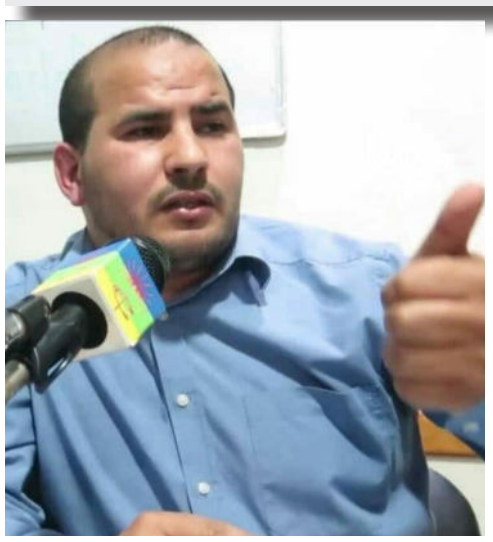

في البداية أوجه الشكر لجريدة العالم الأمازيغي التي تبدي اهتمامها بالقضايا الوطنية، وتجعل من ملف الأمازيغية الأولى. نقف عند مناسبة عيد العرش الخامس والعشرون لنؤكد على أن اللغة الأمازيغية المشمولة برعاية أعلى سلطة في البلاد، المتمثلة في المؤسسة الملكية، التي عملت طيلة هذه الفترة على رد الاعتبار للأمازيغية وإدماجها في مختلف القطاعات، خاصة بعد الاعتراف الدستوري، ويبقى تجسيد هذه الارادة على أرض الواقع فيما يخص تدريس الأمازيغية ضعيفا أو لا يرقى إلى المستوى المطلوب، من طرف المسؤولين على هذا القطاع.

وبالنسبة لي سأركز على الأمازيغية في مجال التعليم، لا سيما حضورها في التعليم العالي. كما هو معلوم بدأ تدريس اللغة الأمازيغية سنة 2003 وامتد إلى 2024، أي ما يفوق 20 سنة، ونحن لازلنا نتحدث ونستحضر مجموعة من المصطلحات كالجودة، الارتقاء والتعميم التي كان من المفروض تسويتها، بعد صدور المذكرة الوزارية التي أكدت على ضرورة تعميم الأمازيغية بالمدارس الوطنية سنة 2010، وهدرنا من الزمن ما يفوق العقد، دون أن يتحقق مطمح التعميم، ولازال تدريس الأمازيغية لم يرق إلى هذا المستوى، هناك قوانين جديدة تزاوج بين ضرورة تكوين أساتذة متخصصين من المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين تخصص اللغة الأمازيغية، وأساتذة التعليم المزدوج الذي يضم الأمازيغية أيضا، بهدف تسريع وتيرة تعميم الأمازيغية في المستوى الابتدائي، ونتمنى أن تكون هناك إرادة فعلية لدى الوزارة الوصية لتدارك الوضع، وننتقل لتدريس الأمازيغية في المستويين الإعدادي والثانوي ليكون حضورها بالجامعة أمر منطقي، وفتح شعب الأمازيغية بكل الجامعات المغربية.

أظن أنه من الجيد أن نتوفر عل شعب الدراسات الأمازيغية في المدارس العليا للتربية والتكوين المهتمين بشكل خاص بكل ماهو تعليمي تعلمي له علاقة بالتدريس، ولكن دون أن ننسى الطلبة المكونين في عدة معارف أيضا- أقصد طلبة شعبة الدراسات الأمازيغية بالجامعات - تخول لهم أن يكونوا أساتذة التعليم الابتدائي، الإعدادي والثانوي مستقبلا، لأنهم قادرون على أن يكونوا طلبة جاهزي الانخراط في هذا الورش، لما لديهم من معارف أكاديمية تتعلق باللغة الأمازيغية من آداب، لسانيات، ديداكتيك، ترجمة، تاريخ، حضارة وأنثربولوجيا، وفنون (المسرح والسينما...)

كانت بدايات تدريس اللغة الأمازيغية سنة 2007، في بعض الجامعات منها أكادير، فاس، ووجدة، وبدأت تتوسع داخل بعض الجامعات وبقيت غائبة في الكثير منها. وانطلاقا من تجربتي، فإن أهم الإكراهات التي نواجهها في تدريس طلبة شعبة الأمازيغية، هو الانطلاق معهم من الصفر لتلقينهم أساسيات اللغة الأمازيغية، لأنهم لم يدرسوها من قبل؛ السبب هو التماطل والتأخير في وتيرة تعميم تدريس الأمازيغية كما سبقت الإشارة.

لكن لا يفوتني تأكيد أن تجربة شعبة اللغة الأمازيغية بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور، جامعة محمد الأول-وجدة، كانت ناجحة وجيدة جدا، وتمكنا من تكوين طلبة أصبحوا الآن أساتذة ودكاترة ومترجمين ومدرسين للغة الأمازيغية. والفريد في هذه التجربة هو أن تكوين الطلبة يتم في الغالب بالأمازيغية، وهؤلاء ينتجون أعمالهم وأبحاثهم بالأمازيغية وبحرف تيفيناغ. ومن وجهة نظري هناك حاجة ماسة إلى نوع من التنسيق بين شعب الأمازيغية ومسالكها على مستوى الجامعات الوطنية مما سيجعل المسلك في تطور مستمر.

مكنتنا تجربة الناظور من تحضير تخصصين في سلك الماستر لاستقبال طلبة الإجازة، وتكوين فريق للأبحاث في مختبر الدكتوراه داخل الجامعة، أي نجحنا في خلق استمرارية داخل الكلية، والنظام الجديد يخول فتح عدة مسالك داخل الشعبة، لتنويع توجه الطلبة. وهذا أمر واعد في هذا المجال.

والأمازيغية أدنى.

إن تحويل مسالك الدراسات الأمازيغية إلى شعب مستقلة للدراسات الأمازيغية في الجامعات التي تدرس فيها (وجدة- أكادير- فاسن الدار البيضاء)، لتمكينها من فتح اعتمادات لتوفير مناصب مالية لأساتذة باحثين متخصصين في الدراسات الأمازيغية بمختلف مكوناتها، وهذا الأمر من وجهة نظري فيه إشارة واضحة على الرغبة في تمكين هذه الشعبة من أداء وظيفتها على أحسن وجه، مثلما أن اعتماد مسالك وشعب وماسترات خاصة باللغة والثقافة الأمازيغية بعدد من الجامعات المغربية، مؤشرفي إطار المنحى الايجابي.

يتطلب الأمر لتحقيق المنحى الإيجابي في عملية تدريس الأمازيغية، تغيير طبيعة المقاربة في اتجاه الاعتراف الواقعي بالمكون الثقافي واللغوي الأمازيغي، وأجرأته، وتمكينه ولوج المنظومة التربوية بمنطق المساواة وتكافؤ الفرص؛ مما سيسهم في تقوية الإنسية المغربية وكسبها المناعة والتميز، والابداع والتواصل، وتحقيق التنمية، وتكريس قيم العدالة والمصالحة مع الذات. والابتعاد عن سياسة إطلاق الوعود والقرارات غير الملزمة، في مقابل نهج سياسة الأمر الواقع المبنية على التسويف والالتفاف والتماطل والتمطيط والفرملة، والحد من تدخلات غير القانونية لذوي السلطة والمال في فرض اتباعهم ومريديهم على الشعب الخاصة بالأمازيغية للتحكم فيها واحتوائها من الداخل، وتوجيه امتيازات الاستفادة من الريع من خلال دعوة البعض للإستفادة من هكذا تكوينات أوالمشاركة في لجن مخيطة خدمة لأجندة محددة تغذي سياسة خلق الأتباع والأقنان المتحكم فيهم عن بعد.

أخلص إلى أنّ:

- واقع تدريس اللغة الأمازيغية وثقافتها بالمغرب يتسم بالضبابية والتماطل والالتفاف،

- ثمة إكراهات وتحديات تواجه تدريس اللغة الامازيغية وثقافتها في منظومة التربية والتكوين المغربية، ومنها الجامعة المغربية؛

- رهانات الفاعلين والمسؤولين على تعثر تدبير عملية تدريس الأمازيغية وثقافتها، تبدو مقصرة تجاه الالتزام بأجرأة تدريس هذه اللغة، ولا تعكس رؤية واضحة للزمن المغربي في ماضيه وحاضره ومستقبله، ولا تتضمن رؤية

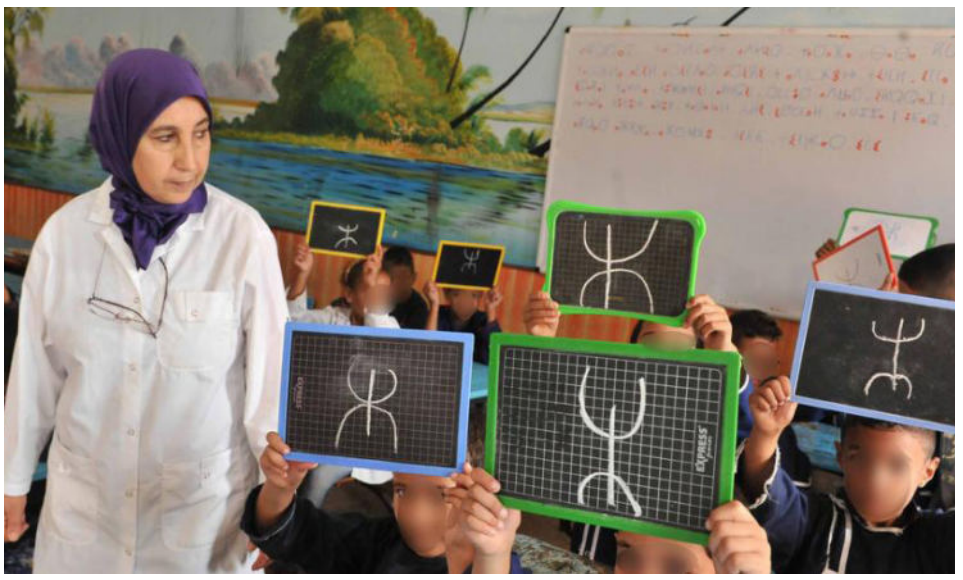

ثاقبة وواضحة ومستقلة للانتماء لعالم الغد؛

- تحقيق موقع اعتباري حقيقي وفعال للغة الأمازيغية وثقافتها في مسلسل التدبير اللغوي، ينطبق مع وضعها القانوني كلغة رسمية في دستور 2011، رهين بإنجاح عملية تدريس اللغة الأمازيغية وثقافتها في المنظومة التعليمية والتدريس بها.

أقترح للخروج من الوضعية المفضية للمنحى السلبي، نحو المنحى الإيجابي:

- القطع مع سياسة التحكم من خلال تجميد وفرملة المبادرات والمقترحات الإيجابية الهادفة إلى إدراج حقيقي وواقعي للغة الامازيغية وثقافتها في منظومة التربية والتعليم، والتوجيه والتدخل للفاعلين غير التربويين والجامعيين في فرض ذويهم وأقاربهم وأتباعهم ومريديهم؛

- تحديد وتسطير سياسة لغوية عقلانية لإدارة وتدبير التعدد اللغوي والثقافي الذي يعرفه المجتمع المغربي، وتحديد الآليات التي سيتم بموجبها إدماج هذا التعدد في المدرسة المغربية، من خلال الإقرار بالواقع اللغوي الأمازيغي العصي عن كل تهميش أو إقصاء، إقرارا فعليا وواقعيا وليس إقرارا فقط من أجل المنتظم الدولي؛

- كان من الأجدر، وبناء على مجموعة من المسوغات والمبررات الواقعية، الانطلاق من المستوى الثانوي التأهيلي والإعدادي، في تدريس الأمازيغية، إلى جانب التعليم الجامعي، في أفق تحقيق التعميم بالمستوى الابتدائي؛

- تخصيص أستاذ مختص في اللغة الأمازيغية ذو تكوين أساس وعميق في اللغة والثقافة والحضارة والتاريخ الأمازيغي، والرفع من عدد المناصب المالية المخصصة للأمازيغية، في إطار توفير الموارد البشرية الكفيلة بتحقيق الدمج والتعميم الأفقي والعمودي للامازيغية؛

- تفعيل الحماية القانونية للغة والثقافة والهوية الأمازيغية، من خلال تنزيل وإنجاز القوانين التنظيمية التي تفعل عملية إقرارها لغة رسمية وثقافة وهوية وطنية للمغاربة، بشكل صريح لا يقبل أي تأويل أو مراوغة أو احتيال؛

- الإقرار النهائي والفعلي للتكوين الأساس لمدرسي اللغة الأمازيغية وتوجيهه لحاملي دبلوم الإجازة أو الماستر في اللغة الأمازيغية وآدابها، باعتباره الآلية الوحيدة التي بإمكانها تخريج أساتذة مؤهلين لتدريس اللغة والثقافة الأمازيغيتين؛

- إعادة النظر في طريقة إدراج اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية، من خلال تجاوز عملية دمجها القسري كلغة وفقط، بل ضرورة دمجها كلغة وثقافة وتاريخ وحضارة، اعتبارا للحمولات التاريخية والحضارية والثقافية الغنية التي تحملها اللغة الأمازيغية؛

- ضرورة تغيير السياسة التربوية والتعليمية المغربية لتنسجم مع إدراج اللغة الأمازيغية، من خلال تغيير المقررات التي تسير في الاتجاه المعاكس لهذا الإدراج من خلال القيم السلبية التي تتضمنها؛

- إقرار اللغة الأمازيغية لغة للتدريس، تدرس بها مجموعة من المواد، في إطار المساواة مع اللغة العربية باعتبارهما معا لغتين رسميتين للمغرب، وإعطائهما معا وضعية مناسبة ومتماثلة قبل اللغات الأجنبية.

- إقرار سياسة ثقافية مواكبة لهذه العملية في جميع المجالات خاصة منها الإعلام والتواصل.

- جعل اللغة الأمازيغية لغة فعلية لجميع الإدارات والمؤسسات الرسمية في جميع أعمالها الشفوية والكتابية.

وفي الختام لا بد من الإقرار والتأكيد على أن إنجاح عملية تدريس اللغة الأمازيغية وثقافتها في المنظومة التعليمية والتدريس بها، ينبني على تحقيق موقع اعتباري حقيقي وفعال للغة الأمازيغية في مسلسل التدبير اللغوي، ينطبق مع وضعها القانوني كلغة رسمية في دستور 2011، في إطار سياسة ثقافية ولغوية عادلة ومنصفة تتوخى بناء دولة لجميع المواطنين، وأن هذه اللغة حاملة للفكر، ومعبرة عن ابداع وتراث فني وأدبي يمثل رأسمالا ثقافيا ورمزيا غنيا، يتضمن قيما ثمينة تنشد وتحرص على الانتماء والتعايش، وتزرع الإخلاص في العلاقات، والتعايش والاحترام والتعاون والتضامن والتآزر بين الناس، تشجع على الاجتهاد، تحبب العمل وتدعو لإتقانه، وتقدس الارتباط بالأرض والوطن، وتمقت الكسل، والاتكال، والعالة، والغش والخنوع والتبعية وتقدس الحرية وترفض العبودية...

يكمن نقل هذه القيم الإيجابية، للناشئة والمتعلمين عبر برامج تربوية وتعليمية وإعلامية وفنية، مثلما يمكن دمجها في مشاريع المقاولات الإنتاجية والمؤسسات والتنظيمات، عبرها ومن خلالها يكمن بناء وتملك مشروع أو مشاريع مجتمعية تنموية، أصيلة وممتدة ومنفتحة، لبناء وطن حر متقدم ومزدهر، والانخراط بكل اعتزاز وفخر في عالم الغد بين الأمم والشعوب.

الإعلام الوطني 25 سنة من الإنجازات والتحديات

ندوة ترصد المشهد الإعلامي الوطني في تغييب تام للإعلام الأمازيغي

نظم المعهد العالي للإعلام والاتصال، يوم الأربعاء، 10 يوليوز 2024، بالرباط، ندوة حول موضوع "المشهد الإعلامي الوطني: 25 سنة من الإنجازات والتحديات"، ترأس أشغالها كل من السيد عبد اللطيف بنصفية، مدير المعهد، والسيد محمد مهدي بنسعيد، وزير الشباب والثقافة والتواصل، وذلك بحضور عدد من الخبراء والباحثين في مجال الإعلام والتواصل، وكذا بعض السادة الوزراء السابقين، للوقوف عند أهم التطورات التي شهدها المشهد الإعلامي الوطني على مدى 25 سنة، منذ تولي الملك محمد السادس سدة الحكم.

ندوة تكلمت عن كل شيء إلا الإعلام الأمازيغي والذي أصبح اليوم يلعب دورا مهما في التوعية والاخبار لفئة واسعة من المغاربة الناطقة بالأمازيغية، كل المداخلات خلال هذه الندوة غاب عنها الحديث عن الإعلام الأمازيغي، والذي لا زال يعرف عدة إكراهات وتحديات على مستويات عدة، بدأ من الإعلام المكتوب والإعلام السمعي البصري، حيث لا يمكن الحديث عن الإعلام الوطني دون استحضار الإعلام الأمازيغي الذي يستهدف فئة مهمة من المجتمع المغربي، خاصة بعد دسترة وترسيم اللغة الأمازيغية.

وخلال الجلسة الافتتاحية أكد السيد عبد اللطيف بنصفية، على الأهمية التي تحظى بها هذه الندوة، كوقفة تأملية لما تحقق طيلة 25 سنة على مستوى الفعل الاستراتيجي الذي يهم الإعلام بالمغرب مع استشراف مسؤول للمشهد الإعلامي المغربي والاستحقاقات الكبرى التي تنتظره، مشيرا إلى أن هذه الندوة مناسبة لتشخيص تطور الإعلام الوطني والخدمات الإعلامية بغية المساهمة في النقاش العمومي الرامي لترسيخ القيم الديمقراطية ودعم المشاريع التنموية المهيكلة.

من جانبه أكد السيد الوزير على أن الرؤية الملكية الحكيمة أرست، على مدى ربع قرن، نموذجا مجتمعيا حداثيا، وجعلت من ورش إصلاح منظومة الإعلام إحدى ركائزه وعناوينه البارزة، مبرزا أن تحولات هيكلية عميقة واكبت توجهات المملكة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، على مستوى الاحتكار تم اعتماد قوانين جديدة، إنشاء قطب عمومي، خلق مؤسسات دستورية، وتطوير الترسانة القانونية والتنظيمية لتحسين مناخ الممارسة الإعلامية، لافتا إلى أن الرهان مرتبط بجودة الخدمات المقدمة، حيث إن الوزارة الوصية منكبة حاليا على إعداد دفاتر تحملات جديدة.

"من الإصلاح الشامل إلى الإصلاح القطاعي" شكل محور المداخلة الأولى التي ألقاها السيد محمد الإدريسي العلوي المشيشي، والتي استعرض فيها تطور التشريع الإعلامي بالمملكة، حيث اعتبر أن التشريع المتعلق بالصحافة والإعلام مرتبط ارتباطا وثيقا بتطور المجتمع وديناميته وحيويته، وفي هذا الإطار أكد على أن الحديث عن الصحافة بالمغرب يقودنا بداية لفترة الحماية، مشيرا إلى أن التشريع الأول كان "استعماريا"، أي أن المراد منه لم يكن تحريك عجلة الصحافة بالمغرب، بل تشجيع الصحافة الناطقة بالفرنسية، فيما الصحف الناطقة بغير ذلك كانت تخضع لضغوط الترخيص.

ولفت الأستاذ المشيشي إلى أن سلطات الحماية حينها أعلنت الحصار على الصحافة الوطنية منذ بداية الحماية، وحالة الحصار هذه لم تتوقف إلا في فترات قليلة خاصة خلال الحرب العالمية الثانية. غير أن الثورة الحقيقية على مستوى الممارسة المهنية برزت خلال فترة 1958-1956، حيث لم يصدر حينها أي قانون يوقف تشريع سلطات الحماية وبالتالي كانت هذه بادرة تشير إلى دخول المغرب مرحلة وضع تشريع ليبرالي، وقد ساهم ذلك في تقوية الحماس الذي عرفته الساحة الإعلامية.

عرفت المملكة بعد 1958 أزمات عديدة أدت إلى تراجع كبير في الحريات، وبدا التراجع بشكل ملحوظ منذ 1960، من خلال إقحام وزارة الداخلية في الصحافة وتشددها في الاعتراف بإيداع التصريح بإنشاء المؤسسة الصحفية وكانت تماطل لإصدار التصريح. إلا أن النقلة النوعية بحسب الأستاذ المشيشي كانت سنة 1975، حين برهن الجسم الصحافي بالمغرب عن وعي غير مسبوق من خلال انخراط رجال ونساء الصحافة في دعم الوحدة الترابية للمملكة، فبدأت بذلك السلطات بالتراجع عن بعض المضايقات.

وتابع الأستاذ المشيشي حديثه بالوقوف عند مرحلة نهاية الثمانيات وبداية الألفية الثالثة، والتي اعتبرها المتحدث مرحلة جديدة تميزت بانطلاق قناة 2M وإذاعة البحر الأبيض المتوسط، وحينها لم يمكن هناك قانون يشرع مهام القنوات الخاصة، فكانت هذه المؤسسات تخضع بذلك للقانون المنظم للاحتكار لسنة 1924، وإن كان هذا القانون يمس الاستثناء على مستوى الإذاعة والتلفزة، ويقرر هذا الاستثناء بموجب قانون – مرسوم.

عرج السيد المشيشي لاحقا على بداية مراحل التقنين منذ 2002، بإحداث الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري،والمراد منها بحسب المتحدث تنظيم المشهد السمعي البصري وبالتالي تحقيق التوازن بين الممارسين له وحماية التعدد السياسي والثقافي والفكري بالمغرب وضد كل مساس بالحريات الخاصة والنظام العام، وتابع حديثه بالقول "إن هذه الهيأة تم إحداثها في وقت لم تكن هناك سوق خاصة للإعلام، وإذا تغير الوضع اليوم على مستوى الإذاعات، فإن ظل على حاله على مستوى التلفزة"، مشيرا لغياب قانون ينظم الإعلام الخاص والذي صدر لاحقا سنة 2005 في إطار قانون السمعي البصري، حيث اعتبره الأستاذ المشيشي "من القوانين النادرة التي لم يستوح فيها المغرب من القانون الفرنسي".

وأكد المتحدث أن في هذه الفترة كانت الصحافة المكتوبة تعرف نقاشات حادة، وإن تعاقب مجموعة من الوزراء لتطوير نصوص قانونية أكثر شمولية، غير أنهم تريثوا كثيرا بسبب خصوصية القطاع، وفي سنة 2007 جاء الإصلاح والذي كان متقدما مقارنة بسابقيه، ومباشرة بعد صدوره استخرج الصحفيون عيوبه ونقائصه، "ولعل أكثر النقط المثيرة للجدل هو ضم هذا القانون للعقوبات السالبة للحرية".

وختم الأستاذ المشيشي مداخلته بالحديث عن مجموعة من نقط الخلاف والنقاش بين مختلف الفرقاء في القطاع، والتي همت مدونة الصحافة والنشر لسنة 2016، من قبيل ضرورة الفصل بين قانون الصحافة وقانون النشر، المسؤولية المهنية للصحفي والمؤسسة الإعلامية، ملاءمة مبادئ الحرية في الصحافة مع مستجدات دستور 2011، وإنشاء قضاء متخصص في مجال الصحافة.

من جهته شارك محمد نبيل بنعبد الله، وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة بين 2002 و2007،بمداخلة حول "هيكلة القطاع الإعلامي العمومي وتأهيل الإذاعات الخاصة"، واعتبر أن مسألة تحرير الفضاء السمعي البصري وتنظيم الحقل العمومي كانت دائما مطروحة في الأوساط العمومية، والطرح القوي حول ضرورة الإصلاح بات ممكنا مع انعقادالمناظرة الوطنية الأولى للإعلام والاتصال لسنة 1993.

وتابع الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية أن الحكومة عبد الرحمان اليوسفي كانت تبحث عن سبل بلورة إصلاح للمشهد الإعلامي على أرض الواقع، لافتا إلى أن الإصلاح في الأصل لم يمكن موضوعا قانونيا بقدر ما كان موضوعا يتعلق بإحداث فضاء جديد لممارسة الحريات، لذا فإن تحرير القطاع شهد نوعا من المقاومة بسبب غياب رؤية موحدة حول طبيعة الإعلام الذي تطمح له المملكة.

وأبرز المتحدث أن نهاية حكومة عبد الرحمان

اليوسفي شهدت نبرة إصلاحية في شتى المجالات، كان الإعلام جزءا منها، غير أن السيد بنعبد الله ختم مداخلته بالقول إن المغرب فوت فرصة بناء صناعة سمعية بصرية تشكل جزءا من الصناعة الوطنية وتؤثر على المستوى الثقافي العام بالبلاد، منتقدا غياب الدور الريادي للقطب العمومي، وافتقاد المشهد الإعلامي الوطني للقنوات التلفزية الخاصة، والتي كان بالإمكان أن ترفع المنافسة وترقى بجودة الإنتاجات السمعية البصرية.

ومن جهته تساءل يونس مجاهد، رئيس المجلس الوطني للصحافة، عن الجدوى والغاية من كل هذه الشروط لتأسيس صحيفة إلكترونية، وقال إن المطلب كان فقط الإخبار بتأسيس جريدة إلكترونية لكن في القانون يجب التصريح بذلك، مضيفا أنه كان ضد أي شروط تقيد الصحافة الإلكترونية من أجل الحفاظ على المسار الديمقراطي للبلاد.

وأكد مجاهد في معرض مداخلة بعنوان "وضعية ومستقبل الصحافة بين الورقي والإلكتروني"، أن كل الرسائل والخطب الملكية كانت تدعو إلى إشراك المهنيين في صياغة القانون، مشيرا إلى أنه سنة 2005 قام نبيل بنعبد الله، وزير الاتصال آنذاك، بخطوة مهمة، تتمثل في تعميم الدعم على الصحافة المغربية، "حيث كانت الصحافة الحزبية وحدها من تتلقى الدعم".

وأضاف مجاهد أن هذه الفترة عرفت نقاشا شاملا حول إصلاح منظومة الإعلام، "وطالبنا خلالها باتفاقية جماعية ومؤسسات اجتماعية ولجنة أخلاقيات"، مضيفا أن المغرب في هذه الفترة عرف تأسيس هيئة الأخلاقيات وحرية التعبير، "لكن كانت هناك مقاومة لهذه الهيئة، ولو استمرت هذه الهيئة لكنا أفضل اليوم".

وفي هذا الصدد أوضح مجاهد أن ملتقى الصخيرات كان يسعى لبلورة قوانين منظمة، كقانون الصحافة والنشر، والقانون المنظم للمجلس الوطني للصحافة، يتم انتداب أعضائه من المؤسسات الأكثر تمثيلية، لكن هذا الملف طوي، حسب مجاهد "وضاع وقت كثير بسبب العقوبات السالبة للحريات التي كرسها قانون 2007".

وفي سنة 2012 انطلق الحوار الوطني للإعلام والمجتمع، الذي جاء، حسب ذات المتحدث، في مناخ يتسم بدستور جديد وحكومة جديدة، وقال "إننا اشتغلنا على دراسات عملية لأكثر من سنة من التشاور، ولما جئنا للتشريع اتفقنا مع الوزير مصطفى الخلفي على تأسيس لجنة علمية"، مشيرا أن المرحلة عرفت تجاذبات بين الحكومة والهيئات المهنية.

وأضاف مجاهد أن كل التشريعات السابقة كانت تتحدث عن الصحافة الورقية، "وطالبنا بإدماج الصحافة الرقمية"، قبل أن يعرج على مستقبل الإعلام في ضوء التطورات التكنولوجية، مؤكدا على ضرورة تقنين الصحافة الرقمية وإخراجها من العشوائية.

وقدم بعض الإحصائيات حول وضعية الصحافة المغربية، وقال إن المغرب يتوفر على 554 مقاولة ورقية ورقمية، 80 في المائة منها رقمية، وأن 153 مقاولة تشتغل صحافيا واحدا، بينما 178 مقاولة يشتغل فيها صحافيين اثنين، مشيرا في المجمل إلى أن 72 في المائة من المقاولات الصحفية تشغل بين صحافي واحد وخمس صحافيين، وأن 85 في المائة من هذه الشركات فردية، في الوقت الذي نجد فيه مدير نشر واحد يدير 20 جريدة، مشيرا إلى أن الخلل بنيوي وليس عرضيا.

وفيما يتعلق بالجمهور المتلقي، أوضح مجاهد، أن أغلب المغاربة بنسبة 82 بالمائة من المواطنين يتصفحون الأخبار في الهاتف، وأن 79 في المائة يتوصلون بالأخبار عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

وحمل رئيس المجلس الوطني للصحافة المسؤولية للسياسات العمومة، التي اهتمت فقط بالدعم المادي ولم تكن هناك استراتيجيات لتطوير الصحافة الرقمية، داعيا لإعادة النظر في بنية المقاولة الإعلامية بالمغرب، وتوفير سياسة عمومية من أجل الحفاظ على الصحافة الورقية كتراث.

وسجل غياب سياسية عمومية في مجال الصحافة المكتوبة، وقال إننا "نحن الأضعف في مجال الصحافة الرقمية والورقية بالمقارنة مع بلدان الجوار، مشيرا إلى أزمة حقيقية يعيشها القطاع، قال إنها ستتفاقم أكثر، مضيفا أنه لا يمكن أن نترك هذا القطاع لاقتصاد السوق، وأن للمواطن الحق في صحافة جيدة.

ومن أجل سياسة إعلامية بالمغرب والتشريع للمستقبل، دعا مجاهد لتجويد تكوين الصحفيين وضرورة حصولهم على الشواهد والدبلومات من أجل السماح لهم بممارسة المهنة، حيث "لا يمكننا فتح الباب للجميع"، مشيرا إلى أن أغلبية الصحافيين يريدون تطوير المهنة.

ومن جانبه أكد محمد العلالي، الأستاذ بالمعهد العالي للإعلام والاتصال، على الأدوار الطلائعية التي لعبها الفاعل الإعلامي، وخاصة العمومي، في تواصل الأزمات التي عرفها المغرب خلال 25 سنة الماضية.

وأبرز العلالي في مداخلته حول "إعلام الأزمات بالمغرب، تجارب ربع قرن"، أهمية مبحث التواصل السياسي، لاسيما علم تواصل الأزمات، لأنه "ارتقى في الوقت الحالي كآلية من آليات الوساطة داخل المجتمعات، استباقا للأزمات التي نعيش على وقعها كالكوارث الطبيعية".

وأشار العلالي إلى أن التعامل مع الأزمات في المغرب بدأ مع العهد الجديد وحكم محمد السادس سنة 1999، ويتعلق الأمر بالمصالحة مع الذاكرة المغربية وتجاوز أخطاء سنوات الرصاص وبدأ الإصلاحات الحقوقية.

وقال إن هذا الملف عرف تطورا، صاحبه نقاش عمومي بين أجيال مختلفة من المغاربة وقامت وسائل الإعلام بتغطية هذه الندوات وثائقيات وغيرها.

وبخصوص أزمة زلزال الحسيمة قال العلالي إن وسائل إعلام مختلفة غطت الزلزل وكان هناك تنوع في المضامين وتعددية إعلامية وثقافية".

وفيما يتعلق بما أسماه العلالي "أزمة الهوية واللغة" قال إن لجنة للبحث في الأمازيغية تأسست بالمغرب، وتم على إثرها إحداث القناة الأمازيغية، وذلك في خطوة استباقية لدستور 2011، الذي نص على التعددية اللغوية.

وفي أحداث الربيع الديمقراطي أوضح العلالي أنه تم إعطاء الكلمة للنقاش العمومي، والإعلام باعتباره جزء من الفضاء العمومي، مؤكدا أن المغاربة أصبحوا يناقشون قضاياهم السياسية عبر وسائر الإعلام، "بعد هذه الفترة جاءت سلسة من الاحتجاجات الجهوية والوطنية، كانت هناك تغطية لهذه الاحتجاجات نأمل أن يتم حلها إيجابا".

واختتم العلالي مداخلته بالحديث عن أزمة زلزال الحوز التي شكلت في نظره تجربة خاصة ومهمة، وقال إن وسائل الإعلام الوطنية كلها تدخلت، "وكان هناك تدخل كبير للقنوات العمومية الوطنية والدولية"، مؤكدا على ضرورة تطوير الإعلام الجهوي.

وأضاف أن المغرب راكم تجربة مهمة سواء في التعامل مع الأزمات الاجتماعية أو البيئية وغيرها، وبالتالي "يجب ترصيد هذه التجربة، ونحن بحاجة إلى ترصيد هذه المكتسبات"، داعيا المؤسسات التي راكمت هذه التجربة إلى تقاسمها مع المؤسسات الأخرى، واعتبرها مسألة إستراتيجية لأنه يسمح بفتح الحوار لإيجاد حلول إيجابية لقضايا مهمة.

الرؤية المستنيرة لجلالة الملك من أجل التنمية المستدامة للمغرب وإفريقيا في ربع قرن

سلط المشاركون في ندوة دولية، حضرتها شخصيات مغربية وأجنبية بارزة من مختلف المشارب، نظمت بسلا يوم الأربعاء 17 يوليوز الضوء على الرؤية المستنيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بشأن تنمية مستدامة للمغرب وإفريقيا.

وشكل هذا اللقاء، الذي نظمته كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا بمناسبة عيد العرش المجيد، فرصة لاستعراض مختلف الأعمال والمبادرات التي أطلقتها المملكة في مجالات مختلفة تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، وكذا لتسليط الضوء على الارتباط المتين بين الشعب المغربي والعرش العلوي المجيد.

وبهذه المناسبة، سلط وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، يونس السكوري، الضوء على القيادة الرشيدة لجلالة الملك في مجال التنمية السوسيو اقتصادية بالمغرب وانعكاساتها على ازدهار إفريقيا، مشيرا إلى أن صاحب الجلالة، ومنذ اعتلائه العرش، أطلق مشاريع كبرى مبتكرة طورت المشهد السوسيو اقتصادي بالمملكة.

وأضاف الوزير أنه بالموازاة مع هذه الجهود والمبادرات، اضطلع جلالة الملك بدور محوري في تعزيز التعاون البين-إفريقي، وفي انفتاح القارة الافريقية على العالم.

وأكد السكوري أن الرؤية الملكية تجسدت أيضا في التدبير الفعال والناجع لعدد من القضايا الوطنية والدولية المحورية، لافتا إلى أن عمل صاحب الجلالة، الذي يتجاوز الحدود الوطنية، يعزز قارة افريقية موحدة ومزدهرة، قادرة على تأكيد وجودها ورفع تحديات القرن الـ21.

من جانبه، أبرز عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا بالنيابة، ونائب رئيس جامعة محمد الخامس بالرباط، عمر حنيش، رؤية والتزام صاحب الجلالة في سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، مشيرا إلى أن المغرب، تحت قيادة جلالة الملك، حقق تقدما ملموسا في مختلف القطاعات.

وعلى المستوى الاجتماعي، ذكر أن جلالة الملك لم يفتأ يدعو إلى جعل المواطن في قلب أي عملية تنموية، بالموازاة مع الاهتمام الخاص الذي يوليه جلالته للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والقطاع السوسيو-اقتصادي، مضيفا أن مشاريع البنيات التحتية الكبرى (الموانئ والمطارات والطرق السيارة والقطار فائق السرعة...) شهدت بدورها قفزة نوعية، وهو الأمر الذي وضع المملكة على طريق التقدم والازدهار.

وفي نفس السياق، أكد أن قطاع التعليم شكل إحدى الأولويات القصوى في عهد جلالة الملك، مبرزا أنه تم إجراء إصلاحات طموحة بهدف تحسين الولوج إلى تعليم جيد، وإعداد الشباب المغربي لمواجهة تحديات العولمة والابتكار التكنولوجي.

من جهته، أشار رئيس المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية، والأستاذ بكلية الحقوق بسلا، محمد بنحمو، إلى أن جلالة الملك وضع تنمية إفريقيا واستقرارها في مقدمة أولوياته، مشيرا إلى أن المغرب أضحى اليوم فاعلا رئيسيا في الأمن والاستقرار والتنمية في القارة الافريقية.

وأورد أن الرؤية المستنيرة لجلالة الملك مكنت من تعزيز وتطوير التعاون جنوب - جنوب القائم على شراكة رابح-رابح، مضيفا أن المغرب كان على الدوام حاضرا من أجل إفريقيا، من خلال تقديم الحلول المثلى والاستجابات الفعالة لمختلف التحديات التي تواجهها القارة.

وأبرز أن صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أرسى من خلال أعماله ومبادراته، أسس مستقبل واعد للمغرب وإفريقيا، مشيرا في هذا الصدد إلى المبادرة الملكية الأطلسية التي تفتح آفاقا واعدة للاندماج الاقتصادي والاستقرار بالقارة.

وحول هذه المبادرة، أكد وزير الخارجية والدفاع الأسبق في الرأس الأخضر، لويس فيليبي لوبيز تافاريس، أن المبادرة الملكية الأطلسية تجسد رؤية جريئة ورائدة وتجدد التأكيد على الأهمية الجيواستراتيجية والجيواقتصادية والجيوسياسية لهذا المحيط في السياق العالمي الراهن.

وأضاف أن هذه المبادرة تندرج في منطق شراكة استراتيجية مع الدول المطلة على المحيط الأطلسي، بهدف تعزيز السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية والازدهار في المنطقة وفي أفريقيا بأكملها، موضحا أن المبادرة تجسد أيضا قدرة المغرب على استباق تحديات المستقبل والتموقع كرائد إقليمي ودولي جاد وملتزم بحل التحديات الكبرى للتنمية.

وقال الوزير الأول التشادي الأسبق، ألبير باهيمي باداكي، إن السنوات الـ25 الأخيرة كان لها تأثير إيجابي للغاية ليس على المغرب فحسب، بل على القارة الإفريقية برمتها، مشيرا إلى أن جلالة الملك دعا إلى اعتماد مقاربة قائمة على التضامن الفاعل، وسياسة إنسانية في إطار التعاون جنوب-جنوب.

وأكد، في هذا السياق، أن صاحب الجلالة الملك محمد السادس، يعتبر بالنسبة للأفارقة، "قائدا متبصرا ومدافعا كبيرا على الوحدة والتضامن في العلاقات بين-الافريقية".

الهوية المواطنة ومأسسة تَمَغْرِبِيتْ

سعيد بنيس

إن الخطاب حول "لعروبية" و"الشلوح" و"جبالة" و"سواسة" و"دكالة" و"رحامنة" و"صحراوة" و"شياظمة" و "كلاعة" و "زعير" و"زمور" و"غرباوة" ... هو خطاب مستهلك؛ لأنه يدخل في الدينامية المجتمعية ويتميز بالندية الاجتماعية، ولا يمكن أن نقول إن محركه التحريض على الكراهية، لا سيما إذا تم إقحام الحديث عن أعراب "إجّان" و"إزكر" والشلح "الزقرام" و"الكربوز"... فهذا خطاب متداول وأصبح بمثابة "لعبة مجتمعية"، ولكن عندما يصل هذا الخطاب إلى مستوى الفاعل المنظم مثل الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني، لا سيما فيما يمت إلى الإشكال الهوياتي واللغوي يتحول إلى بؤر توتر من الصعوبة تجاوزها، حيث صرنا نسمع عن "أمازيغ" يعادون العرب ويجسدون نوعا من «الإكزنوفوبيا» و"العنصرية"، وأن من يدافع عن العربية والعرب "قومجي و"عروبي" و"دخيل"....

تشكل هذه المقولات خطرا على منظومة المواطنة والتنوع بالمغرب، بحيث أضحت بعض الفضاءات مشتلا لتطوير ثقافة الكراهية، مثل بعض مكونات المجتمع المدني والفضاء الافتراضي والجامعة المغربية وما يحدث فيها من تفاعلات بين فصائل الطلبة. هذا المحيط الذي يفترض فيه أن ينشر قيم التسامح يتحول إلى فضاء لانتشار خطاب الكراهية، الذي وصل حد استعمال العنف؛ فعندما ينتقل خطاب الكراهية إلى عنف مادي وجب انكباب الفاعل السياسي والمدني وجميع أطياف المجتمع على التداول في آثاره والتفاوض والترافع المجتمعي حول مرجعيات الرابط الاجتماعي، في أفق استتباب ثقافة السلم والتعايش بين "الشلوح" و"العروبية" و"جبالة" و"صحراوة" و"السراغنة" و"الشاوية" و"ريافة" و"بني ازناسن" ... للثقافة المحلية (الريفية- العروبية – التامزيغت- الجبلية -- التاشلحيت – الحسانية...)، وذلك لاجتثاث سوء الفهم والحيلولة دون ثقافة الكراهية المستشرية بين المنتمين إلى جهات ترابية مختلفة وإبراز خطاب المصالحة؛ وهو ما سيمكن في الأمدين المتوسط والبعيد من تفكيك بؤر التوتر والابتعاد عن الخطاب الإثني وتذويب النزاعات الصدامية وتعايش الهويات الصغرى، في إطار الهوية المواطنة والمساهمة في تثبيت السلم المجتمعي والإنصاف الهوياتي وخلق مناخ من التسامح بين جميع أطياف الهوية المغربية في أفق مأسسة تَمَغْرِبِيتْ .

فخطاب الكراهية موجود، وهو قديم ومتجدد، لا سيما مع ارتفاع منسوب التحريض على الكراهية من خلال وسائط التواصل الاجتماعي وانتشار العنف اللفظي بواسطة التنميط والسب والشتم المبني على لغة انفعالية لا تعتمد على العقل؛ بل تعتمد على بعد انفعالي مسطح. فهو خطاب مكتسب ومنتج ومشترك يوحي بتراجع مقومات العيش المشترك وتصلب التمثلات الاجتماعية، وعدم استيعاب مسارات المواطنة والعيش المشترك وتقوية الشعور بتَمَغْرِبِيتْ.

فما هي الآليات التي تمكن من التعاطي مع ممارسات ثقافة الكراهية وترسيخ عناصر العيش المشترك؟ وما هي الأدوات والمؤشرات التي تمكن من التمييز بين خطاب الكراهية وحرية التعبير؟ يمكن في هذا السياق الإحالة على دور المؤسسات الثقافية والسياسية والمدنية في إشاعة ثقافة التنوع وخطاب التسامح ودور التنشئة المستدامة في مكافحة الكراهية، في المستويات التعليمية الأولية (نموذج مدارس العيش المشترك بجهة الشرق)، وتحصين المجتمع والطبقة السياسية من خطابات الحقد والكراهية، عبر اعتماد قيم المواطنة كبديل لخطاب الاختزال والتفاضل والتراتبية لمواجهة مقولات التعصب والكراهية وتفعيل خطاب المصالحة وتَمَغْرِبِيتْ. لهذا يبدو ضروريا التفكير في تشكيل مؤسسات قطاعية، هدفها خلق تراكم يساعد على تبني خطة وطنية للتصدي لخطاب الكراهية وتحديد المصطلحات والتعابير والأشكال الخطابية التي تتعلق بفعل الكراهية والتحريض عليه.

كما يتمثل خطر خطاب الكراهية على منظومة تَمَغْرِبِيتْ في الانتقال به من كيانات سياسية أو مدنية إلى شخصنته؛ فمثلا، قد تمر بعض الخطابات في بعض جلسات البرلمان أو في بعض الاحتكاكات الطلابية أو على مواقع التواصل الاجتماعي، إلى إرساء ثوابت ثقافة الإقصاء من قبيل "محاربة العدو المحتمل" و"الطرد من الأرض" و"التهجير" و"إسقاط الجنسية" و"الاتهام بالعمالة" و"الانفصال" و"التخوين" ... كل هذه التعابير تجد لها مبررات ودوافع مختلفة؛ منها ما يرتبط بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الباعثة على ثقافة العنف والتعميم كآلية للاستقطاب وإعادة انتشار وتأجيج العنف وتوغل مقولات الكراهية وشحن الفئات الهشة والفقيرة، عبر اعتماد نماذج المظلومية، وكذلك النزعة الشوفينية الاختزالية للهوية التي تزرع الحقد والتنافر.

فعندما يخرج فاعل سياسي أو مدني أو "ديجيتالي" ليتحدث سلبا عن "الشلوح" أو عن "زيان" أوعن "ريافة" أو عن "جبالة" أو عن "العروبية" أو عن "صحراوة" أو عن "زمور" أو عن " الشياظمة" ... فتقع رجة على المستوى الوطني وردود فعل، لدرجة إحراق صور مسؤولين حزبيين أو المطالبة بطردهم من أحزابهم أو عندما تصل إلى حد التهديد بالقتل أو العنف الدموي، كما وقع في جامعة مراكش أو أكادير أو جامعات أخرى، فمن الضروري إذن، تجريم الوسم والتمثل القدحي ل"الشلوح" و"العروبية" ...، وكذلك التفكير في إحداث مرصد ضد خطاب الكراهية لمواكبة وتشخيص ومراقبة مختلف التعبيرات والألفاظ والسلوكات التي تنم عن الكراهية والعداء وتهدد منظومة التعايش والاختلاف وتقوض مقاربات التنمية الناعمة.

يتوخى تباعا ترسيخ تَمَغْرِبِيت وإعادة الاعتبار

الأمازيغ يطالبون الرئيس التونسي قيس سعيد بتغيير اسم اتحاد المغرب العربي

إلى السيد قيس سعيد، رئيس الجمهورية التونسية

الموضوع: رسالة تهنئة بمناسبة تعيين الأمين العام الجديد لاتحاد المغرب العربي (UMA) وطلب تغيير تسميته إلى "اتحاد المغرب الكبير"

السيد الرئيس،

بادئ ذي بدء، نود أن نهنئكم بمناسبة تعيين الدبلوماسي طارق بن سالم أميناً عاماً جديداً لاتحاد المغرب العربي (UMA) لمدة ثلاث سنوات، وذلك اعتباراً من الأول من يونيو 2024.

ونود أن نعرب لكم عن أسفنا لأن هذا التعيين لا يثير أي أمل لدى شعوب شمال إفريقيا، والتي تسمى باللغة الأفرو-أمازيغية الأصلية "تمازغا"، كما لن ينجُم عن ذلك أي إنتعاش للعلاقات بين الدول الأعضاء الخمس. إن هذا الاتحاد الميت محكوم عليه بالبقاء كقوقعة فارغة منذ تأسيسه في مراكش (عاصمة الإمبراطورية الأمازيغية الموحدية التي حكمت من موريتانيا إلى ليبيا) في 17 فبراير 1989، طالما لم يعمل على مواجهة التحديات الحقيقية لشعوب شمال إفريقيا، ولا يتوافق مع هويتها الحقيقية ويصحح تاريخها المغتصب.

وبما أن مقر الاتحاد موجود في الرباط، عاصمة المملكة المغربية، ويخضع تلقائيًا للقانون المغربي، أطلب منكم بإسداء النصح لممثلكم الدبلوماسي لمواءمة تسمية الاتحاد مع القانون الأسمى للمملكة، الذي استبدل في ديباجته مصطلح "المغرب العربي" بمصطلح "المغرب الكبير". وهو مصطلح أكثر تعبيرا عن التكامل والوحدة وأكثر احتراماً لهوية شعوبنا المتعددة، خاصة بعد الاعتراف باللغة والهوية الأمازيغية الأصلية في الدستور المغربي الصادر يوم فاتح يوليو 2011 وفي الدستور الجزائري المعدل سنة 2016، في انتظار أن تحذو بلادكم، وموريتانيا وليبيا حذو المغرب والجزائر، وتقوم بدورها برفع هذا الظلم والتصالح مع التاريخ العظيم لهذه الأرض

المضيافة الممتدة من جزر الكناري إلى البحر الأحمر!

السيد الرئيس،

كما سبق أن أشرت إلى ذلك، في رسالة لوزراء خارجية دولنا الشمال-إفريقية[1]، يجب علينا جميعاً التفكير جدياً في إعادة بناء اتحادنا المغاربي على أسس جديدة، أكثر واقعية وبراغماتية، وذلك في توافق مع قيمنا، باستلهام الرؤية الأفريقية والأمازيغية، والقطع بكل شجاعة مع الاعتبارات الأيديولوجية العربية-الإسلامية البالية التي كان المفكر الجزائري الراحل محمد أركون لا يكف عن انتقادها[2]. اتحاد جهوي جديد على غرار الاتحاد الأوروبي، يستند إلى التاريخ العريق لهذه القارة ويستمد أصوله من الحضارة الأمازيغية. اتحاد يعاد بناؤه في احترام تام لمضامين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ديسمبر 1948، وإعلان الأمم المتحدة لحقوق الشعوب الأصلية الصادر في 13 سبتمبر 2007. اتحاد يجعل من أولوياته الدفاع عن حقوق المرأة، ومكافحة جميع أشكال التمييز، واحترام التنوع الإثني واللغوي، وتعدد المعتقدات الدينية والتعددية السياسية.

ولم لا، اتحاد يرفع قيم الإنسانية والمبادئ الديمقراطية على غرار الأوروبيين. إذا كان هؤلاء يفتخرون بأن أصل الديمقراطية يعود إلى إنشاء مدينة أثينا اليونانية حوالي 800 قبل الميلاد، فنحن كشمال-أفارقة يجب أن نفتخر بأجدادنا الأمازيغ في تونس الذين كان لهم الفضل في اختراع مفهوم "الديمقراطية" بإنشاء "الأكّورا" (أكّراو باللغة الأمازيغية) في مدينة قرطاج تحت حكم الملكة "أليسا ديدون"، مؤسسة الحضارة القرطاجية، وذلك أربعة عشر عاماً قبل تشييد أثينا، في 814 قبل الميلاد.

الاتحاد الجهوي لشمال إفريقيا يجب أن يراهن على إنشاء نظام سياسي فيدرالي، في توافق مع مشروعنا السياسي الطموح "بيان تامازغا" القائم على حق الجهات في الحكم الذاتي[3]، المستوحى من مؤسساتنا المحلية السوسيو-اجتماعية القديمة المتعلقة بالكونفدراليات القبلية. نظام فيدرالي من شأنه أن يحل نهائياً قضية الصحراء المغربية الغربية، والتطلعات الانفصالية في منطقة القبائل، ويضع فضلا عن ذلك حداً للحرب الأهلية والصراعات القبلية في ليبيا.

السيد الرئيس،

نأمل أن تشاطرونا الرأي بأن إسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية، وحتى القوى الاستعمارية الأوروبية السابقة (فرنسا، وإسبانيا وإيطاليا) ليست هي التي تعرقل انبثاق هذا الاتحاد المأمول لدولنا منذ معاهدة مراكش عام 1989، والتي تمنعها من تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية المهمة، ولضمان الرفاه

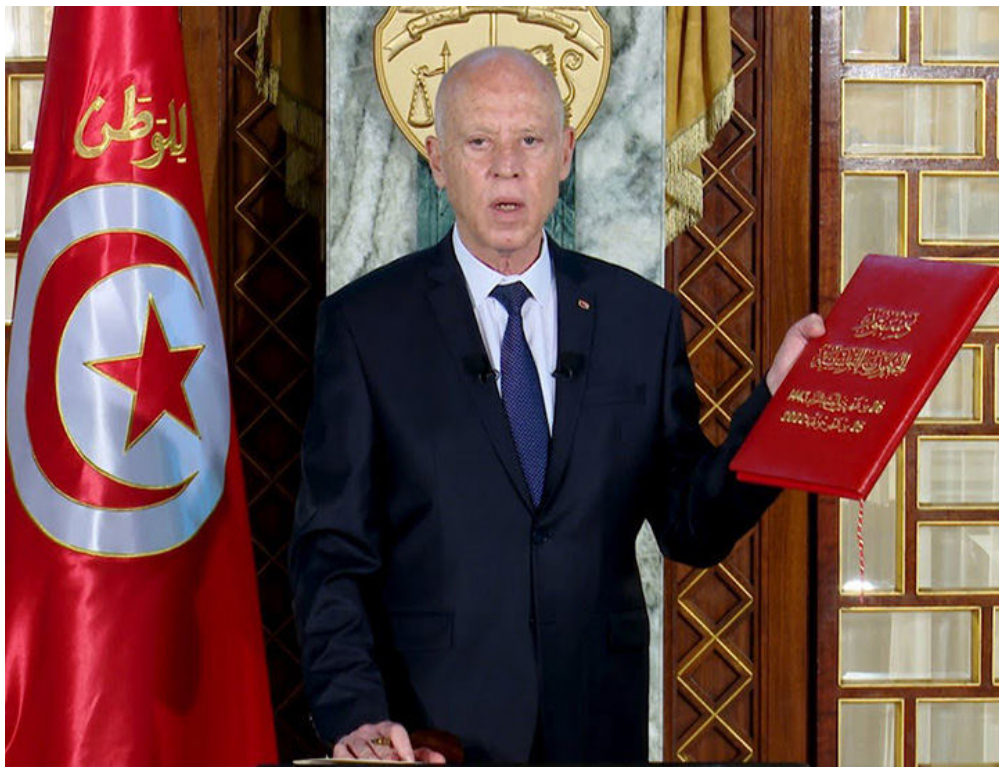

الاجتماعي والسلام لجميع شعوب تامازغا. والحقيقة أن من يصر على إعاقة هذا التكامل الإقليمي "للمغرب الكبير" هم الجنرالات الجزائريون، الذين حاولوا حشركم في مغامرة سيئة لاتحاد ثلاثي مناوئ للمغرب!

لا بد أن نتذكر أن بلدكم، تونس، كان أول دولة جنوب البحر الأبيض المتوسط وقعت اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في عام 1995، تلاها بعد ذلك كل من المغرب والجزائر، والتي تنص على : "تشجيع التكامل المغاربي من خلال تعزيز التبادل والتعاون داخل الكتلة المغاربية وبينها وبين الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء"[4].

ورغم هذه الاتفاقية، المندرجة في إطار مسلسل برشلونة الأورو-متوسطي الذي انطلق في عام 1995، فإن التكامل المغاربي يواجه العديد من العراقيل بسبب هؤلاء الجنرالات الجزائريين الفاسدين، الذين يتشبثون بقوة بالأيديولوجية العربية-الإسلامية المتجاوزة، ويصرون على إنشاء دويلة انفصالية صغيرة "عربية" في الصحراء المغربية، لا لشيء سوى لمواصلة "حربهم القذرة" ضد المغاربة، الذين يعتبرونهم أمازيغاً، منذ هزيمتهم في حرب الرمال عام 1963[5]. ولتأبيد بقائهم في السلطة، لجأ الجنرالات الجزائريون إلى فزاعة العدو الخارجي (المغربي) والعدو الداخلي، المتمثل في أمازيغ منطقة القبائل، والمزاب وغيرها من الساكنة الناطقة بالأمازيغية!

السيد الرئيس،

وإذ نتذكر المقولة المشهورة للزعيم الأمازيغي الأفريقي ماسينيسا "إفريقيا للأفارقة"، فإننا نطلب منكم الاعتراف بالأصول الأفريقية والأمازيغية لتونس بكل السبل، ليس لأننا أمازيغ، بل لأن ذلك يصب في المصلحة العليا لتونس التي ستكون وفية لتاريخها، لحضارتها وهويتها السيادية، رغم اننا نشعر بخيبة أمل من دستور ما بعد الثورة، الذي يعتبر تونس بلداً "عربياً"، رغم أن غالبية التونسيين هم في النهاية أمازيغ معربين، وضمنهم أقلية تحدت آلفاتحين "العرب" وما زالت تحتفظ بلغتها الأمازيغية العريقة في الجنوب.

ليكن في علمكم أن تسمية "المغرب العربي"، منذ سقوط جدار برلين والثورات الديمقراطية لربيع الشعوب (المسمى خطأ "الربيع العربي")، التي بدأت بثورة الياسمين في 17 ديسمبر 2010، تجرح كثيرا شعور وهوية وكبرياء وعزة ملايين المواطنين الأصليين في شمال إفريقيا، كما لا يوجد أي مانع لاستبداله بمصطلح "المغرب الكبير". يجب أن ندرك أن الاكتشافات الأثرية الحديثة ومعطيات الأنثروبولوجيا الجينية تؤكد أن شمال إفريقيا ليس عربية على الإطلاق. بل يجب أن نفتخر بأن قارتنا تحمل اسما أمازيغيا، "إفريقيا"، والذي كان يُطلق على بلدكم تونس قبل غزو الفينيقيين، والرومان، والوندال، والعرب، والعثمانيين والأوروبيين. إن نتائج الحفريات الأثرية التي قام بها الأستاذ عبد الواحد بن نصر والأستاذ جان جاك يوبلان من معهد ماكس بلانك للأنتربولوجيا المتطورة بألمانيا، حول جمجمة "أدرار إيغود" (باللغة العربية جبل إيغود)، والتي تم الكشف عنها في عام 2017، أكدت اليوم أن "إنسان أدرار إيغود" هو أقدم سلف للإنسان العاقل، والذي يرجع تاريخه إلى حوالي 315 ألف سنة قبل الحاضر. إن تامازغا الآن تُعتبر مهد الإنسانية[6] وهي أصل جميع الشعوب البشرية، سواء كانوا عرباً، أو إيرانيين، أو أتراك، أو هنودا، أو صينيين أو بقية الشعوب الآسيوية، والأوروبية، والأمريكية، والأسترالية والأفريقية! ومن بين الشعوب الأفريقية بالطبع، يوجد الأمازيغ "الأحرار" في جميع دول شمال إفريقيا، سواء كانوا ناطقين بالأمازيغية أو بالعربية، والذين ينحدرون من سلفهم المشترك ألا وهو "إنسان قفصة"، الذي عاش في جنوب تونس بين 10,000 و 7,000 سنة، والذي كان أصل "الحضارة القبصية"[7].

السيد الرئيس،

وفي الأخير، فإننا ندعو روح الانفتاح لديكم، وحس المسؤولية وواجبكم التاريخي من اجل توظيف كل ما تتمتعون به من تأثير ودبلوماسية لإقناع "الجنرالات الجزائريين" وبقية قادة دول تامازغا للتصالح مع تاريخنا المشترك العريق. وباقتباس عبارات لجلالة الملك محمد السادس، بعد إقرار رأس السنة الأمازيغية عطلة رسمية بالمغرب في 3 مايو 2023، يمكننا التأكيد بكل وضوح على ان :"الأمازيغية مكون رئيسي للهوية المغاربية الأصيلة الغنية بتعدد روافدها، ورصيدا مشتركا لجميع المغاربيين بدون استثناء ".

رشيد را خا

رئيس التجمع العالمي الامازيغي

حسن العموري سفير التراث المغربي عبر العالم في حوار مع "العالم الأمازيغي" :

مايسترو الألوان التراثية العالمية وجامع للثقافات في مهرجانه السنوي "ايقاعات العالم"

الانتاجات الأمازيغية قليلة جدا ونفتقدها كثيرا خصوصا في هولندا حيث تتواجد نسبة كبيرة من مغاربة العالم أمازيغ

حسن العموري عُرِفَ بـ "رائد التنوع والتعددية" في مدينته أمرسفورت، و أصبح مرجعا معتمد في مجال الفن والثقافة، وقد اشتغل على سد النقص في النشاطات والعروض الفنية التي تعكس التعددية في المجتمع الهولندي. وأشار إلى أن البرامج الثقافية والفنية لم تكن تلبي احتياجات الجاليات المتنوعة في هولندا، وخاصة في مدينته أمرسفورت، فعمل بجد على تطوير المحتوى الثقافي والفني من خلال تقديم المشورة لمديري المسارح المحلية بهدف تحسين العروض الفنية لتحقيق المساواة وتعزيز دمقرطة الوصول إلى الفن وتنوع ثقافاته العالمية، وبعد اكتسابه خبرة واسعة في الاستشارة والبرمجة الثقافية أسس العموري مؤسسة دار الثقافات العالمية والفن والإبداع "أرتيكانزا"، التي تهدف إلى نشر الثقافة والفن على المستوى المحلي والدولي، وأصبحت مؤسسة "أرتيكانزا" فاعلا مهما في المجال الثقافي والفني في هولندا، ونجحت في جذب شراكات محلية ودولية. تمكنت المؤسسة من تحقيق التعددية والتنوع في المنتج الثقافي والفوز باهتمام ومتابعة الجماهير لإنجازاتها ونشاطاتها، حيث عملت على خلق جسور تواصل بين الثقافات العالمية وتأسيس مشاريع فنية متنوعة ومستدامة تهدف إلى تقريب الثقافة والفن العالميين إلى الجمهور الهولندي والجاليات المقيمة في هولندا. اعتمد فلسفة خاصة بتحويل الفوارق والاختلافات إلى قوة إيجابية وإبداعية في المجتمع الهولندي الذي تبرز جماليته في تنوع ألوانه وأشكاله ونجح بشكل كبير في تحقيق ذلك.

*** استاذ حسن مرحبا بك معنا على صفحات "العالم الأمازيغي" هلا قربتنا من مهرجان "ميوزيكا موندو".**

** مهرجان "ميوزيكا موندو - إيقاعات العالم" الذي نجحت وتميزت دورته السابعة في الفترة من 2024 يونيو 27 الى 30 بحضور مؤثر لألوان من الموسيقى العالمية وحشود من الجماهير المتذوقة والمخلصة لدورات المهرجان ونشاطاته السنوية، وينظم من طرف مؤسسة "ArteGanza" وهي المؤسسة الثقافية الفنية غير الربحية التي أسستها في مدينة أمرسفورت لتحقق من خلالها حُلم بجمع ومزج الثقافات الفنية الحاضرة والمنسية حول العالم. وتمكنت من قيادتها بحرفية وتركيبة متوازنة على مدى دورات متتالية من كرنفال الموسيقى مهرجان "ايقاعات العالم".

"ArteGanza" هي جملة تتكون من كلمتين هما ارتي وتعني الفن ومختصر لكلمة اوركانزا هي نوع من الاقمشة التي تتبدل الوانها مع اشعة الشمس ومعناهما معا هو "النسيج بين الألوان" وكل لون له بالنسبة لي ثقافة مميزة في الثقافات العالمية فهي النسيج بين الألوان والثقافات وكل الألوان ثقافة والثقافة كلها ألوان. هذه هي فكرة الأسم ومعناه المميز. أما الدواعي التي دفعتني لأسس هذه المؤسسة الثقافية للثقافات العالمية فأنا كنت دائما مهتم ومنخرط في المجتمع الثقافي والفني في مدينتي الهولندية أمرسفورت في خدمة التنوع والتعددية عبر الفنون والثقافات في مجتمع مدينتي والمدن الهولندية الأخرى وأسست مشاريع في فضائها قدمت من خلالها عروض وفعاليات تؤكد اهتماماتي ورسالتي الثقافية والفنية.

*** ولنبدأ من شكل ومحتوى المهرجان، أنت تطور شكل ومحتوى المهرجان كل دورة ماذا يميز دورة 2024؟**

** دورة 2024 تميزت ببرامج موسيقية والوان متعددة، فكانت الوان فنية موسيقية جديدة تبرمج لأول مرة في اطار مهرجان الموسيقى العالمية، فمثلا قمت ببرمجة فرقة مغربية من مدينة طنجة تشتغل على تقديم موسيقى الروك الروحية بالدارجة المغربية، وهذا يعني ولادة لون مميز فريد ونادر داخل الالوان التي أعتدنا عليها فكانت تجربة فيها مغامرة وفضول لأرى ماذا سيكون رد فعل عاشقي موسيقى العالم، وفعلا كان رد الفعل ايجابي جدا وتفاعل جماهيري مبهج لم اتوقعه بصراحة، كذلك ما يميز هذه الدورة 2024 أنني أضفت فقرة جديدة اسمها "لقاء موسيقى الرُحل" من أجل تعارف وتقديم هذا اللون الموسيقي وتقديم معلومات حولها لعشاق الموسيقى العالمية وكل الزملاء والحاضرين وكذلك بعض المبرمجين في المسارح وكل من يهمه الامر بالإضافة الى الناس المولوعين بالموسيقى العالمية، فكان مزيج موسيقي متناغم على المسرح والمنصة،وكان أروع ما شهدته مدينة أمرسفورت. كما شملت هذه الدورة حوارات موسيقية ابداعية مع بعض مقدمي الموسيقى العالمية باعتبار المهرجان ساحة للنقاشات والبحث في البرمجة الموسيقية وقد كنت أنا ضيف من ضيوف حلقاته الحوارية برفقة فنان ومنظم مهرجان من السنغال وكذلك منظمة مهرجان هولندية من مدينة أمرسفورت، وكان هناك نقاش عن طرق البرمجة ومستقبلها والاكراهات التي نواجهها في المهرجانات في كل دورة. ومن المواقف التي استأثرت باهتمامي في هذه الحوارات كان هناك هولندي "ميوزيكولوك" أي أستاذ باحث دارس للموسيقى العالمية فكان يسمع الموسيقى ويشرح ويقدم محاضرة للمستمعين عن تأثير الموسيقى والايقاعات العالمية في بعض الموسيقى الغربية وغيرها سواء من افريقيا او من اسيا، أو امريكا الى غير ذلك، فكان هذا الأمر شيق ومفيد للحاضرين.

وأعود للمهرجان فقد كانت هناك فقرة خاصة بالمواهب المحلية من أجل تقديم عروضها الفنية وكانت مسك الختام باعتبارها من الفقرات المؤثرة التي أضفناها للمرة الأولى في المهرجان.

هذا من ناحية ومن ناحيه ثانية عرفت هذه الدورة تقديم حلقة مميزه تحت اسم "افتر بارتي" بحيث قمنا بحجز مسرح خاص من أجل جمع الفنانين للاشتراك في تجربة مختبر فني لأداء فني جامع للفرق والافراد بوجود فرقة موسيقية تعزف وترتجل من خلال اداء فني فردي متتاليمن قبل الجميع ويتداخل أداء فنان مع زميله لينتج بالنهاية مزيج وتلاقح لفنون موسيقية وولادة نمط جديد ومبتكر مشترك وبتفاعل واقبال جماهيري كبير..

كذلك انتجنا فقرة خاصة بعرض أفلام وثائقية من بقاع العالم تتعلق بالموسيقى وانجازاتها القديمة والحديثة تم انتاجها خصيصا للمهرجان تقدم نوع مميز ومختلف من الموسيقى ووجوه فنية عالمية معروفة ومغمورة مميزة. وقد شارك في هذه الدورة أكثر من 150 فنان من حول العالم.

*** ما الذي يميز هذا المهرجان عن المهرجانات العالمية الاخرى وماهي البصمة الخاصة التي بصمتها من خلاله؟**

** لا يوجد في هولندا مهرجانات للموسيقى العالمية بكثرة، فالمهرجانات معدودة على رؤوس الأصابع، أعتقد ثلاثة ومهرجاننا هو الرابع. رغم ان الموسيقى العالمية مميزة فيها الكلاسيكي وفيها الشعبي وفيها البلوز والروك وتيارات اخرى كثيرة، فأنا احاول أن اميز المهرجان بموسيقى اصيلة من كل بقاع العالم تكون فيها خليط من الثقافات والتجارب الجديدة والمهم أن تكون متميزة، انا دائما أبحث عن الإيقاعات الاصيلة وعلى تجارب فنية عميقة لتعرض لأول مرة في هولندا واحيانا حتى في اوروبا وفي المهرجان، وما يميز المهرجان طريقة البرمجة وتنوعها وابهارها،

ومن هنا جاءت بصمتنا الخاصة والاصيلة، فمثلا مهرجان موسيقى افريقيا متخصص للموسيقى الافريقية وكذلك مهرجان الموسيقى اللاتينية فهو خاص بالموسيقى اللاتينية، أما أنا فلا أحدد برمجة المهرجان فقط بالقارات او المكان والزمان بل اترك الباب مفتوح لكل ما هو جديد وكل ما هو متطور في مجال الموسيقى الافريقية أو اللاتينية أو غيرها وايقاعاتها لإيجاد برامج موسيقى متنوعة متعددة لتقديمها في المهرجان، فأنا منفتح على العالم لا اتحدد في أي منطقة لذلك سميت المهرجان "ميوزيكا موندو- ايقاعات العالم" لا حدود لها، المهم أن تكون تجارب جديده فيما يخص الموسيقى، ولكن يجب أن تتميز بالإيقاعات وحلاوة الاداء وجودة العرض وطبعا اراعي دائما ثقافة الناس المحليين هنا في هولندا، حيث احاول ان اقرب منهم بعض الاشياء التي لم يتعرفوا عليا بعد، من أجل أن يتعلموها ويتعودوا على سماعها حتى يستقبلوها بطريقة محببة وقريبة لذائقتهم وثقافتهم عن طريق التفسير والتعريف بها في الإعلام واللقاءات الثقافية، وكذا عن طريق الطرح المسبق لفيديوهات أو موسيقى سمعية يتعودوا عليها قبل الحضور للاستماع والاستمتاع بأداء الفرقة مباشرة في أيام وفعاليات المهرجان. طبعا مع بعض التشويق والمفاجئات التي أقدمها من حين لأخر بتقديم بعض الفرق والاستعراضات لأول مرة التي لم يسمعوا بها، ومن دول ليست لهم معرفة بها وبثقافاتها كما فعلت في الدورة السابعة من المهرجان، حيث استقبلت فرقة موسيقية من البحرين وهي فرقة مزاج – قدموا موسيقى خليجية ممزوجة بموسيقى افريقية وكانت تجربة مميزة وفريدة من نوعها، وكان لها اقبال كبير رغم تخوفي من التجربة في البداية ولكن لابد من المغامرة والجرأة في البرمجة، وفعلا كانت مقبولة وتجاوب معها الجمهور تجاوب جميل وكبير، وهنا نجد أنه لا توجد مهرجانات منافسة بل كل مهرجان يتميز بطابعه الخاص وكل ما هو جميل في هذا المجال وفي هولندا تحديدا انني اشتغل بجد حتى أضيف له قيمة أخرى من خلال تقديم الوان فنية جديدة وعروض مميزة لم يسبق لها أن عرضت في البلد وبشكل مبهر وقريب من الجمهور.

*** خصصت مكانة مميزة للثقافة المغربية والثقافة الامازيغية بشكل مهم، كيف ترى مكانتها اليوم في المهرجان وفي خارطة المحافل العالمية الأخرى؟**

** طبعا هذه أمانه بالنسبة لي ومبدأ مقدس دائما احترم الموسيقى المغربية لا أجد فرق بين ما هو امازيغي والغير امازيغي. والأمازيغية تنطلق من المغرب الى عمق القارة الأفريقية، هذه كلها ثقافة امازيغيه عريقة ومتنوعة ودائما لها مكانه عندي في برمجة كل سنه، وتبقى مسألة مقدسه اعطيها مكانة لأنني أحبها واحب ان يسمعها ويتعرف عليها الكل ويتذوق ألوانها فهي هوية عميقة، وهذه مهمة للذكر والقاء الضوء على عمق ابداعاتها والوانها ولها اقبال جميل وشاسع وردود فعل طيبه ومشرفه وانا عاهدت نفسي ان احافظ على ادراجها ضمن جدول المهرجان وفي كل المحافل والاشكال الفنية التي انتجها طالما انا موجود واتنفس واعيش سأواظب على الاهتمام بالثقافة والفن المغربي بكل الوانه والتعريف به.

*** في رأيك هل تواكب الفنون المغربية الفنون العالمية في الأهمية والانتشار؟**

** نعم تواكب الفنون المغربية الفنون العالمية في الأهمية والانتشار والتطور وهذا لا شك فيه، وبشكل مميز وساحر هناك تلاقي واندماج كبير بين الفنون الموسيقية المغربية تحديدا والموسيقى العالمية، والمغرب يعد بالنسبة للعديد من الفنانين العالميين محطة للألهام والاهتمام، كون المغرب فريد جدا بجميع الفنون المميزة بأشكالها والوانها، والموسيقى المعاصرة بكل ابداعاتها، والأهم هنا الانبهار والاستلهام من الايقاعات المغربية التي تعطي نكهة وقيمة إضافية للموسيقى والفنون العالمية، في نظري المواكبة الثقافية الفنية المغربية موجودة ومؤثرة على مستوى عالمي وهناك شباب مغاربة أبدعوا وكانوا سفراء قدموا الموسيقى والفنون المغربية سواء بالعربية الدارجة أو الأمازيغية الاصيلة والوانها المتعددة وهم يطورون موسيقاهم بالمحلية الممزوجة بالتراث العالمي، والفنون المغربية اعتبرها إرث انساني ولا يقتصر على كونه مغربي فقط فهو مصدر الهام عالمي متجدد.

*** لك اهتمامات سينمائية وشغف في صناعة الأفلام وخصوصا الوثائقية حدثنا عن تجربتك في هذا المجال؟ وكيف ترى ما حققته السينما المغربية والانتاجات الامازيغية من الانتشار والاهتمام؟**

** أحب السينما منذ الصغر وشغوف بمتابعة السينما العالمية المختلفة سواء السينما الغربية أو الاسيوية عموما والانتاجات المختلفة وشخصيا عملت عدة تجارب سينمائية لإنتاج أفلام وثائقية خاصة بمجال الموسيقى الذي احبه واشتغل فيه وأحب أن أوثق تجاربي ومشاهداتي وتجارب الأخرين. منذ سنتين قمت بإنتاج فيلم وثائقي بحثي حول سؤال كبير عن الفرق بين الإيقاع والهارموني الموسيقي وهو سؤال يهم ذوي الاختصاص الموسيقي، وقد وثقت من خلاله

عدة اراء واتجاهات ومحاولات نظرية وعملية لفنانين كبار حول هذا السؤال، فكان الفيلم بمثابة وثيقة مهمة ومصدر للبحث في هذا الموضوع وكانت رحلة شيقة مع فنان هولندي كلاسيكي في المغرب من أجل إيجاد جواب للسؤال (ما هو الإيقاع وما هو الهارموني؟) وكانت النقاشات جميلة وشيقة مرة حادة ومرة سلسة بين المنظرين والفنانين المغاربة والأجانب الذين قدموا شروحاتهم عن الموسيقى الكلاسيكية المغربية بالمقارنة مع الموسيقى الكلاسيكية الغربية وإيقاعاتها وفنونها ومشاركات تطبيقية موسيقية جميلة، وكلها بالنهاية تقدم معلومات واراء مهمة للباحثين والمهتمين في المجال الموسيقي، والفيلم أخذ صدى جميل وتم بثه في المحطات الاذاعية والتلفزية في هولندا وكان بعنوان "رُحل في الموسيقى" وقد عرض في المهرجان في الدورة 2024 ولاقى اقبال كبير وصدى واسع لدى الجمهور وتمت ترجمته الى العربية والانجليزية وهو فيلمي الثالث، وهناك مواضيع اشتغل عليها وأعدها للإنتاج لتصويرها في المستقبل تناقش مواضيع مهمة تهمُ الثقافة الموسيقية والفنون وسأقوم بتنفيذها في المستقبل القريب.

فيما يخص الانتاجات الوثائقية الأمازيغية وانتشارها فهذا موضوع مهم جدا ونفتقده كثيرا خصوصا في هولندا هناك الكثير من مغاربة العالم الأمازيغ، وخصوصا هنا، فالمنتوج الامازيغي قليل جدا بصراحة، وهذا يتطلب جهد واهتمام كبير وفعال للعمل والابداع والبحث في مواضيع تهم الامازيغ المغاربة الذين يحتاجون لإنتاج وترويج أفلام وثائقية تزودهم بمعلومات تهمهم وتقدم اللغة والثقافة والفنون الامازيغية المميزة التي هي ثقافتنا وتهمنا جميعا، ومن المهم الاستثمار في هذا المجال وهناك بدايات مبشرة بالخير، ونتنمى المزيد منها وأن تحظى بالاهتمام والمكانة التي تستحقها من اجل تقديم تسجيلات وافلام وثائقية في هذا المجال. فالفن الامازيغي العريق يحتاج لتوثيق وكذا بعض الفنانين نحتاج لتوثيق أعمالهم وانجازاتهم المهمة قبل أن تذوب في طي النسيان، مع العلم ان بعضهم لم توثق أعمالهم المهمة والتي قد تنقرض، ولا يوجد لها حتى تسجيل أو توثيق جيد، رغم أن هناك فنانين وفرق خالدة ومميزة واصيلة في انتاجاتها في الفن الامازيغي، وأتمنى أن اتوفق شخصيا وكل من يهمه الأمر ونتساعد معا في جمع هذا التراث والإنتاج الامازيغي المهم وتقديم الأفلام الوثائقية لهذا الفن وفنانيه حتى لا يتم نسيانهم رغم انهم حققوا بفنهم صدى كبير وطنيا ودوليا.

كلمة أخيرة

** ليست هناك لغة اقوى من لغة الفن تجمع الجماهير وخصوصا لغة الموسيقى التي يفهمها ويحسها ويتواصل بها كل الناس من دون أي حواجز وحدود ولا فوارق عرقية أو انتماءات.

* حاورته اندلس البكري

من مواليد سنة 1972، بدوار أيت عمو حودران، تابع دراسته الابتدائية بمجموعة مدارس التحرير، التي كانت قاعدة لجيش التحرير الجزائري، التحق بقرية تيداس لمتابعة الدروس الإعدادية، لينال بعدها شهادة البكلوريا علوم تجريبية سنة 1991 من ثانوية محمد السادس بوالماس. من مؤسسي جمعية تيفسا للثقافة والتنمية بالخميسات، مناضل نقابي في الاتحاد المغربي للشغل، كما هو عضو في الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة.

في هذا الحوار يحدثنا المؤرخ والروائي عبد السلام بحاج عن دور الأدب في تسليط الضوء على القضايا الإنسانية والفلسفية من خلال السرد القصصي، فضلا عن التحديات التي تواجه الكتاب المغاربة في ظل التقدم التكنولوجي، ومؤكدا على أن "البحث في مجال الثقافة الأمازيغية والثقافة المغربية يحتاج إلى المزيد من تظافر جهود الباحثين والمبدعين للنهوض بهذا الميدان"، هذا مع وجوب "الاهتمام بالأعمال الإبداعية التي تهتم بالثقافة الأمازيغية سواء كانت مكتوبة باللغة الأمازيغية أو باللغات الأخرى".

المؤرخ والروائي عبد السلام بحاج في حوار مع "العالم الأمازيغي" :

المجتمع الأمازيغي احتفالي بالدرجة الأولى كما تشهد على ذلك مسارح تشرشال ووليلي

حاوره: خيرالدين الجامعي

مرحبا بكم دكتور على صفحات جريدة "العالم الأمازيغي" ضمن حواراتها الشهرية، بداية من هو عبد السلام بحاج؟

في البداية أشكركم على الاستضافة، كما أشكر الجريدة المناضلة الصامدة «العالم الأمازيغي» التي أكن لطاقمها كل الاحترام والتقدير. متمنيا لها المزيد من العطاء في خدمة قضايا الأمازيغية وقضايا الوطن.

عبد السلام بحاج من مواليد سنة 1972 بدوار أيت عمو حودران إقليم الخميسات. حاصل على الدكتوراه في التاريخ القديم والأركيولوجيا، من كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بالقنيطرة سنة 2023.

لي عدة مؤلفات منها:

* كتاب ملتقى الحضارات (كتاب جماعي)، دار نشر رقمنة الكتاب العربي، إشراف ريم السباعي، ستوكهولم، 2021.

* كتاب: العبادات الأمازيغية في شمال إفريقيا القديم، دار بصمة للنشر، فاس، 2023.

* كتاب أبحاث في الديانات القديمة بشمال إفريقيا القديم، دار بصمة للنشر، فاس، 2023.

* كتاب الخطاب التاريخي: من السرد الحدثي إلى الحقيقة العلمية. دار بصمة للطباعة والنشر، فاس 2024.

* الحمار العالم (رواية) الاتحاد العالمي للمثقفين العرب، استوكهولم 2023. دار بصمة للطباعة والنشر، فاس 2023.

* عزلة اختيارية (رواية) دار بصمة للطباعة والنشر، فاس، 2024.

* الذات الفاعلة في التاريخ من التنوير إلى الاختلاف، فاس 2024.

كيف تصفون تجربتكم الأولى في كتابة الرواية؟ وما هي التحديات التي واجهتموها؟

خضت غمار تجربة الكتابة في سن مبكرة، ومارست العمل الصحافي كهاوي في عدة جرائد ومجلات أمازيغية ووطنية وعربية، أذكر منها جريدة «تاويزا» و«أكراو أمازيغ» و«تمازيغت» و«دفاتر سياسية» و«الأسبوعية الجديدة» ومجلة «فكر ونقد» ومجلة «كتابات معاصرة»... وبناء على ما سبق ذكره، أعتبر الكتابة الروائية هي متعة قبل أن تكون معاناة ومخاض عسير يمر منه الكاتب قبل ولادة النص. وهي وسيلة للتعبير عما تختزنه الذات والوجدان ووسيلة لإنتاج الأفكار. ويجب ألا ننسى أن الرواية كانت هي المعبر الأول عن الحداثة في أوروبا، فمن الرواية ولدت السينما والمسلسلات التلفزيونية... فيمكن القول: إن الرواية أخذت مكان الشعر في التعبير عن المجتمع. أما ما يخص التحديات، فأول تحدي يواجه الكاتب هو عامل الزمن، فيومه يكون مليئا بالأشغال التي تستهلك الوقت والجهد. فيكون التحدي الكبير هو كيفية اقتناص وقت للقراءة أولا والكتابة ثانيا. كما أن تكاليف الطبع والتوزيع تثقل كاهل معظم الكتاب، الذين لا يستفيدون من الدعم الذي تقدمه الوزارة الوصية.

كيف ترون تطور أسلوبكم الأدبي منذ بداية مسيرتكم وحتى الآن؟

إن تطور الأسلوب يكون بالقراءة المتواصلة والمتنوعة، وبالانفتاح على الثقافات المتعددة وعلى الحقول المعرفية المختلفة كالفلسفة والتاريخ والسوسيولوجيا.. وأنا أقرأ باللغة الفرنسية أكثر. وأنفتح على تجارب أمريكا اللاتينية خاصة أعمال «باولو كويلهو» و«غابرييل غارسيا ماركيز» و«بول أوستر» وغيرهم. كما أنني مدين لتجربتي الأكاديمية والعلمية في تطوير تجربتي الروائية. وأيضا لانفتاحي على التجارب الفلسفية المعاصرة التي تشيد بالاختلاف والتعدد الثقافي.

آخر إصداراتكم رواية "عزلة اختيارية"، هلا حدثتمونا قليلا عنها؟ وما الذي ألهمكم لكتابتها؟

بالنسبة لروايتي الأخيرة المعنونة بـ«عزلة اختيارية»، تتناول الحياة الإنسانية لخريج من الجامعة المغربية في نهاية عقد التسعينيات، كانت له طموحات وأحلام.. لكنه أمام انسداد الأفق وضعف الأمل في الحصول على وظيفة تدخل ضمن تخصصه، اضطر إلى الانخراط في سلك التعليم الابتدائي، وعين في أعالي جبال الأطلس المتوسط. لكن هذه التجربة ستغير مسار حياته، وستصنع منه رجل ثقافة وفكر. وذلك من خلال اعتكافه على قراءة أمهات الكتب الفلسفية لنيتشه ودريدا وفوكو. تعرض لعدة صدمات نفسية كبيرة، تجلت في وفاة أمه يطو وزوجته ثورية وكذلك صديقه المقرب المفتش محمد، الذي تعلم منه الكثير.. وبالطبع فالروائي يأكل من ذاكرته، فأنا خبرت كثيرا مهنة التعليم بالعالم القروي، وأعرف جيدا المتاعب والتحديات التي تواجه المدرس في هذه المناطق. وبالتالي أعتبر هذا العمل الروائي بمثابة تكريم لهذه الفئة التي تناضل من أجل نشر المعرفة. واعتراف بعطاءاتها في قطاع التربية والتعليم.

كيف أثرت البيئة الثقافية والاجتماعية المغربية في سرد أحداث "عزلة اختيارية"؟

البيئة المغربية أثرت بشكل كبير في نسج هذا النص الروائي. فكما يقول شكري الذي أعتبره الكاتب الحر المتحرر من السياسة والإيديولوجيا، «كيف يمكن لي أن أكتب عن الورود والفيلات الفاخرة، وأنا أعيش في الحضيض». كل الرموز والطقوس والأفكار التي يحملها هذا النص، مستوحاة من البيئة المغربية باختلافاتها الثقافية واللغوية والبيئية والدينية والطبقية. لكن دون توجيه إيديولوجي مسبق. فأنا أعتبر الإبداع سيد نفسه. ولا يمكننا أن نجعل منه رهينة لخدمة إيديولوجيا معينة. والثقافة المغربية بمكوناتها المتعددة غنية بالرموز والحوامل اللغوية التي تساعد الكاتب على تبليغ الرسائل التي يود توجيهها للقارئ.

في روايتكم "الحمار العالم" هل ترون في شخصية الحمار إسقاطاً على واقع اجتماعي أو ثقافي معين؟ وكيف يتجلى ذلك؟

في رواية «الحمار العالم» حاولت قلب فكرة أو معتقد ذو حمولة دينية، تبناه كل الكتاب الذي وظفوا فكرة «المسخ» أو «التحول» في إبداعاتهم. القدامى والمعاصرين منهم، من أبوليوس إلى كافكا وحسن أوريد. حيث ينطلق هؤلاء من فكرة مفادها أن الوقوع في الخطيئة هو سبب المسخ أو التحول. فالأشخاص أبطال رواياتهم ارتكبوا أفعال محرمة فتم مسخهم من إنسان إلى حمار، كما هو حال حتبوت وأدربال بطلي رواية «سيرة حمار» لحسن أوريد. وحتى في الحكاية الشعبية نجد أن اللقلاق كان رجلا، أخطأ وتوضأ بالحليب فمسخ لقلاقا كعقاب له من السماء.

لكنني حاولت قلب المعادلة، فجعلت الحمار يتحول إلى رجل يدعى أمسناو تلقى تعليما جيدا في معاهد مادور، ثم في مدارس كرطة وقرطاجة فصار عالما وفيلسوفا مشهورا، كانت له صولات وجولات ومغامرات. رحل إلى لبدة الكبرى وهناك تزوج وأنجب أبناء.

حاول العودة إلى الأصول ولكنه لم يقدر. رحل إلى الإسكندرية للاستزادة من العلم وفقد أثناء العودة على السفينة، في مصير مجهول... وهذا هو حال كل من درس وتعلم وأبحر في العلوم والمعارف، لا يتمكن من العودة أبدا إلى أصوله الأولى. مثل القديس أغسطينوس وأبوليوس المادوري وابن خلدون وغيرهم كثير. أغلبهم يتنكرون لأصولهم الأولى. فحماري العالم هو في الحقيقة ليس حمارا من جنس الحمير، وإنما هو بشر له انتماء مزدوج نصف جيتولي ونصف نوميدي، جاء من بلاد الرحل، الذين يعيشون خارج الخط الدفاعي الليمس الروماني. تمكن من تلقي تعليم جيد فصار عالما وفيلسوفا ينعم بمباهج الحضارة.

وبالتالي تحكي هذه الرواية أحداث واقع ينتمي تاريخيا إلى الفترة القديمة في شمال إفريقيا، كما تدل على ذلك الأماكن والمدن وأسماء شخصيات الرواية. وهي فترة إشعاع ثقافي وتحرر فكري وازدهار حضاري بالمنطقة. فمن الناحية العلمية كانت معاهد مادور وكرطة (قسنطينة) تضاهي نظيراتها في شمال المتوسط، بروما وأثينا. وكانت تعرف مناظرات وسجالات فكرية. وأنجبت مفكرين كبار من طينة أبوليوس في مادور، والقديس أغسطينوس بسوق أهراس وترتونيالوس في قرطاجة وغيرهم كثير.

هل يمكن أن تحدثونا عن تجاربكم الشخصية في استلهام التراث الأمازيغي في رواياتكم؟

كما يقال الشاعر ابن بيئته، فبحكم انتمائي لمنطقة أمازيغية ومعرفتي باللغة والتراث التاريخي الأمازيغيين، خصوصا خلال الحقبة القديمة. وظفت قاموسا من التراث الأمازيغي (الليبي) في أعمالي، على مستوى أسماء الأشخاص والأماكن والطقوس الاجتماعية والدينية، وكذلك التراث الثقافي والتاريخي. خصوصا في رواية «الحمار العالم» ورواية «عزلة اختيارية»، التي تدور أحداثها في فاس وجبال الأطلس المتوسط، في قرى وجبال بولمان صفرو وتاونات. كما وظفت الفرجة والاحتفال إلى جانب الدراما، فالمجتمع الأمازيغي هو مجتمع احتفالي بالدرجة الأولى. كما تشهد على ذلك مسارح تشرشال ووليلي وقرطاجة وتمكاد ولبدة الكبرى وغيرها.

كيف ترون دور الأدب في تسليط الضوء على القضايا الإنسانية والفلسفية من خلال السرد القصصي؟

يعتبر الأدب من الحوامل الثقافية التي يتم من خلالها تمرير مجموعة المقولات الفلسفية والتاريخية، ففي رواية الحمار العالم وظفت مناهج أفلاطون وسقراط في الحوار والاستقراء واستنباط الحقائق وفي فنون العيش، فالحياة تستمر عن طريق صراع الأضداد. كما وظفت أيضا منهج أبيقور القائم على المتعة واللذة واقتسام الخيرات. «ويوصي بالحياة الهادئة التي تعتمد على الانسحاب من الكثير من صور الحياة».

كما أنني نتشوي المنزع وظفت منهج التشظي في الكتابة الروائية، خصوصا في عزلة اختيارية. وألجأ دائما للمناهج التي تتبنى الجنيالوجيا والتفكيك، لنقد الأفكار من الداخل. فالرواية هي الوجه التحديثي للفكر وللمجتمع، تعد ملتقى لتوظيف الخلاصات والمناهج التي وصلت إليها الفلسفة والعلوم الإنسانية والاجتماعية.

ما هي التحديات التي تواجه الكتاب المغاربة في ظل التقدم التكنولوجي، وكيف يمكنهم التكيف معها؟

أولا دعني أقول لكم أن التقدم التكنولوجي والرقمي، يعد من جانبه الإيجابي نعمة. يسهل على الكاتب الحصول على المادة العلمية، فلم تعد ملزما بالسفر إلى السوربون أو القاهرة لتحصل على كتاب أو مخطوط نادر.. فالمكتبات الرقمية العالمية خصوصا منها الأوروبية، يسرت على الباحث سبل الحصول على المعلومة. بالإضافة إلى المكتبات التي تعرض الكتاب للبيع. فيمكنك اقتناء الكتاب وأنت في بيتك. ولكن الجانب السلبي للرقمنة يتجلى في القرصنة. فلم يعد أحد يقبل على شراء الكتاب الورقي، أمام توفر الكتب المقرصنة بصيغة PDF. والتي يستفيد منها الجميع. إضافة أن الإقبال على القراءة انخفض بشكل مهول، مع انتشار الهواتف الذكية وانخراط الأجيال الجديدة في وسائل التواصل الاجتماعي حيث تشيع التفاهة والرداءة. وبناء على هذا يكون التحدي الأكبر الذي يواجه الكتاب المغاربة، هو الانخراط الفعال فيما تتيحه الرقمنة والذكاء الاصطناعي من إمكانات، واعتماد طريقة النشر الالكتروني. وقد خضت غمار هذه التجربة في كل من رواية «زهرة القنب الهندي»، وكذلك رواية «الحمار العالم» التي تم انتقاؤها ضمن أفضل 30 كتاب في مسابقة أجراها الاتحاد العالمي للمثقفين العرب في استكهولم ونالت الرتبة السابعة.

هذا من جهة ومن جهة أخرى يقف أمام الكاتب تحدي آخر، وهو الانخراط بشكل إيجابي في وسائل التواص الاجتماعي ومحاولة نشر أفكاره وإنتاجاته الأدبية والفكرية. وهذا أمر صعب في ظل ندرة الإقبال على القراءة في صفوف الشباب.

برأيكم هل يمكن اعتبار التكنولوجيا وسيلة للحفاظ على التراث المغربي أم أنها تشكل تهديدا له؟

بالطبع تيسر التكنولوجيا المعاصرة عملية التعريف بالتراث المغربي، سواء كان ماديا أو شفهيا. فصار بإمكانك اليوم بنقرة خفيفة على الويب أن تتعرف على رقصة أحيدوس أو أحواش. وكذلك على المواقع الأثرية كبناصا ووليلي وإكودار بالجنوب المغربي.. ولكن مع ذلك يجب الكثير من الحذر من المعلومات الزائفة والمغلوطة التي تروجها بعض المواقع لتحريف التراث. ومن هنا يجب انتقاء المواقع التي تستقي منها المعلومة، حيث تعتمد المواقع العلمية والمتخصصة.

كيف ترون مستقبل الرواية المغربية في ظل التحولات الاجتماعية والثقافية؟

الرواية هي اللسان المعبر عن تطور المجتمعات، فعندما نقرأ «مدام بوفاري» مثلا، فنحن نتعرف على ثقافة وحالة المجتمع الفرنسي خلال القرن التاسع عشر بأوضاعه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ففي ظل التحولات الاجتماعية والثقافية التي يعرفها المجتمع المغربي ـ خصوصا فيما يتعلق بالتعدد اللغوي والثقافي ـ سيكون لزاما على الكتاب مواكبة هذه التحولات وإلا سيكونون متخلفين عن الركب. فالرواية كإبداع أدبي وفني، هي مصدر تاريخي أيضا. فرواية «الريح الشتوية» لمبارك ربيع مثلا تصف واقع الكاريان سنترال في البيضاء خلال الفترة الاستعمارية. فلا يعقل أن يتحدث المبدع عن مغرب اليوم بعقلية الستينيات أو السبعينيات، لا يعقل أن يتعلق بأوهام القومية العربية لشكيب أرسلان.

إن مستقبل الرواية المغربية رهين بمواكبة التحديث الذي يعرفه مجتمعنا اليوم.

كيف تؤثر الثقافة المغربية على كتاباتكم؟ وهل ترون أن الأدب يمكن أن يكون وسيلة لتعزيز الهوية الثقافية؟

أن أتكلم بالخصوص عن الرواية، التي أعتبرها الوجه التحديثي للمجتمعات المعاصرة. بالطبع ما أكتبه ينبع من خصوصية ثقافية محلية ووطنية، لكنها ليست خصوصية منغلقة بل بالعكس من ذلك. تنفتح على الثقافة المغاربية والكونية، ولا أدل على ذلك النهل من المناهج الفلسفية والأدبية الحديثة. فعندما نقرأ لجاك دريدا أو لبول ريكور أو رولان بارت، وننهل من أفكارهم ومناهجهم، ونوظف الثقافة الوطنية. فبلا شك نكون أمام إبداع وطني ذو إشعاع كوني. إذ ذاك ستشرق الشمس من المغرب.

كيف يستقبل الجمهور والنقاد كتاباتكم؟ وما هي أبرز ردود الفعل التي تلقيتموها؟

يصعب الحديث عن الجمهور بمفهومه الواسع، في مجال الكتابة والإبداع الأدبي. فهذا ينطبق على ميادين الغناء وكرة القدم، فحتى السينما فقدت الجمهور. فأمام محدودة القراءة، يصعب الحديث عن ردود الأفعال. أنا أعتبر كل قارئ هو كاتب لنص جديد، سيرسمه في خياله ووجدانه.

رواية «عزلة اختيارية» تلقت ترحابا من قبل الأصدقاء من المبدعين والباحثين، وهي لا تزال في السنة الأولى من النشر. وبالتالي يصعب تقييم التجربة بشكل موضوعي.

بعد "عزلة اختيارية"، "زهرة القنب الهندي" و"الحمار العالم"، ما هي خططكم المستقبلية لاستكشاف موضوعات غير تقليدية في أعمالكم الأدبية القادمة؟

بعد «زهرة القنب الهندي» التي استلهمت أحداثها من تربة بلاد الكيف، بلاد غمارة وباب البرد. وهي منطقة عزيزة على قلبي. و«الحمار العالم» و«عزلة اختيارية» نحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة للجزء الثاني لرواية «عزلة اختيارية»، لكن بعنوان جديد. وأنا وفي دائما للمنهج التفكيكي ولأسلوب التشظي النتشوي الذي ينأى عن وحدة الموضوع، ويتوق للاختلاف والتشظي والهدم والبناء.

كما أنني مؤرخ بالدرجة الأولى وأنا بصدد استكمال البحث في المعبودات الأمازيغية في شمال إفريقيا القديم. وسيصدر كتاب جديد في القريب حول الموضوع.

كلمة حرة..

إن البحث في مجال الثقافة الأمازيغية والثقافة المغربية يحتاج إلى المزيد من تظافر جهود الباحثين والمبدعين للنهوض بهذا الميدان. كما أنه يجب الاهتمام بالأعمال الإبداعية التي تهتم بالثقافة الأمازيغية سواء كانت مكتوبة باللغة الأمازيغية أو باللغات الأخرى.

كما لا يفوتني مرة أخرى أن أشكركم وجريدة «العالم الأمازيغي» وقراءها الكرام.

زيت الزيتون والد سليمى
100%
100%